الاثنين 14 آذار 2022
العدد 4584 السنة السادسة عشرة
lundi 14 mars 2022 nº 4584 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

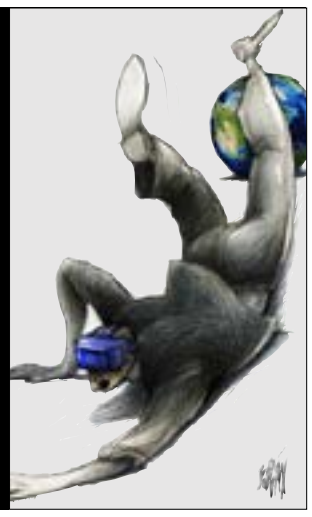

رأس المال

مخاوف من جائحة «الركود التضخّمي»

● ماهر سلامة
مخاطر نفاد الاحتياطات

● علي الزين
من السيارة إلى البدائل

«الأخبار» تنشر وثائق تحقيقات سرية في خلايا الشمال

«داعش» خطّط لاغتيال ماكرون [2]

حزب الله والحلفاء ينتظمون... والخصوم مُربكون [4]

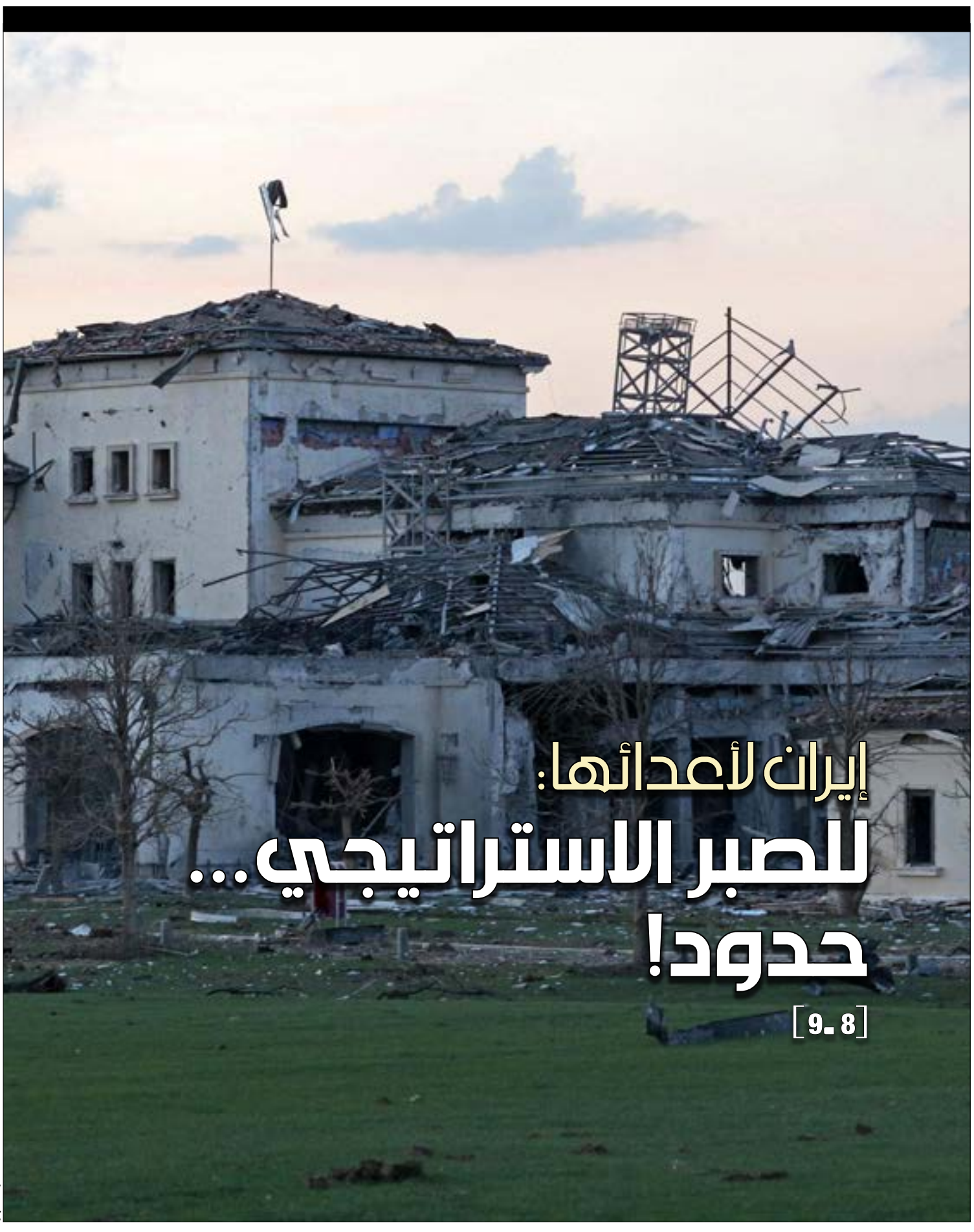

إيران لأعدائها:

للصبر الاستراتيجي... حدود!

[8 ـ 9]

(أ ف ب)

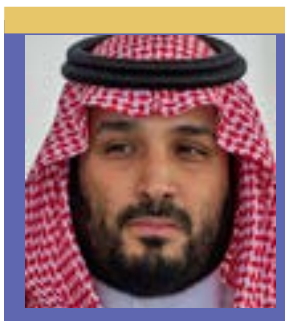

الجزّار

حفلة الترفيه التنكّرية اختتمت أعمالها أوّل من أمس في السعودية. لا تفارق مضارب آل سعود عهدها مع التوحّش، حتى لو تراءى لأميرهم أن يحجب الجوهر الوهابي بألوان النيوليبرالية البراقة وهو يفلت حاشيته على صناعة استهلاك صنوف الترفيه، طمعاً في استدامة العرش برضى السيّد الأبيض، في الحضن الدافئ للمطبّعين ونموذج التغييريّين الجدد، دفع القلق من الاهتزازات والتحوّلات الدولية والإقليمية بالأمير الأرعن نحو اختبار قدرته وفاعلية دوره الوظيفي بدم شباب الجزيرة العربية. عشرات السجناء أعمل في رقابهم السيف، في ثالث حفلة إجرام من نوعها للعهد السلماني، امتزجت خلالها أنفس الأسرى اليمنيين الذين يعجز عن تركيعهم خلف الحدود بأنفس ثلّة من أحرار سجن الصحراء الكبير. يريد محمد بن سلمان، على توقيت حروب النفط وأسعارها، بعث رسالة اختبار لقيمته لدى جو بايدن بالدرجة الأولى، ويقول، عبر ضرب الرقاب، إنه، كتجسّد لقيمة براميل النفط، حاجة راسخة في المعادلات. يعترف مشهد الجثث المكدسة بأن ابن سلمان لا يقف على أرض ثابتة، وأن أيّ صورة مغايرة لتاريخ آل سعود لنشر القتل والخوف يسعى الأمير الشاب إلى نسجها عن نفسه أو تنسجها له منصّات الإعلام العربية والغربية، تظلّ حفلات تنكرية هي الأخرى.

قضية اليوم

«داعش» ولبنان: من إمارة الشمال إلى محاولة اغتيال الرئيس الفرنسي

عشية إطلاق الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حملته الفرنسية ملف «مثير ومفيد إعلامياً»، يمكن تسويقه في إطار تلميع صورة ماكرون «الذي يتحدى الصعاب» من أجل مصلحة بلاده، وهو يتعلق بمخطط أعدّه تنظيم «داعش» لاغتيال الرئيس الفرنسي خلال زيارته الثانية إلى بيروت في أيلول 2020، عقب تفجير المرفأ. «الأخبار» اطّلعت على أوراق من التحقيقات المتعلقة بجريمة بلدة كفتون الكورانية (آب 2020)، بقيت بعيدة من الملف القضائي الرسمي، وتتضمّن معلومات تشير إلى أن مجموعات من تنظيم «داعش» كانت تخطط لاغتيال ماكرون وشخصيات لبنانية أخرى، من بينها الرئيس سعد الحريري ورئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل.

وقد بقي الغموض يحيط بـ«المخطط الرئيس» لما اصطلح على تسميته بـ «خلية كفتون»، إحدى أكبر الخلايا «الداعشية» التي فُكّكت في لبنان، بعد نحو عام على صدور القرار الظني في القضية، والذي طلب الإعدام لـ7 أشخاص من أفراد مجموعة تضم 18 شخصاً، هم جزء من خلية أوسع وأكثر خطورة تتألف من 40 لبنانياً غالبيتهم تعرفوا إلى بعضهم بعضاً خلال فترة احتجازهم في سجن رومية.

ما يدفع إلى معاودة فتح القضية ظهور شبهات حول إخفاء أو اختفاء بعض المعطيات الحساسة في مسودات التحقيقات المبدئية، المُهملة من جانب القضاء. وهي معطيات تتعلق بالتحقيقات الفعلية التي سبقت وتلت قتل أفراد خلية كبيرة من الإرهابيين خلال عملية أمنية مشتركة بين الجيش وقوى الأمن الداخلي، خصوصاً لجهة المعطيات التي توافرت نتيجة فحص ما خلّفته هذه المجموعة. وهو ما عاد وظهر من متابعة بقية الخلايا التي تنتمي إلى «داعش»، والتي أريد لها إعادة تنظيم صفوفها، إما من خلال تدريبها في مناطق خارج لبنان كالشمال الغربي السوري ومناطق البادية السورية ومنطقة صلاح الدين في العراق. علماً أن التعاون الأمني بين لبنان والعراق لمواجهة هذه المجموعات لا يزال قائماً، لكنه يخضع لحسابات تتعلق بالبعد الاحترافي غير الواضح لدى الأجهزة الأمنية العراقية المولجة بالمهمة، وخصوصاً جهاز الاستخبارات العامة، والذي تبين أنه ليس على «جاهزية معلوماتية وتنفيذية كافية لتوجيه ضربات استباقية»، بحسب مصدر معني أكّد لـ«الأخبار» أن الحكومة العراقية فضّلت اللجوء إلى العلاج الاستئصالي من خلال عمليات قصف جوي لمناطق وجود هذه المجموعات، كما حصل قبل مدة حين أدّت غارة جوية إلى قتل عدد من أفراد التنظيم بينهم عناصر توجهوا من لبنان إلى العراق عن طريق سوريا وتركيا، ولم يُعثر على بقايا جثثهم، فيما لا يزال في السجون العراقية عدد من اللبنانيين بينهم شخص أدين وحكم عليه بالإعدام.

«خلية كفتون» مخطط لاغتيال ماكرون والحريري

(هيثم الموسوي)

عبدالله قمح

ليل 21 آب 2020، أقدم مسلحون يستقلّون سيارة نوع «هوندا»، هم: السوريان محمد الحجار ويوسف خلف واللبنانيان عمر بريص وأحمد الشامي، على إطلاق النار على ثلاثة من عناصر شرطة بلدية بلدة كفتون (قضاء الكورة)، هم الشهداء: علاء فارس وفادي سركيس وجورج سركيس، الذين اشتبهوا بنشاط مُريب لأفراد المجموعة المسلحة، بعد مراقبة تحركاتهم منذ دخولهم البلدة من جهة بلدة كفرحاتا.

القرار الظنّي في القضية ينقسم إلى شقين: الأول أصدرته قاضية التحقيق الأول في الشمال سمرندا نصّار (11 آذار 2021) وارتبط حصراً بقضية «جريمة كفتون» كون لا صلاحية لنصّار للبت بتفاصيل إضافية تخضع لسلطة المحكمة العسكرية وصلاحيتها، وتولّت إصدار الشق الثاني قاضية التحقيق في المحكمة العسكرية نجاة أبو شقرا (2 أيلول 2021) وشمل الجزء الأمني المتصل

> **كان بين أهداف الشبكة تنفيذ عمليات تصفية واغتيال وجوه وقيادات من فريق الثامن من آذار**

بقية أفراد الشبكة ومهامهم.

التحقيقات التي أجراها فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي ومديرية المخابرات في الجيش، بيّنت أن السيارة التي استخدمت في تنفيذ الجريمة تعود إلى خالد محمد التلاوي. وقاد «تشعّب التحليل الأمني» إلى التوصل إلى تحديد هوية أحد أعضاء المجموعة المنفذة أحمد الشامي (بيّن التحقيق لاحقاً أنه المسؤول عن الجريمة) ومن ثم كرّت السبحة. ومع مقاطعة المعلومات الأمنية، بدا أن هؤلاء جميعاً «أمراء» لخلايا بايعت أمير تنظيم «داعش» أبو إبراهيم الهاشمي القرشي (أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن مقتله على أيدي القوات الأميركية في 3 شباط الماضي). وتم التأكد من ذلك من خلال مقاطع فيديو عُثر عليها في أجهزة إلكترونية صادرتها الأجهزة الأمنية من أعضاء الخلية. وبعد استئناف عمليات الرصد، توصّلت الجهات الأمنية اللبنانية إلى استنتاج مفاده أن المجموعة التي نفذت جريمة كفتون هي جزء من مجموعة أكبر تضم 18 شخصاً من جنسيات لبنانية وسورية وفلسطينية، وأنها فرع من خلية أوسع تضم بين صفوفها 40 لبنانياً تخضع لإشراف مباشر من القرشي في إدلب، وتتوزّع على ثلاث خلايا إرهابية:

- الأولى بايعت السوري محمد الحجّار «أميراً» وتضم 13 شخصاً.
- الثانية بايعت خالد التلاوي «أميراً» لها وتتألف من 14 شخصاً.
- الثالثة تتألف من 3 عناصر، أحدهم أميرها اللبناني أحمد الشامي المتورّط الأساسي في جريمة كفتون بحسب التحقيقات.

وتمتاز «الشبكة الموسعة» بأنها تضم بين صفوفها خبيراً في المتفجرات وخبير اتصالات وطالب كيمياء وطبيباً، وتعود إمرتها إلى السوري محمد الحجّار (ورد في التحقيقات أنه صلة الوصل مع الخارج وقاتل في سوريا والعراق إلى جانب التنظيم). وقد تم تجهيزها بأحدث الأجهزة الإلكترونية ونُظم الاتصالات، واعتمدت في تكتيك إنشائها وحركتها الأسلوب العنقودي، أي عبر تكوين أكثر من خلية لا ترتبط ببعضها بعضاً إلا من خلال «مُحرّك» (الأمير). ومع ازدياد النشاط الأمني واتساع رقعة الموقوفين في القضية ومقاطعة الإفادات التي أدلوا بها إلى جانب عمليات الملاحقة والتحريات والاستقصاءات وتحليل «داتا» الاتصالات، توصل فرع المعلومات إلى الآتي:

- تحديد عدة مواقع ومنازل تمت مداهمتها (28 آب و28 أيلول 2020) استخدمها أفراد الشبكة كمخازن للسلاح والمتفجرات معظمها في محلة حنيدر ـ وادي خالد، عثر فيها على كمية من الأسلحة الحربية والذخائر والغام أرضية ومواد تستعمل في صناعة المتفجرات ومدفع هاون عيار 60 ملم مع قذائف عائدة له.
- بناءً على إفادة إرهابيَّين قبض عليهما أثناء قيامهما بتأمين الدعم اللوجستي، حُدّد موقع اختباء الإرهابيين المتوارين عن الأنظار من أعضاء الشبكة في شقة في بناء مهجور في محلة الفرض ـ عكار. وبعد التأكد من وجودهم داخلها، هاجمت القوة الضاربة الشقة بعد إخطارات عدة بتسليم النفس من دون استجابة من أفراد الشبكة، ما أدى إلى وقوع اشتباك في 26 أيلول 2020 استمر ساعات وأسفر عن تصفية كامل أفراد المجموعة الموجودين داخل الشقة وعددهم 9.

منذ لحظة وقوع الجريمة وما تبعها، كان واضحاً لدى المحققين أن ثمة «مُخططاً» ما، وأدى ما يمكن تسميته بـ«حدث أمني غير محسوب» إلى لفت نظر الأجهزة الأمنية. وفي ضوء ذلك، كان القرار بملاحقة أفراد المجموعة المنفذة وتوقيفهم لمعرفة طبيعة المجموعة وماهية الهدف المحتمل لها ونشاطاتها.

نمط جديد

وبحسب التحقيقات، فإن هدف المجموعة يتجاوز الأنشطة الإرهابية «التقليدية»، بمعنى استهداف دور عبادة أو أهداف أمنية أو مدنية. وقد أقرّ مسؤول أمني رفيع لـ«الأخبار» بوجود مخطط «متعدد الأضلاع كان في المرحلة الأخيرة من الإعداد تحضيراً للتنفيذ»، وقد ظهر أن الشبكة تمتاز بحرفيّة عالية بما يجعلها خارج المفهوم السائد حيال المجموعات المتشددة الناشطة لمصلحة «داعش» في لبنان.

القرار الظني الذي صدر بعد 6 أشهر على الجريمة عن القاضية سمرندا نصار، بيّن أن المخطط كان عبارة عن إنشاء «إمارة إسلامية» في منطقة الشمال، وقد اعتمدت المجموعة في تكتيكها على «بنك أهداف» تضمّن إشغال القوى الأمنية بـ«أحداث كبيرة وخطيرة، وعندها تتحرك الخلايا النائمة لداعش في الضنية وطرابلس وعكار وتحاول السيطرة على هذه البقعة الجغرافية تمهيداً لتحقيق حلم إعلان إمارة الشمال». وأشار القرار الظني إلى أن الهدف الفعلي لم يكن كفتون بحد ذاتها والتي كانت عبارة عن محطة، إلا أنه لم يبيّن ماهية الأهداف «الكبيرة والخطيرة» الموضوعة على قائمة الاستهداف؛ كما لم يفصح عن السبب الحقيقي لوجود المجموعة في كفتون، رغم أنه قد اعترافات الموقوفين حول سبب توجه المجموعة إلى البلدة. فقد نفى أن يكون الهدف محاولة السرقة لتمويل المجموعة بناءً على توافر الأموال بعشرات الآف الدولارات بحوزة الموقوفين من مصادر خارجية، كما أن المسروقات التي ضبطت لا يتعدّى ثمنها الـ 10 ملايين ليرة. كما أسقط القرار فرضية نية سرقة عناصر تستخدم في تفجير الصخور من مقلع قديم في كفتون لاستخدامها في صناعة عبوات، لكون المقلع خارج الخدمة منذ فترة طويلة. وهذه كلها مؤشرات تفيد بوجود «غرض آخر» من وراء إنشاء المجموعة، وإلا ما سبب مكوث مجموعة الـ 4 في المقلع، رغم علمها سلفاً بخلوّه من أي مواد يمكن الاستفادة منها؟

وقبل صدور القرار الظني، ذكرت قناة المنار في أيلول 2020 أن «بنك الأهداف» لـ«خلية كفتون» كان يتضمّن إحداث مواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية في منطقة الشمال لإحداث «خضّة أمنية»، وأكّد مسؤول أمني لـ«الأخبار» في 22 تشرين الأول 2020 أن «ما كان يجري التحضير له مشروع أكبر ممّا شهدته منطقة الشمال عام 2007 وأدى إلى اندلاع معركة نهر البارد بين الجيش وجماعة فتح الإسلام»، وهو الخطر الذي لمحت إليه نصّار في القرار الظني (أحداث كبيرة وخطيرة). كما تحدث المسؤول الأمني لـ«الأخبار» عن «مخطط عسكري كبير لتنظيم داعش لا مخطط أمني وحسب». فما هو الهدف الحقيقي الذي ساهمت جريمة كفتون في الإجهاز عليه في مهده؟

> **أفراد المجموعة أبلغوا المشغّل الخارجي باحتمال وجود الحريري الى جانب ماكرون فكان الجواب: اقتلوا سعد أيضاً**

أشارت التحقيقات، ومن ثم القرار الظني الصادر عن نصّار، إلى أن عدداً من أفراد المجموعة انتقلوا إلى جرود الضنية في الرابع من آب 2020، أي قبل 17 يوماً على الجريمة، من دون توضيح متى حدث ذلك، قبل انفجار المرفأ أو بعده. وفي المعلومات أن نصّار طلبت التوسّع في التحقيقات من قبل المحكمة العسكرية صاحبة الصلاحية، بمعنى التفرّع في التحقيق حول هذا البند بالذات، من دون أن يؤخذ بالاقتراح. وفي ما يبدو، فإن قرار الانتقال صدر إلى أفراد الشبكة من جهة ما للتواري عن الأنظار، ما يحيل الظن إلى ترتيبات كانت تجرى لإتمام «أمر ما»، وقد أثبتت التحقيقات هذه النظرية لناحية طلب «الأمير» من «الخلايا» الاحتماء في مكان قريب. خلال تلك الفترة، كانت مجموعة أخرى (وربما مجموعات) تنشط بشكل متوازٍ في التحرّك ضمن سيناريو معيّن وفي مناطق محددة، ككفتون مثلاً، وكان من المهم جداً أن يجري التدقيق في الأسباب الكامنة خلف ذلك، طالما أن بعض الموقوفين حاولوا تضليل التحقيقات حيال التحركات التي كانت تحصل وأهدافها، وساهموا في إخفاء الهدف الحقيقي لهم من وراء التخفي خلف «فرضية السرقة لتمويل الشبكة» المكتفية ذاتياً. وقد ظهر هذا التبرير للتحركات في أكثر من مكان في خلاصات التحقيق. وفي تقدير مسؤول أمني، لا يمكن بأيّ حال فصل التحركات بعيد الرابع من آب، تاريخ تلقي الشبكة الأمر بالتواري، عن المسار العام الذي كان يُعد عليه ويحتاج إلى «تفرّغ»، وفق أدبيات التنظيمات الجهادية. ويبدو من سياق التحركات الميدانية التي نفذتها مجموعات، ومنها «خلية كفتون»، أن الغاية من ورائها كانت «البحث عن هدف ثانوي»، يفترض أن يأتي كمقدمة لعمل أكبر وأضخم حسبما جاء في التقديرات الأمنية التي وردت بعيد العملية، لإرباك القوى الأمنية وتشتيتها عن الهدف المركزي الذي يُعمل عليه، وهو ما ورد بصيغة ما في القرار الظني للقاضية الذي تحدث عن «أحداث كبيرة وخطيرة».

التدقيق في المحتوى الصادر عن التحقيقات الاستنطاقية المبدئية، وإذا ما جرى عطفها على معطيات المسؤول الأمني الذي تواصلت معه «الأخبار» والإعدادات اللوجستية التي كان ينكبّ عليها أعضاء الشبكة وما سبق وقيل حيال الملف، توصل إلى استنتاج بترتيبات لعملية «غير تقليدية» ومعقدة نسبياً كان يجري التحضير لها. والإشارات التي تعمّد القضاء تجاهلها تُحاكي فرضية التحضير لعمليات اغتيال ذات طابع سياسي. فأثناء وقوع جريمة كفتون، صودف وجود النائب نديم الجميل في إحدى البلدات القريبة. فهل كان الهدف اغتياله أو «محاولة استهدافه» لتشتيت أنظار القوى الأمنية؟ فرضية قابلة للتدقيق. فمن جهة، تقاطعت اعترافات الموقوفين حول أن أمير الشبكة محمد الحجار كان من بين أهدافه التسلل إلى سوريا لتنفيذ اغتيالات فيها، ما يؤشر إلى رغبات لديه بسلوك مسار الاغتيالات. من ناحية ثانية، اتّضح من خلال تحليل «داتا» المعلومات أنه كان بين أهداف الشبكة تنفيذ عمليات تصفية واغتيال للأئمة تضم وجوهاً وقيادات من فريق الثامن من آذار. وبحسب معلومات «الأخبار»، وضع في مقدمتها رئيس التيّار الوطني الحرّ النائب جبران باسيل، وهي فرضية قابلة للحدوث، تبعاً لدوافع الحجار العدائية تجاه «النصارى»، إذ إنه، وفقاً للتحقيقات، لم يخف طموحه في الثأر منهم أو توجيه ضربة لهم»!

اغتيال ماكرون

لكن الإشارة ـ الصدمة التي أغفلها القضاء ومنع التطرق إليها ترد في خلاصة التحقيقات التي ختمتها مديرية المخابرات في الجيش والمتعلقة بـ«خلية كفتون»، وحصلت «الأخبار» على نسخة منها، تشير الى تعليمات تلقّتها المجموعات إياها بتنفيذ عمل انتحاري يستهدف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال زيارته الثانية للبنان في الأول من أيلول 2020. وفي معلومات «الأخبار»، أن الإشارة التي يمكنها أن تلخّص «كل شيء» وكامل المخطط الذي كانت الخلية تنوي تنفيذه، عثر عليها في حاسوب أمير الشبكة محمد الحجّار على شكل رسالة مشفرة بصيغة «اقتراح هدف» ضمن مجموعة من المحادثات مع المشغل في سوريا. ويرد في الإشارة الواردة بالخلاصة، أن فرع المعلومات استنتج أن تنفيذ مخطط الاغتيال «المحتمل» لماكرون سيتم في أحد الأحياء المسيحية المتضررة في انفجار الرابع من آب 2020 أو في مرفأ بيروت. وفي السياق، يمكن الإشارة إلى أن التسريبات التي سبقت زيارة ماكرون جزمت بفرضية قيامه بزيارة ثانية للأحياء المتضررة في العاصمة (كالجميزة). لكن، لسبب ما، ألغيت الزيارة من دون تقديم مبررات.

ويكشف مسؤول أمني رفيع لـ«الأخبار» أن المعطيات التي تم رصدها تقنياً أشارت الى أن نقاشاً سريعاً جرى بين أفراد من المجموعة ومشغّل خارجي حول احتمال وجود الرئيس سعد الحريري الى جانب الرئيس الفرنسي خلال جولته، فكان الجواب من المشغّل: اقتل سعد أيضاً!

ومما يفيد في غرض البحث، مدى التطابق بين الأسلوب المحتمل للتنفيذ (عملية انغماسية انتحارية بسترات مفخخة)، وبين الهجوم الذي استهدف معسكر عرمان التابع للجيش اللبناني مساء 27 أيلول 2020 ونفذه الإرهابي المطلوب عمر بريص الذي كان أحد أفراد «مجموعة كفتون» والذي اعتمد الطابع الانغماسي، إلى جانب الأحزمة الناسفة المتشابهة التي كان أفراد «خلية عكار» مزنّرين بها عندما اشتبكوا مع القوة الضاربة في فرع المعلومات. فهل كان بريص أحد الانتحاريين المحتملين لغرض اغتيال ماكرون في بيروت؟ وهل لفشل مخطّط «اغتيال ماكرون»، بسبب جريمة كفتون، صلة بإنهاء الخلية لنفسها عطفاً على الفشل في تنفيذ المهمة المركزية؟ يعرب المسؤول الأمني لـ«الأخبار» عن «اعتقاده باحتمال حصول ذلك»، كاشفاً أن «من بين الأجهزة الإلكترونية التي عثر عليها، أجهزة لاسلكية تعمل ما دون ترددات الـ 40 ميغاهيرتز التي تستخدم عادة للاتصالات العسكرية». فهل كان «التقنيّون» في الشبكة يتنصّتون أو في وارد التنصّت على المكالمات العسكرية بحثاً عن ثغرات ما تفيد مخططهم أو لاستطلاع الإجراءات الأمنية المعتمدة؟

لا شك أنه بعد أعقاب انكشاف أفراد الشبكة على خلفية ما حدث في كفتون، بات هؤلاء تحت الرصد والمتابعة ما أفقدهم عنصر المفاجأة، وربما كانوا قد اختاروا المواجهة سبيلاً لإخفاء أي أدلة أو معطيات مهمة حول القضية المعمول عليها أو بغرض الاقتصاص والانتقام لكشف أمرهم وهو التبرير الذي اعتمده بريص في هجومه على ثكنة عرمان، بدليل أن القضاء والأجهزة الأمنية لم تتمكن لغاية الآن من تفكيك الأهداف الرئيسية لوجود «خلية الأربعة» في كفتون تلك الليلة والهدف المركزي الذي عملت عليه الشبكة طوال أشهر.

قضية اليوم

حزب الله والحلفاء ينتظمون... والخصوم مُربكون

بعد إعلان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، الأسبوع الماضي، أسماء مرشحي الحزب للانتخابات النيابية المقبلة، أعلن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، أمس، أسماء مرشحي التيار، فيما يتوقع أن يعلن الرئيس نبيه بري اليوم أسماء مرشحي حركة أمل، على أن يعلن بقية حلفاء الثلاثي، من الشمال إلى البقاع مروراً بالشوف وعاليه وبيروت، ترشيحاتهم في اليومين المقبلين، وسط أجواء تؤكد توافقاً شبه تام بين غالبية هذه القوى على الإطار العام للتحالفات الانتخابية في غالبية الدوائر.

وفيما لا تزال بعض العقبات عالقة في انتظار مزيد من المشاورات، تبدو هذه القوى أكثر جاهزية لخوض الانتخابات، مقابل حال من الإرباك غير السبوق لدى خصومها، من القوات اللبنانية التي لا تزال تنتظر اكتمال المشاورات قبل إعلان كل مرشحيها، إلى النائب السابق وليد جنبلاط الذي يشعر بأنه مكبل اليدين في أكثر من منطقة، إلى الضياع الذي يسود الشخصيات المنتفضة على قرار الرئيس سعد الحريري بالعزوف عن الحياة السياسية، ما انعكس فوضى ترشيحات ولا يقين إزاء التحالفات في أكثر من منطقة.

الفوضى العارمة تسود أيضاً القوى التي تنسب إلى نفسها صفة «التغييرية» والتي انبثق بعضها من حراك 17 تشرين 2019. فهذه المجموعات غير القادرة على صياغة تحالف واحد وثيق في المناطق كافة، تلجأ إلى الاحتيال من خلال تحالفات تعكس حاجتها إلى المقايضات الانتخابية للحصول على أصوات تؤمّن لها الحواصل الكافية لإحداث تغيير جدي في المشهد النيابي المقبل. وتظهر هذه المجموعات بؤساً لا يقل عن بؤس القوى الأخرى التي لم تظهر أي استعداد لأي تغيير نوعي على صعيد أسماء المرشحين أو الخطاب السياسي، والمشترك بينها جميعاً هو غياب البرنامج الانتخابي الذي يخاطب حاجات الناس، واقتصارها على كلام سياسي لا يختلف عما يعرفه اللبنانيون منذ سنوات، فيما لا يتوحد كلّ مدعي معارضة المنظومة الحاكمة سوى على التعبئة ضد حزب الله.

والواضح أن كل الأطراف باشرت حملات تواصل واستطلاعات تهدف إلى جذب ما أمكن من الأصوات التي كانت تصب في صالح تيار المستقبل ومرشحيه، وسط مؤشرات أولية إلى أن نسبة المقاطعة لدى الناخب السني في بيروت والمناطق قد تصل إلى ذروتها مع إعلان مزيد من القيادات في التيار التزامها قرار الرئيس سعد الحريري بعدم المشاركة. وتوقع مصدر متابع ألا يتجاوز التصويت لدى السنة في كل لبنان نسبة 30 في المئة.

وفي الموازاة، انطلقت ماكينة شركات الاستطلاع في أكثر من منطقة، مع التركيز على تلك التي يتوقع أن تشهد مواجهات ساخنة خصوصاً في جبل لبنان والشمال وإحدى دوائر بيروت. واللافت هنا تراجع الحديث عن تمويل جاهز من قبل المجموعات التي تدعي الثورة على النظام. إذ تشير معلومات إلى أن المجموعات التي تجمعت تحت عباءة «كلنا إرادة» وتوابعها بدأت التواصل مع شخصيات لبنانية في لبنان والخارج بحثاً عن تمويل، بعدما أُبلغت بأن ما وُعدت به من «جهات خارجية» لم يعد متوافراً، إذ تبيّن لعدد من العواصم أن الصورة الإعلامية لهذه المجموعات لا تعكس حقيقة حجمها على الأرض. علماً أن وسائل إعلام قريبة من خصوم المقاومة، لا سيما «القنوات الثلاث»، طلبت من غالبية المرشحين مبالغ مالية كبيرة لاستضافتهم في الشهرين المقبلين.

جدّد التحالف مع حزب الله... وأمل ظرفيًا

باسيل يطلق معركة «استعادة الشرعية»

رغم العقوبات الأميركية والحصار الغربي والخليجي والحرب السياسية الداخلية لإسقاطه، رفع رئيس التيار جبران باسيل شعار «رح نبقى عون» في وجه كل خصومه، وأعلن ترسيخ تحالفه مع حزب الله، مؤكداً أحد أهم خيارات هذا الخيار منذ عام 2006. وفيما كانت حظوظ التحالف مع حركة أمل خلال الأسبوع الماضي شبه معدومة، برز خرق عبّر عنه باسيل ضمنياً، سيضع التيار والحركة على لائحة واحدة في عدة دوائر ولا سيما بعبدا والبقاع الشمالي. فهدف رئيس التيار الأول والأخير هو إثبات قوته وشرعيته مجدداً. الخطوة الأولى كانت بالإعلان عن 19 مرشحاً حزبياً على الدوائر الـ 15. والخطوة التالية ستكون بنسج تحالفات لتعزيز هذا الربح

(الأخبار)

رلى إبراهيم

19 مرشحاً حزبياً سيخوض بهم التيار الوطني الحر معركة وجوده وتثبيت شرعيته، بعد 3 سنوات على حرب سياسية وإعلامية مركزة ضده. أمس، استفاض رئيس التيار جبران باسيل، في كلمته في المؤتمر السنوي السابع للتيار، في الحديث عقد التفاهم مع حزب الله بما يزيل الغشاوة من أمام جزء من الجمهور العوني المشكك بخيار التحالف مع الحزب مقارنةً بمردوده، وذهب أبعد الى تأكيد حرصه على هذا التفاهم وصوابيّته منذ عقده عام 2006. ورغم أن خيارات باسيل السياسية التي وصفها بالاستراتيجية سيكون لها انعكاسات سلبية على الانتخابات الرئاسية إذا بقي المشهد الدولي على ما هو عليه، إلا أن تجديد التفاهم مع حزب الله شيء، والإعلان عن تحالف سياسي مع حركة أمل ولو من دون أن يسمّيها أمر آخر بالنسبة إلى الجمهور العوني. عبر أن رئيس التيار المصمم على الخروج قوياً من الانتخابات، أوضح للعونيين أن هذا التحالف بدوم ليوم الانتخابات «وبعدها كل واحد منّا بيروح بيقعد بكتلته أو بحزبه أو بتياره وبيعمل تحالفاته السياسية»، وأن «الشراكة بالوزارات الانتخابية ليست شراكة بالبرامج. هي عملية دمج أصوات» ضرورية لأن «التحالفات تؤمّن حواصل، وكل حزب بالتفضيلي ينتخب نوابه... ناسهم عم بيجيبوا نوابهم. ونأسنا عم بيجيبوا نوابنا». أما لمن سيعيّر التيار والعونيين بالتحالفات الانتخابية، فدعا باسيل قاعدته إلى سؤال هؤلاء عن تحالفاتهم مع الميليشيوي والبيك والشيخ وأبناء الثورة المولونة.

اي تحالف مع حركة امل في صيدا - جزين يعني سحب احد المرشحين المارونيين

إعلان باسيل عن تحالفه مع حزب الله وحركة أمل يعود الى تقدّم كبير في المفاوضات الانتخابية بين الأطراف الثلاثة في تشكيل لوائح مشتركة. فحتى منتصف الأسبوع الماضي، كان التيار جازماً بخوضه الانتخابات من دون التحالف مع أمل. وعلمت «الأخبار» أن ما كان محسوماً تبدّل في اليومين الأخيرين، وجرى التوافق على تشكيل لائحة واحدة بين التيار وحزب الله وحركة أمل والحزب الديموقراطي في دائرة بعبدا تماماً كما كانت الحال في انتخابات 2018. وقد أعلن التيار أمس عن مرشحه الحزبي في هذه الدائرة النائب الآن عون، ومن المرجح أن يتحالف مع مرشحين اثنين مستقلين هما شادي الأسمر من بلدة الحدث وفادي أبو رحال من بلدة الشياح، متقصّداً اختيار مرشحيه من نفس بلدتي نائبيه السابقين حكمت ديب (الحدث) وناجي غاريوس (الشياح). وسيكون الى جانب عون والمستقلين، النائب علي عمار (حركة أمل) والنائب فادي جارية للبحث في الخيارات الأفضل لإنجاح مرشح التيار عن المقعد الماروني شربل مارون. كذلك لم نائبه إدغار طرابلسي على المقعد الإنجيلي على لائحة الشمالي، وفي بعلبك - الهرمل حيث يخوض التيار معركة للمرة الأولى على المقعد الكاثوليكي الذي كان من حصة الحزب القومي. غير أن اسم المرشح العوني لم يعلن حتى الساعة في انتظار حسم التحالف بشكل نهائي. المشكلة الأبرز تكمن في دائرة البقاع الغربي - راشيا، وخصوصاً بعد الخلاف العوني مع المرشح على لائحته إيلي الفرزلي الذي خرج ليجلس عن يمين رئيس مجلس النواب نبيه بري. وثمة مفاوضات جارية للبحث في الخيارات الأفضل على تشكيل لائحة واحدة بين التيار وحركة أمل والحزب

مجدلاني مرشحة القوات مع مخزومي

اتفق حزب القوات اللبنانية والنائب فؤاد مخزومي على أن تضم لائحة الأخير في دائرة بيروت الثانية المرشحة زينة مجدلاني إلى مقعد الروم الأرثوذكس عن القوات، مع وعد من معراب بإعطاء اللائحة ومجدلاني 2000 صوت من أصوات نحو 4100 من المغتربين المسيحيين الذين سجّلوا أسماءهم للاقتراع في هذه الدائرة.

تحسم أسماء اللائحة الى حين انجلاء إمكانية الشراكة مع حركة أمل. وفيما كان التيار يؤكد أن لا تحالف مع الحزب والحركة في دائرة صيدا - جزين، يعيد اليوم مراجعة حساباته رغم إعلان باسيل ترشيح كل من أمل أبو زيد وزياد أسود عن المقعدين الماروني وسليم خوري عن المقعد الكاثوليكي، علماً بأن أي تحالف مع حركة أمل يعني سحب أحد المرشحين المارونيين مقابل انضمام مرشح الحركة إبراهيم عازار الى اللائحة، وأنه جرى الحديث عن اشتراط بري إبعاد أسود عن اللائحة إذا ما حصل التحالف. هذه هي الدوائر التي يمكن أن تشهد تحالفات بين باسيل وحركة أمل بشكل غير مباشر، بينما يبقى تحالفه مع حزب الله ثابتاً في دائرة زحلة، حيث له مرشح عن المقعد الماروني هو سليم عون. ومن المفترض أن تكون اللائحة الزحلية نتاجاً مشتركاً ما بين التيار وحزب الله وحزب الطاشناق وعائلة فتوش.

في دائرة الشوف - عاليه، لا تغيير في مرشحي التيار الذي أعاد تبني كل من غسان عطا الله وفريد البستاني، ويسعى الى تأمين مرشح ثالث من بلدة الدامور مقابل ترشيح سيزار أبي خليل على المقعد الماروني في عاليه. لائحة التيار في هذه الدائرة ستكون بالتحالف مع النائب طلال ارسلان. وتجري محاولة لإرساء أرضية مشتركة مع رئيس حزب التوحيد العربي وئام وهاب. المشكلة الأساسية هنا أن لوهاب مرشحاً هو ناجي البستاني، والتمسك به يعني إبعاد نائب التيار. لذلك عقدة البستانيين ما زالت من دون حل. أما في عاليه، فالمرجح حتى الساعة أن يتبنى التيار ترشيح ابن رئيس بلدية بحمدون طارق خير الله عن المقعد الأرثوذكسي الى جانب أبي خليل. وفي دائرة بيروت الأولى، بات من شبه المرجح خوض حزب الطاشناق الانتخابات مع التيار الوطني الحر انطلاقاً من عدة معطيات، أبرزها إعلان الوزير السابق ميشال فرعون عزوفه عن الترشح؛ ما يعني تبدد آمال الطاشناق بتشكيل لائحة مستقلين مع فرعون كان يجري العمل عليها، وعودته الى تحالفاته السابقة. في هذه الدائرة، مرشح حزبي واحد للتيار عن المقعد الكاثوليكي هو نقولا صحناوي، ويتحالف مع مرشح مستقل هو نائب رئيس هيئة قدامى ومؤسسي القوات اللبنانية إيلي أسود عن المقعد الماروني، والطبيب في مستشفى الروم جورج جبفيليكيان. وفي المتن الشمالي، ثلاثة مرشحين حزبيين، النائب إبراهيم كنعان (المقعد الماروني)، النائب إلياس بوصعب (المقعد الأرثوذكسي)، النائب إدي معلوف (المقعد الكاثوليكي). الحلف مع الطاشناق في هذه الدائرة لا يزال ضبابياً، وسيتم حسمه الأسبوع الجاري. كما أن المفاوضات مع الحزب القومي لم تحسم بعد وما يعنيه ذلك من تحالف مع مرشح الحزب أنطوان خليل عن المقعد الماروني. وفي حال انسداد الأفق، في جعبة التيار خيارات كالتحالف مع سركيس سركيس أو نصري لحود، فيما يبحث من جهة أخرى عن وجه موثوق شعبياً كالخبير الاقتصادي وليد أبو سليمان.

الصورة في كسروان – جبيل أقلّ وضوحاً من باقي الدوائر، لكن الثابت هو الحلف مع حزب الله خلافاً للدورة الماضية، ما سيخلق مشكلة مع تيار المردة عبّر عنها رئيس التيار سليمان فرنجية خلال مقابلته التلفزيونية الأخيرة لناحية التخلي عن المرشح فريد الخازن. اللائحة المفترضة ستضم مرشحة التيار الحزبية عن أحد المقاعد المارونية الخمسة الوزيرة السابقة ندى بستاني فيما لم تحسم الأسماء الأخرى بعد. ويرشح التيار النائب سيمون أبي رميا في جبيل مع ترجيح التحالف مع الطبيب وليد الخوري مجدداً، الى جانب مرشح حزب الله رائد برو. من دائرة جبل لبنان الأولى الى دائرة الشمال الثالثة (البترون - الكورة - زغرتا - بشري). في البترون، يترشح رئيس التيار، على أن ينضم الى اللائحة مدير مستشفى تنورين الحكومي الدكتور وليد حرب. وفي الكورة، ينضم الى جانب المرشح العوني جورج عطا الله، مرشح الحزب القومي وليد العازار، إضافة الى أحد المستقلّين الذي لم يعلن عنه بعد. وفي زغرتا، لم يعلن أيضاً عن المرشحين الاثنين اللذين سيتربعان على اللائحة الى جانب المرشح العوني بيار رفول والمفترض أن يكون أحدهما من المدينة وآخر من قرى القضاء. في حين أن التيار في صدد حسم تحالفه مع المرشح وليم طوق في بشري. أما في دائرة طرابلس - المنية - الضنية، فسيكون ثمة مرشح للتيار سيعلن عنه ما إن تتضح التحالفات. في حين أن لائحة عكار باتت شبه محسومة، وسيتمثل بها كل من جيمي جبور (ماروني) وأسعد درغام (أرثوذكسي) عن التيار الوطني الحر، وشكيب عبود عن الحزب القومي، إضافة الى النائب السابق محمد يحيى (سني) بانتظار حسم هوية المرشح العلوي والمرشحين السنيين الآخرين.

مرشّح القوات في عكار «شيوعي»... والبحث جار عن سُنّة!

نجلة حمود

أعلن حزب القوات اللبنانية أمس اسم مرشحه عن المقعد الأرثوذكسي في عكار وسام منصور، ماضياً في تشكيل لائحة مكتملة في دائرة الشمال الأولى، في غياب الرافعة الحريرية المعتادة والصعوبات التي قد تواجه اللائحة المحسوبة على «الوكيل الحصري» للسعودية في لبنان.

ففي محافظة عكار التي أعطت زعيم المستقبل سعد الحريري تفويضاً بأصواتها بلا منازع بين 2005 و2018، يعدّ الناخبون السنّة القوة التجييرية الأساسية (186 ألفاً من 203 آلاف ناخب مسلم). وقد تمكّنت القوات للمرة الأولى في الدورة الماضية، بفضل تحالفها مع المستقبل، من حصد مقعد للنائب وهبي قاطيشا الذي نال نحو 8 آلاف صوت تفضيلي، لم تكن لتوصله الى ساحة النجمة لولا رافعة الحريري التي أمّنت له الحاصل الانتخابي (19 ألف صوت).

اليوم تبدّلت الموازين، فالحليف القوي لم يعد موجوداً، والنقمة كبيرة على من أعرب عن رغبته في براءة جمهور الحريري، كما أن لائحة نواب المستقبل التي يتقدمها النائب وليد البعريني (وتضم النائب محمد سليمان - سني، إبراهيم المصمومي - سني، النائب هادي حبيش - ماروني، سجيع عطية وجوليا حنا - روم أرثوذكس، وأحمد رستم - علوي)، باتت جاهزة لمواجهة القوات بكل الأسلحة الممكنة. وهي ستعتمد، بحسب مصادر متابعة، «بشكل أساسي على شد العصب ضد القوات، مذكّرة بكل المحطات التي غدر فيها سمير جعجع بالحريري، وسنذكّر بأفعال حزب القوات، بدءاً من حاجز المدفون حتى حلم وراثة السنّة وتزعّمهم».

منصور، وهو من بلدة رحبة، أعلن ترشحه عن أحد مقعدي الروم الأرثوذكس بدعم من القوات اللبنانية، ونفى لـ «الأخبار» كل الاشاعات التي تطاوله عن مقاطعة قواتية له، لكونه محسوباً على الحزب الشيوعي، مؤكداً أنه ليس «حزبياً ولا أنتمي إلى أي حزب سياسي، ولديّ صداقات مع مختلف الأطراف» وأن حزب القوات «لم يملِ عليّ أيّ شروط، وإنما تم الاتفاق على الخطوط العريضة لجهة الالتزام بالخطاب السيادي».

ومن المفترض أن يلي خطوة أمس إعلان الترشيح من معراب، وأن يعمد رئيس القوات الى دعم منصور علناً والطلب من المحازبين التصويت له. وبحسب المعلومات، فإن لائحة القوات باتت جاهزة، وهي تضم الى جانب منصور : إيلي سعد (روم)، ميشال خوري (ماروني)، فواز محمد (علوي). كما يجري تداول أسماء كل من: النائب السابق طلال المرعبي، محمد عجاج، العميد خالد ضاهر من بلدة أكروم، وسيّدة من بلدة أكروم (المقاعد السنية الثلاثة).

وتقول مصادر متابعة إن «بورصة المرشحين السنّة ترتفع وتنخفض، وهناك صعوبة كبيرة في حسم الأسماء»، مؤكدة «عدم رغبة كثيرين منهم في استفزاز الشارع السني، لأن أي مرشح على لائحة القوات اللبنانية سيُتّهم بالخيانة، كما أن القوة التجييرية للقوات لا تتجاوز في أفضل الأحوال 7 آلاف صوت، وهي لم تنجح بعد في ضمّ مرشح سني قوي الى اللائحة لرفع الحاصل بهدف تأمين وصول منصور».

المستقبل يواصل مساعي «تطويق» السنيورة

ميسم رزق

خروج رئيس تيار «المستقبل» سعد الحريري من المشهد السياسي – الانتخابي في لبنان، كان يفترض أن يكون هدية مجانية لخصومه داخل الطائفة السنية. لكن واقع الحال يشي بالعكس. إذ بدا الانسحاب، على ما يقول أحد أركان الطائفة البارزين، أشبه بانقلاب على الطائفة، لا على باقي القوى السياسية، بعدما أدّى إلى مزيد من التآكل فيها، وإلى ارتباك في صفوف البيئة والجمهور وبين أصحاب الدور السياسي، وانعكس ذلك صعوبة كبيرة في العثور على مرشحين سنّة يقبلون خوض الانتخابات وفي تركيب اللوائح وصياغة التحالفات.

وهو ما انعكس سلباً، أيضاً، على حركة الرئيس فؤاد السنيورة الذي يحاول القيام بدور المرجعية البديلة. وقد برز بوضوح رفض قيام السنيورة بهذا الدور في هجوم تيار المستقبل عليه وتصويره أنه يأتي خارج «جلباب الحريرية السياسية»، ما دفع بقيادات مستقبلية متعاطفة مع الأخير الى تذكير القاعدة بأن السنيورة «رفيق وصديق وفيّ للرئيس الراحل رفيق الحريري ولا يطرح نفسه زعيماً بديلاً من سعد»، فضلاً عن تزايد الحديث عن مقاطعة الانتخابات.

وقد استكمل «المستقبل» أمس مسار تطويق السنيورة بالتمنّي مجدداً «على كل من تقدّم باستقالته من التيار وترشح للانتخابات النيابية عدم استخدام اسم التيار أو شعاراته أو رموزه في الحملات الانتخابية، وامتناع المنتسبين عن التسويق لمشاريع انتخابية». وهو ما يتزامن مع تمدّد حركة السنيورة في عدد من المناطق وتحالفه مع شخصيات فاعلة في الساحة من مصطفى علوش وأحمد فتفت ويوسف النقيب، وبدء تسرب أسماء مرشحين والكلام عن تحالفات مع القوات والحزب الاشتراكي.

ووفقَ مصادر «الأخبار»، فإنه «في حال عدم توقف السنيورة عما يقوم به، قد يذهب الحريري إلى إصدار بيان حاسم في هذا الشأن، وربما يدعو ولو بشكل غير مباشر إلى المقاطعة». لذلك، رجّحت المصادر أن «السنيورة لن يترشح رسمياً، بل يعمل فقط على هندسة اللوائح ونسج غير موافق على كثير من طروحات السنيورة السياسية والانتخابية ذات الطابع التصعيدي لأنّ البلد لا يمكنه تحمّل تبعاتها. كما أنه لا يرغب في استفزاز الحريري، فضلاً عن أنه ليس ساذجاً ليدعم ترؤّس السنيورة كتلة نيابية ستّدعي بعد الانتخابات أنّها الممثل الأكبر للطائفة السنّية، وتُسهّل للأخير العودة إلى رئاسة الحكومة على حساب ميقاتي والحريري معاً».

وشدّدت المصادر على أنّ ميقاتي «لن يقع في خطيئة السنيورة بمواجهة الحكومة نجيب ميقاتي العزوف عن الترشّح للانتخابات، وهو ما «سيعلنه رسمياً اليوم أو غداً من بيروت»، بحسب ما أكدت مصادر رئيس الحكومة «الأخبار»، من دون أن تكشف ما إذا كان سيدعم لائحة مرشحين مقرّبين منه تضمّ حلفاء، أو أنه سيترك لنوّاب كتلته والمرشّحين المقربين منه والحلفاء خيار الترشّح من عدمه. لكن المصادر استبعدت قبول ميقاتي تشكيل لائحة مشتركة في دائرة الشمال الثانية بالتعاون مع الرئيس فؤاد السنيورة تضمّ «متمردين» من تيار المستقبل على قرار الرئيس سعد الحريري، مشيرة إلى أن «خطاب ميقاتي كان ولا يزال يحثّ على الوسطية والاعتدال، وهو

السنيورة يحسم موقفه من الترشح «خلال 48 ساعة»

تطويق السنيورة بالتمنّي مجدداً «على كل من تقدّم باستقالته من التيار وترشح للانتخابات النيابية عدم استخدام اسم التيار أو شعاراته أو رموزه في الحملات الانتخابية، وامتناع المنتسبين عن التسويق لمشاريع انتخابية». وهو ما يتزامن مع تمدّد حركة السنيورة في عدد من المناطق وتحالفه مع شخصيات فاعلة في الساحة من مصطفى علوش وأحمد فتفت ويوسف النقيب، وبدء تسرب أسماء مرشحين والكلام عن تحالفات مع القوات والحزب الاشتراكي.

ووفقَ مصادر «الأخبار»، فإنه «في حال عدم توقف السنيورة عما يقوم به، قد يذهب الحريري إلى إصدار بيان حاسم في هذا الشأن، وربما يدعو ولو بشكل غير مباشر إلى المقاطعة». لذلك، رجّحت المصادر أن «السنيورة لن يترشح رسمياً، بل يعمل فقط على هندسة اللوائح ونسج التحالفات»، علماً بأنه «لا يزال، يعاني من صعوبة كبيرة في إنجاز كل ما يتعلق بالمشاركة ترشيحاً وتحالفاً»، ومن المفترض بحسب معلومات «الأخبار» أن يحسم أمره خلال الـ«48 ساعة المقبلة».

وبالتزامن مع تصاعد التصادم بين «جماعة» الحريري والسنيورة والدفع باتجاه تجريد الأخير من أي رافعة سنية، جاء إعلان مصادر قريبة من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي عن ميله إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات ليزيد أمور السنيورة سوءاً، كما أن عزوف ميقاتي، إذا ما مضى فيه، سينعكس مزيداً من التراجع في نسبة التصويت السني، علماً بأن السنيورة حاول، في اجتماع مع ميقاتي أخيراً، إقناعه بعدم الانسحاب من المشهد أو مقاطعة الانتخابات، وضرورة إعادة إقناع الحريري بالعودة عن قراره! وفي هذا الإطار، لفتت المصادر إلى «إمكانية أن يكون ميقاتي تقصّد تسريب هذه الأجواء ليدفع السنيورة الى الكشف عن كل أوراقه»، فيما أكدت مصادر رئيس الحكومة أنه «حاسم في هذا القرار وسيعلنه رسمياً قبل إقفال باب الترشيحات»، وأن «ما يحاول معالجته هو ضمان نجاح اللوائح التي يتبناها»، لأن «هناك شكوكاً كبيرة في قدرته على حمايتها إذا لم يكن مرشحاً».

ميقاتي لن يقع في «الخطيئة»: لا استفزاز للحريري

(هيثم الموسوي)

فتفت عن الضنّية، وسط سيل من الأسئلة ينتظر أن تتضح أجوبتها خلال الساعات الـ 48 المقبلة حول موقف أطراف وشخصيات عديدة من اللائحة المنتظرة، من كريم كبّارة نجل النائب محمد كبّارة إلى النائب عثمان الدين من المنية والقوّات اللبنانية وسواها، فضلاً عن مرشحين متمولين ينسج طابخو اللائحة خيوطاً معهم لتمويل حملتها.

التطوّر الثاني تمثّل في توصّل النائبين فيصل كرامي وجهاد الصمد إلى تفاهم انتخابي يجمعهما في لائحة واحدة، بعد مساع لتقريب وجهات النظر بينهما قام بها حزب الله وغيره. وتم التوافق على أن تضم، لائحة من دون رئيس، كرامي والصمد، وأن يكون الأخير شريكاً أساسياً في تأليفها، وهي باتت تضمّ حتى الآن كلاً من مسؤول جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية في الشمال (الأحباش) طه ناجي، عضو المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى أحمد الأمين وعضو المكتب السياسي في تيّار المردة رفلي دياب، على أن تستكمل أسماء بقية أعضاء اللائحة في الأيّام المقبلة.

عبد الكافي الصمد

تطوّران لافتان طغيا على المشهد الانتخابي في دائرة الشمال الثانية (طرابلس والضنّية والمنية) نهاية الأسبوع المنصرم، وحرّكا المياه الراكدة انتخابياً، على أن تتّضح معالم الاستحقاق الانتخابي بعد إقفال باب الترشّح منتصف ليل غد، لتبدأ مرحلة الفرز وتأليف اللوائح ضمن مهلة تنتهي في 4 نيسان المقبل. التطوّر الأوّل هو قرار رئيس الحكومة نجيب ميقاتي العزوف عن الترشّح للانتخابات، وهو ما «سيعلنه رسمياً اليوم أو غداً من بيروت»، بحسب ما أكدت مصادر رئيس الحكومة «الأخبار»، من دون أن تكشف ما إذا كان سيدعم لائحة مرشحين مقرّبين منه تضمّ حلفاء، أو أنه سيترك لنوّاب كتلته والمرشّحين المقربين منه والحلفاء خيار الترشّح من عدمه. لكن المصادر استبعدت قبول ميقاتي تشكيل لائحة مشتركة في دائرة الشمال الثانية بالتعاون مع الرئيس فؤاد السنيورة تضمّ «متمردين» من تيار المستقبل على قرار الرئيس سعد الحريري، مشيرة إلى أن «خطاب ميقاتي كان ولا يزال يحثّ على الوسطية والاعتدال، وهو غير موافق على كثير من طروحات السنيورة السياسية والانتخابية ذات الطابع التصعيدي لأنّ البلد لا يمكنه تحمّل تبعاتها. كما أنه لا يرغب في استفزاز الحريري، فضلاً عن أنه ليس ساذجاً ليدعم ترؤّس السنيورة كتلة نيابية ستّدعي بعد الانتخابات أنّها الممثل الأكبر للطائفة السنّية، وتُسهّل للأخير العودة إلى رئاسة الحكومة على حساب ميقاتي والحريري معاً».

وشدّدت المصادر على أنّ ميقاتي «لن يقع في خطيئة السنيورة بمواجهة الحكومة نجيب ميقاتي العزوف عن الترشّح للانتخابات، وهو ما «سيعلنه رسمياً اليوم أو غداً من بيروت»، بحسب ما أكدت مصادر رئيس الحكومة «الأخبار»، من دون أن تكشف ما إذا كان سيدعم لائحة مرشحين مقرّبين منه تضمّ حلفاء، أو أنه سيترك لنوّاب كتلته والمرشّحين المقربين منه والحلفاء خيار الترشّح من عدمه. لكن المصادر استبعدت قبول ميقاتي تشكيل لائحة مشتركة في دائرة الشمال الثانية بالتعاون مع الرئيس فؤاد السنيورة تضمّ «متمردين» من تيار المستقبل على قرار الرئيس سعد الحريري، مشيرة إلى أن «خطاب ميقاتي كان ولا يزال يحثّ على الوسطية والاعتدال، وهو غير موافق على كثير من طروحات السنيورة السياسية والانتخابية ذات الطابع التصعيدي لأنّ البلد لا يمكنه تحمّل تبعاتها. كما أنه لا يرغب في استفزاز الحريري، فضلاً عن أنه ليس ساذجاً ليدعم ترؤّس السنيورة كتلة نيابية ستّدعي بعد الانتخابات أنّها الممثل الأكبر للطائفة السنّية، وتُسهّل للأخير العودة إلى رئاسة الحكومة على حساب ميقاتي والحريري معاً».

توضيح

ورد في «الأخبار» (2022/3/11) تحت عنوان «ترشيحات القومي»، معلومات مغلوطة حول ترشيح الأمين محمود أبو خليل للانتخابات النيابية في لبنان. يهمّنا التأكيد أن الأمين أبو خليل لم يترشّح إلى الانتخابات ولم يناقش المجلس الأعلى موضوع ترشيحه.

عمدة الإعلام

تحقيق

المعاملتين «طاهرة»
هجرة قسريّة والجنس «دليفري»

«تآمر» الدولار والكورونا على ضرب «قطاع» الدعارة. الأزمة غيّرت الكثير من «تقديماته»، من التسعيرة إلى جنسيات العاملات، ومن الفنادق إلى «دليفري» الأماكن العامة والشقق

رالف عساكر

أخيراً، عرف السكون طريقه إلى ليل المعاملتين. مشهد ليلي مغاير لم يعتد عليه أشهر شوارع جونيه في السنوات الماضية. حلّة جديدة البستها الأزمة الاقتصاديّة للمنطقة المزدحمة بالفنادق والحانات وعلب الليل والمشهورة بالسياحة الجنسية. فرغ الشارع من زحمته حتى تماثل بهدوئه مع غالبيّة شوارع المدينة الصغيرة. التبدّل على ليل المعاملتين طرأ بدءاً من أواخر 2019، مع بدء الليرة مسيرة انهيارها أمام الدولار. وجاء فيروس كورونا الذي فرض

> الشريط البحري المضيء بات داكناً وخالياً من معظم مطاعمه وفنادقه وعلبه الليليّة

إغلاق المطاعم والملاهي لأشهر، ليقضي على ما تبقّى من حركة. الشريط البحري المضيء بات داكناً وخالياً من معظم مطاعمه وفنادقه وعلبه اللّيليّة، وأصبحت النوادي اللّيليّة «النشطة» تُعَد على أصابع اليد الواحدة.

الخسارة الأبرز كانت لـ«نجمات» الليل، وغالبيتهن من أوروبا الشرقية. راقصات ومغنيات وبائعات جنس اضطررن للمغادرة بعد تدنّي القدرة الشرائية وتراجع الزبائن. هجرة قسرية ضاعفت الخسائر التي طاولت «القطاع» الذي بات يعتمد أساساً على «الإنتاج المحلي»! وهؤلاء يتبعن أسلوباً مختلفاً لا يعتمد على مركزية النوادي والملاهي والفنادق، بل يتسع جغرافياً إلى انتظار الرزق على جوانب الطرقات، أو بتوفير خدمة «الدليفري» إلى الشقق الخاصة أو الأحراج والشواطئ والسيارات ذات الزجاج الداكن.

مصائب أهل «القطاع» كانت فوائد على أهل المنطقة التي تتناقض الحياة فيها بين أصحاب المصالح الذين يعانون من فقدان زبائنهم نتيجة تضاؤل الدعارة في شارعهم، وبين الأهالي الذين يعانون من إرث حملوه عبر سنوات طويلة على عاتقهم. أسلوب حياة يحكمه الحذر. يشعر هؤلاء بـ«ارتياح» بعد تراجع أعداد الزوّار ممن يقصدون علب الليل والفنادق التي تسمح بأعمال الدعارة، ويتسبّبون بمشاكل وصلت في كثير من الأحيان إلى ارتكاب جرائم قتل. سمعة المعاملتين كـ«مركز للدعارة والسياحة الجنسية» دفعت بكثيرين سابقاً إلى مغادرتها والسكن في أنحاء بعيدة «غير مشبوهة». لذلك، تعاني المنطقة حالياً من فراغ مزدوج: من زوارها الباحثين عن «اللذة»، ومن أهلها الهاربين من «صخب اللذة». و«في حال لن تزدهر الأحوال كما كانت قبل الدولار وكورونا، فليعد أهالي المنطقة الآوام ليملأوا المباني المهجورة»، قال أحد سكان الحي.

من صمد في منزله لا يزال يتحاشى التحرك في الحي سيراً على الأقدام، ولا سيما بعد غروب الشمس. يرى حنا أنه رغم انحسار أعمال الدعارة بشكل ملحوظ، «إلا أنّ عدم الانتقال أصبح عادة في أسلوب حياة المقيمين في المنطقة، ولا سيما النساء، حتى ولو كانت الوجهة هي الدكان الذي يبعد بضعة أمتار عن المنزل». سلوك اعتاشى عليه ماريا التي تعمل نادلة في أحد المطاعم في حارة صخر، وتضطر أحياناً للعودة إلى منزلها في وقت متأخر.

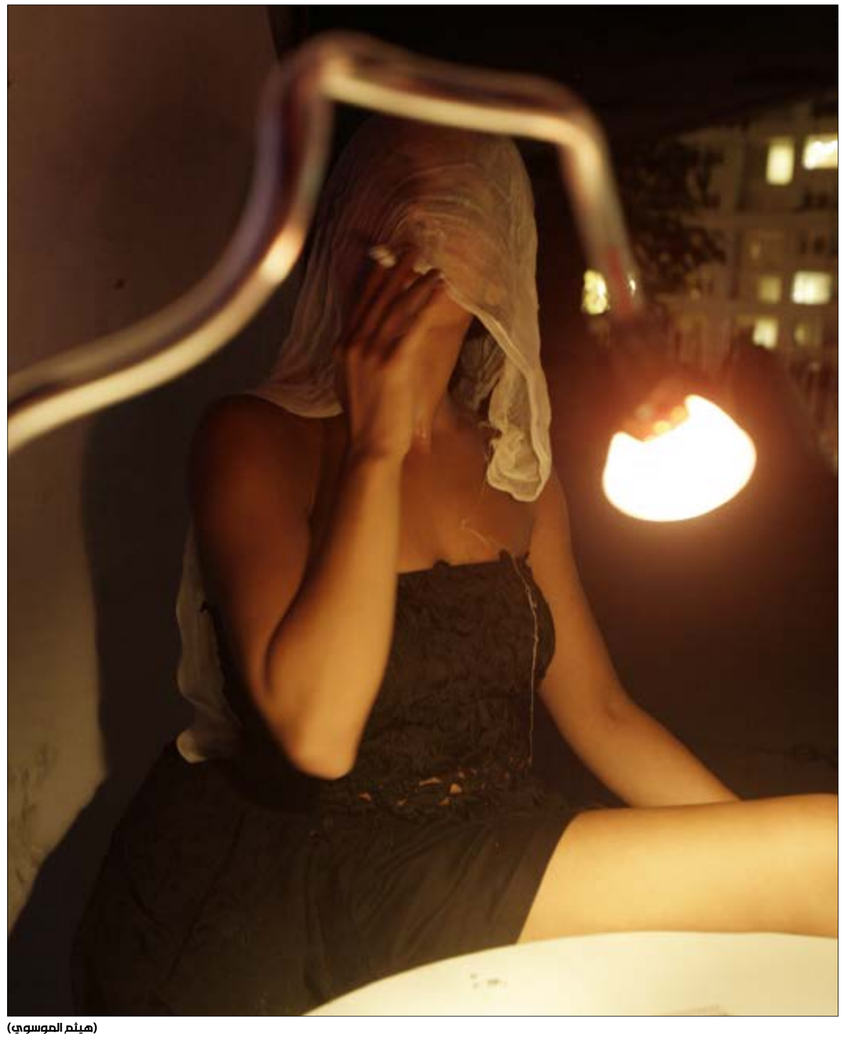

(هيثم الموسوي)

الخسائر 200 مليون دولار سنوياً

بحسب أرقام «الدولية للمعلومات»، كان عدد الأجنبيات العاملات في مجال الدعارة في لبنان، قبل عام 2019، يُقدّر بنحو 3500، غالبيتهن من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. وكانت لكل جنسية «تسعيرتها»، ومنها ما يزيد على 100 دولار في الساعة. النشاط الإجمالي كان يدرّ حوالى 250 مليون دولار سنوياً، تعود على الفتيات وأصحاب النوادي الليلية والفنادق والشقق المفروشة والمطاعم ومحالّ الهدايا والورود والمجوهرات والثياب... ويقدّر أن العائدات تراجعت اليوم إلى 50 مليون دولار سنوياً. فيما تراجع عدد علب الليل من حوالى 60 إلى 18. كذلك، طرأ تغيير على «شكل القطاع»، إذ إن غالبية العاملات الأجنبيات غادرن لتعوّض غيابهن عاملات عربيات.

تقرير

طلاب في طبّ أسنان «اللبنانية» رسبوا أم نجحوا؟

فاتن الحاج

العام الدراسي 2020 . 2021 في كلية طب الأسنان في الجامعة اللبنانية كان استثنائياً بكل المقاييس، في الدراسة «أونلاين» والأعمال التطبيقية، كما في نتائج الامتحانات النهائية التي صدرت في شباط 2022. وبحسب مصادر الطلاب، مُدّدت السنة الدراسية 6 أشهر بسبب «كورونا» واعتماد الكلية كمركز تلقيح، فيما خرق النقص في عدد الأساتذة المعايير المعتمدة للإشراف على المشاريع العملية، فبدلاً من أن يتابع أستاذ واحد 8 طلاب فقط، صادف أن تابع أستاذ واحد أو أستاذان 60 طالباً في السنة الثالثة مثلاً، وطلب بعض الأساتذة من المتحَنين إرسال مشاريعهم عبر تطبيق واتساب(!)، وأعطى بعض الأساتذة علامتين مختلفتين على المشروع نفسه.

الطلاب توقعوا أن يكون التعاطي معهم بما يتناسب مع الظروف الاستثنائية، إلا أنهم فوجئوا بتحديد علامة النجاح بـ 12 من 20 في كل من معدل المقرّرات النظرية (65% من المعدل العام) ومعدل المقرّرات التطبيقية (35%)، كما فوجئوا بحجب علامة الأعمال التطبيقية حتى صدور النتائج النهائية، خلافاً للنظام الداخلي الذي ينص على حق الطالب في معرفة علامة مشروعه قبل الامتحان الخطي. لذلك، أتت النتيجة صادمة، إذ رسب 12 طالباً من 62 في السنة الثالثة و5 من 85 طالباً في السنة الثانية، وهو رقم كبير بالمقارنة مع السنوات الأخرى. وقد بدا لافتاً أن يرسب طالب نال 13,5 من 20 كمعدل عام، و14,8 على المقرّرات النظرية و11,84 على المقرّرات التطبيقية، وأن يرسب طالب آخر معدله العام 12,76 ونال 13,22 على المقرّرات النظرية و11,94 على المقرّرات التطبيقية، وطالب ثالث نال معدلاً عاماً 12,41 من 20 و12,7 على المقرّرات النظرية و11,93 على المقرّرات التطبيقية. كما أن هناك عدداً لا بأس به من الراسبين نالوا معدلاً عاماً يبلغ 11,5 وما فوق.

التقييم أثار زوبعة في صفوف الطلاب الراسبين الذين قدّموا طلبات استرحام إلى رئاسة الجامعة، ومن بينهم نجل أحد الأساتذة في السنة الثانية نال 10,9 على المقرّرات النظرية، و14 على المقرّرات التطبيقية، ومعدلاً عاماً 11,6 من 20. وفي المعلومات، أن رئيس الجامعة بسام بدران طلب من عميد الكلية طوني زينون أن يرفع إليه اقتراحاً بشأن طلبات الاسترحام، فنقل إليه العميد أن بعض الأساتذة لا يساومون بعلامة الأعمال التطبيقية ويرفضون خفضها إلى ما دون 12 من 20 تحت أي ظرف، فيما يقترح آخرون إعطاء علامة استلحاق في الأعمال التطبيقية والدروس النظرية والمعدل العام، أي خفض المعدل إلى 11,5. وعندما طلب بدران تقديم اقتراح محدد، شُكّلت لجنة في الكلية

> خلفيات سياسية وشخصية وطائفية وقفت وراء نجاح بعض الطلاب؟

وتقرر بالتصويت إعطاء نصف علامة استلحاق في المعدل العام على أن لا يقل معدل الأعمال التطبيقية عن 12 من 20. وبنتيجة هذا التدبير، نجح 4 طلاب في السنة الثالثة نالوا معدلاً عاماً أقل من 12 من 20 على الأعمال التطبيقية، والذين بقوا في عداد الراسبين، إضافة إلى نجاح طالبين في السنة الثانية، أحدهما نجل الأستاذ.

مصادر أساتذة في مجلس الكلية استغربت التشدد «الذي الحق الظلم بعدد من الطلاب، باعتبار أن لا فارق علمياً بين طالب نال 12 من 20 وآخر نال 11,98 أو 11,5 على العمل التطبيقي. ولفتت إلى خلفيات سياسية وطائفية وشخصية وراء الملف، ومنها طموح العميد بأن يصبح أصيلاً وتقديم أوراق اعتماده إلى مرجعيته السياسية.

يُذكر أن القرار لا يصبح نافذاً إلا بعد موافقة رئيس الجامعة. فيما قال زينون في اتصال مع «الأخبار» إنه لا يحق له أن يعطي تصريحاً بشأن نتائج الامتحانات، «ولا سيما أن الصلاحية والملف هما في عهدة رئيس الجامعة».

تشكو، هي وكثيرات من ساكنات المنطقة، من تعرّضهن للتحرش والمضايقات بشكل شبه يومي. إذ «من المستحيل أن تسير سيدة بمفردها لأن العابرين بسياراتهم سيعتقدون أنها تبحث عن زبون لتلبية رغباته الجنسية». فيما لا تملك شرطة البلدية صلاحيات واسعة للاستجابة للشكاوى. فـ«إمكانات العناصر لا تخوّلهم ضبط الشارع بشكل دائم رغم تلقّيهم المستمر لشكاوى المستائين من انتشار الفتيات في الشوارع»، يقول أحد المسؤولين في الشرطة. ولكن «عندما نوقف فتاة تمارس الدعارة ونسلّمها للقوى الأمنية، تُحتجز لنحو ساعتين قبل أن تدفع غرامة مالية ويُطلق سراحها وتستأنف عملها من جديد».

«ضيعان المعاملتين»

تقر فئة أخرى بأنها جنت أرباحاً طائلة «من دون مخالفة القانون». أصحاب العلب الليلية يصنفون الفتيات كـ«فنّانات عملهن مشروع ومعروف من قبل القوى الأمنية، ويخضعن دورياً لفحوصات طبية للتأكد من عدم إصابتهن بأمراض». لائحة المستفيدين من المتعة تشمل أيضاً أصحاب المطاعم والدكاكين ومحال بيع «السندويشات» والمشروبات.

«الوضع في المعاملتين تعبان. قبل انتشار كورونا كانت الأمور مختلفة. اليوم، الشارع فارغ مثل الكراسي والطاولات»، قال صاحب أحد المطاعم وهو جالس على كرسيه يشاهد التلفاز محاطاً بموظّفيه. ويستطرد أن «الكباريهات عملت حركة حلوة في المنطقة بالنسبة إلى أصحاب المطاعم أمثالي. كنا نستقبل عشرات الزبائن يصطحبون فنانات أجنبيات». لكنّ الإقفال المتكرر للنوادي الليلية بسبب الجائحة، أجبر الفتيات الأجنبيات على مغادرة لبنان. ويضيف: «الزبون يتجنّب الخروج في العلن مع سيدة عربية خوفاً من أن يتعرف أحد إليها».

عامل استقبال في أحد الفنادق يلوم الأجهزة الأمنيّة اللّبنانيّة على تقاعسها في ملاحقة الفتيات اللواتي يقفن أمام الفندق حيث يعمل. مع ذلك، لا يمانع في استقبالهن في مقابل تراجع عدد النزلاء والسيّاح، إذ «يدفعن بالعملة الخضراء لقاء غرفة لليلة كاملة ويحضرن زبائنهن». لذلك، يغضّ النظر بسبب «لقمة العيش»، ويحيل المهمة الأمنية على الدولة، «لأنني أطلب جواز السفر أو أي أوراق ثبوتية منهم وأرسل نسخاً منها إلى الأجهزة الأمنية».

صاحب أحد المتاجر، في القسم الشمالي من الشارع، كان يفتح محله 24 ساعة في اليوم. حالياً، «صرت أقفل عند العاشرة ليلاً». ويعرب عن خشيته من أن «الدعارة على وشك الانقراض. الأمر بات يقتصر على فتيات أفريقيّات وعربيّات»! ويردف: «حرام المعاملتين... ضيعانها»!

استراحة

كلمات متقاطعة 3981

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
		■								1
					■					2
■							■			3
				■						4
	■			■			■			5
		■						■		6
				■			■			7
						■				8
			■							9
					■				■	10

أفقيا

1- أراض في الصحاري فيها نبات وماء – بئر قديمة – 2- أبيض بالأجنبية – نظام تشفير ألوان تلفزيوني – 3- شتم – الصوَر – 4- مدينة في استونيا تضم أشهر جامعة – إحدى القارات – 5- من الحبوب – حرف جر – 6- سوط – شاطىء البحر – 7- عملة آسيوية – تعب وأعيا – عائلة مغنية فرنسية راحلة – 8- شوق ومَيْل – مجموعة ضغط في عالم السياسة – 9- نبيّ الفرس الأقدمين – ضجر – 10- قطع ملتهبة من نار – شاعر أمويّ تغنى بمعشوقته فعُرف بها

عمودياً

1- من أهم معارك نابليون بونابرت – 2- عاصمة بوليفيا – آلة يجرها ثوران تُداس بها سنابل القمح – 3- نعم بالأجنبية – قام عن المقعد – 4- مؤسس دولة تركيا الحديثة – لبن – 5- للتمنّي – مجاني بلغة العامة – 6- حبس الجنود في الحروب – متشابهان – لصق به – 7- من الحيوانات – 8- من الخضر – يحدث كل يوم – 9- الإسم الأول لمطرب لبناني – عائلة ملك السينما الصامتة – 10- مادة قاتلة – مدينة ومحافظة أردنية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ساحل الذهب – 2- فرنسي – مريخ – 3- رث – إلا – جلل – 4- أن – لاهاي – 5- روني فهد – يل – 6- لدغ – مَساس – 7- ركّ – أين – 8- فكر – ورك – 9- دانتي – عندي – 10- قناة السويس

عمودياً

1- سفر برلك – دق – 2- إرث – ود – كان – 3- حن – انغر – نا – 4- لساني – كفتة – 5- ايل – فا – كيا – 6- اله – ار – 7- دَمّ – ادمي – عسَ – 8- هرجه – سنونو – 9- ببلايا – ردي – 10- خليل سركيس

sudoku 3981

	9		8		6		2	
1		5						6
2				7			1	8
		2	3				7	
9				8	1	4		
4	7				5			9
		1						7
	4			6		8		
5		8			7		6	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3980

7	2	5	8	6	3	1	4	9
6	3	1	7	4	9	5	2	8
4	8	9	2	5	1	7	6	3
1	7	8	6	9	4	3	5	2
5	9	6	3	7	2	8	1	4
3	4	2	1	8	5	6	9	7
9	1	3	5	2	8	4	7	6
2	5	7	4	3	6	9	8	1
8	6	4	9	1	7	2	3	5

مشاهير 3981

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة إغراء أميركية (1933-1967) لمعت أواخر خمسينات القرن الماضي وتألقت في مجمل أفلام هوليوود. توفيت جرّاء تعرضها لحادث سيارة

8+9+2=5+3+2 = عاصمة النمسا ■ 1+6+11 = جيش ■ 7+10+4 = خلاف حرب

حل الشبكة الماضية: نورة العميري

إعداد نعوم مسعود

ايران لاعدائها للصبر الاستراتيجي... حدود!

بغداد ـ الأخبار

بعد قرابة سنتين من قصفها قاعدة "عين الأسد" الأميركية في العراق انتقاماً لاغتيال الشهيد قاسم سليماني، استهدفت إيران، بـ"صواريخ نقطوية دقيقة"، قاعدة "حرير" في مدينة أربيل، في عملية تفيد المعلومات بأنها تأتي ردّاً على اعتداء إسرائيلي طاول منشأة عسكرية في كرمنشاه (يُرجّح أنها خاصّة بصناعة المسيّرات) في 14 شباط الماضي. وبحسب المعلومات، فإن المنطقة المستهدفة تقع بالقرب من المبنى الجديد للقنصلية الأميركية، حيث يقول الإيرانيون إنه من هناك أُطلقت المسيّرات التي استهدفت المنشأة المذكورة.

وإذ تبدو العملية مُحمّلةً بدلالات ورسائل عدّة، فإن من بين أهمّها وجود توجّه لدى إيران، التي تلقّت عدّة ضربات أمنية في الفترة الماضية، لفرض معادلات تمنع تل أبيب وواشنطن من شنّ اعتداءات ضدّها، أو تدفعهما إلى التفكير ملياً قبل الإقدام عليها. أمّا بخصوص الساحة التي شكّلت مسرح الحدث الأخير في المعركة الممتدّة بين الطرفَين، فعلى الرغم من كثرة الضجيج العراقي، الرسمي والشعبي، حول رفض الهجوم باعتباره "انتهاكاً لسيادة" البلاد، إلّا أن ما يعرفه الجميع هو أن إقليم كردستان بات منصّة تستخدمها إسرائيل في حربها الأمنية ضدّ إيران، وهو ما أوصلت طهران رسائل كثيرة بشأنه سابقاً، وكان من المفترض أن تناقشه مع أربيل وبغداد، بوساطة عراقية، في الأيام المقبلة.

وبينما لا يُعدّ التعاون الكردستاني – الإسرائيلي وليد اللحظة، فضلاً عن أن نماذجه متعدّدة الأشكال والمستويات ومن بينها مثلاً الدفع الإسرائيلي في اتّجاه استفتاء الانفصال (2017)، واستضافة أربيل مؤتمرات داعية إلى التطبيع، والحركة المالية المصرفية النشطة بين الجانبين (عقب أزمة المصارف اللبنانية)، فإن حكّام الإقليم، وتحديداً "الحزب الديموقراطي الكردستاني" بزعامة رئيسه مسعود برزاني، أضحوا مسؤولين عن تحويل العراق إلى منطلق لاستهداف جيرانه، على رغم ما تقول بغداد إنها جهود تبذلها في متابعة تحرّكات الشبكات الإسرائيلية. وعلى المستوى السياسي الداخلي، أصبح برزاني عنصر تأزيم واضحاً، بفعل تطلّعه إلى أن يكون "بيضة القبان"، وهو ما يشكّل مصدر إحراج لحليفه مقتدى الصدر، الذي لا يمكنه أن يخرج من عباءته بفعل حاجته إليه، ففضّل توجيه سهامه إلى إيران من دون أن يدين الحراك الأمني في كردستان، الأمر الذي يطرح الكثير من الأسئلة. وأيّاً يكن، فإن للعراق مصلحة أكيدة في أن يعالج أسباب هجوم أربيل... بدل لعن نتائجه.

طهران تردّ في «المكان المناسب»

لا حرب أمنية بالمجّان

يحيى دبوق

الضربة الصاروخية الإيرانية التي استهدفت مراكز إسرائيلية وأميركية في كردستان العراقية، تُعدُّ جزءاً من كلّ. فالحرب التي تدور رحاها بطرق وأساليب متعدّدة بين المحاور التابعة لأميركا، وبين محور المقاومة، لا تتوقّف، وهي تواصل ترقّيها بانتظام، وإن كان لا يراد منها، في هذه المرحلة، أن تصل إلى حدّ المواجهة الشاملة، على رغم أن أسباب هذه الأخيرة قائمة باستمرار، خاصة أن الجولة الحالية تتميّز عن غيرها بكثرة الإخفاقات في التقدير، والخطأ في الحسابات، وكذلك الفشل العملياتي، الأمر الذي يؤدّي، بين الحين والآخر، إلى تصعيد، لا يمكن، على رغم ما تَقدّم، القطع في نتائجه النهائية. وبخصوص ضربة أربيل تحديداً، فإن اعتبارها ردّاً على الاعتداء الإسرائيلي الأخير على سوريا، والذي أدّى إلى مقتل مستشارَين إيرانيَّين، لا يتساوق تماماً مع واقع الأمور، وإن كان، وفق التقديرات، جزءاً من أهدافها.

وعلى رغم أن التقارير الواردة من العراق متضاربة، إلّا أن الأكثر ترجيحاً أن الهجوم الإيراني الذي انطلق على ما يبدو من منطقة تبريز في شمال غرب إيران، استهدف قاعدة "حرير" في أربيل، والتي لا خلاف في العراق على أنها تتضمّن، في داخلها وفي محيطها المباشر، منشآت مشتركة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية و"الموساد" الإسرائيلي، إضافة إلى بنية تحتية استخبارية خاصة بالتتبّع والمراقبة الاستخبارية، المخصّصة لمواجهة إيران وإدارة المعركة ضدّها. وما بين إيران وإسرائيل، برعاية أميركية للأخيرة، أكثر من ضربة واعتداء، بما يشمل الساحة السورية، وساحات المواجهة على اختلاف مواقعها الجغرافية، القريبة أو البعيدة عن الجمهورية الإسلامية. ولعلّ ما سلف يفسّر الإشارات الواردة في الإعلام العبري إلى أن طهران ردّت عبر استهداف أربيل، على اعتداء إسرائيلي ليس بالضرورة أن يكون الضربة الجوّية الأحدث التي استهدفت سوريا. وإلى أن تتّضح وجهة العملية الإيرانية وأسبابها المباشرة وأهدافها، يمكن الإشارة إلى الآتي:

أولاً: يتعذّر على إسرائيل أن تقرّ بأن الاستهداف الصاروخي كان لأهداف تابعة لـ"الموساد" في كردستان، إذ إن إقراراً كهذا لا يتساوق مع استراتيجيات العمل الصامت لدى الأكراد، لأسباب ترتبط بالجانب الكردي الذي يريد علاقة مع إسرائيل

> واضح لإسرائيل، كما للولايات المتحدة، وجود توجّه إيراني لفرض معادلات تمنع تل أبيب وواشنطن من شنّ اعتداءات

لا تثير الداخل العراقي أو الإيراني ضدّه، فيما أسباب تل أبيب قائمة ومؤثّرة وتمنع عنها إشهار تلك العلاقة، كون ذلك يؤثر على وجودها في الإقليم، ويمنع عنها الاستفادة الاستخبارية والتشغيلية العملياتية الأمنية في مواجهة إيران، سواءً في الداخل العراقي نفسه، أو امتداداً إلى الداخل الإيراني انطلاقاً من العراق، والشكل الأخير هو ما يقال إنه السبب الرئيس للضربة الصاروخية على أربيل.

ثانياً: على خلفية المطلب الأوّل، يمكن تفسير "الاستماتة" الإسرائيلية التي ميّزت المقاربة الإعلامية العبرية، من تقارير وتعليقات، للتأكيد أن ما استهدفته الضربة الصاروخية الإيرانية، إنّما هو أهداف أميركية، وتحديداً مبانيَ ومنشآت تابعة للقنصلية الأميركية، في مقابل إصرار واشنطن اللافت، على أن أيّاً من أصولها، الدبلوماسية والعسكرية (الاستشارية)، لم يُستهدَف. الموقفان، الإسرائيلي والأميركي، يشيران إلى هدفَين اثنين، متباينَين: إرادة أميركية في تجنّب "الإحراج" الذي يفضي إلى ضرورة الردّ على الجانب الإيراني، في مقابل إرادة إسرائيلية في حصْر الاستهداف بالأميركيين، لدفعهم إلى الردّ. أمّا في ما يتعلّق بمحطّة "الموساد" في أربيل، وهي التي استُهدفت بالفعل، فهناك نوع من التعمية عليها في معرض السرد الإعلامي، وإن بصورة غير مباشرة، كون الحديث عنها يستتبع إقراراً غير مباشر بما يُنسب إلى إسرائيل من اعتداء، انطلق من أربيل في الآونة الأخيرة.

ثالثاً: واضح لإسرائيل، كما للولايات المتحدة، وجود توجّه إيراني لفرض معادلات تمنع تل أبيب وواشنطن من شنّ اعتداءات، أو تدفعهما إلى التفكير ملياً قبل شنّها، سواء كانت هذه المعادلات مرتبطة بساحة دون أخرى، كما هو حال الردّ في العراق على اعتداء انطلق من العراق نفسه، أو بمجموع الساحات بوصفها مسرح عمليات للحرب الأوسع والأشمل بين المحورين. في الحالة الأخيرة، أي الساحة الكبرى، يمكن لإيران مواجهة بنك أهداف، والجمع بين أهداف إسرائيلية وأخرى أميركية، ومن ثمّ قلْب المعادلة التي تحاول تل أبيب إرساءها في الآونة الأخيرة: استهداف رأس الأخطبوط، في إشارة إلى إيران نفسها؛ إذ تستطيع طهران بذلك استهداف رأس الأخطبوط في المحور المعادي لها - من دون الاقتصار على الدولة العبرية -، أي المصالح الأميركية، على خلفية أن أيّ اعتداء إسرائيلي، كبيراً كان أم صغيراً، لا يمرّ من دون رضى أميركي.

رابعاً: يكاد يستقرّ الرأي والتقدير في تل أبيب على أن واشنطن "ستبتلع" الضربة الصاروخية، سواءً استهدفتها هي مباشرة أو بصورة غير مباشرة، كما حصل في أربيل، وهي لن تبادر إلى أيّ ردٍّ كبر أو صغر، على خلفية انشغالها المكثّف في شرق أوروبا، الملفّ الذي يستهلك منها معظم اهتمامها؛ ناهيك عن أنها معنيّة، كذلك، بعدم إزعاج الإيرانيين في مرحلة حسّاسة جداً من المفاوضات في فيينا للوصول إلى اتفاق نووي جديد، هو في الأساس عرضة لعراقيل غير سهلة فرضها الجانب الروسي على طاولة المفاوضات.

خامساً: تتبنّى إسرائيل، وفقاً لما يتسرّب عن المؤسسة الأمنية، التقدير بأن هجوم أربيل ليس بالضرورة نهاية الردّ الإيراني على سقوط قتيلَين من الحرس الثوري في سوريا، بل ليس هو الردّ على هذا الاعتداء، إذ يمكن أن يكون ردّاً على اعتداء آخر، لم يَظهر إلى العلن حتى الآن. وعلى ذلك، تُبقي إسرائيل على جهوزيتها الأمنية والاستخبارية كما هي، لاحتمال تلقّي ضربة أو ضربات. ووفقاً لمراسلي الشأن العسكري في الإعلام العبري: "لا يستبعدون في إسرائيل ردّاً إيرانياً آخر، الأمر الذي يستتبع إبقاء قرار الاستنفار على حالة التأهب القصوى خشية تلقّي هجوم من الحدود الشمالية، على شاكلة إطلاق صواريخ أو طائرات مسيّرة انتحارية، وغيرها من الخيارات الموجودة لدى الإيرانيين، انطلاقاً من سوريا، أو من خارجها".

(أ ف ب)

هجوم أربيل ليس الخاتمة: «الحساب السوري» آتٍ

حسين الأمين

قرب منتصف ليل السبت - الأحد، سُمع دوي انفجارات عنيفة في أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق. بدا واضحاً، من المشاهد الأولى، أن الانفجارات كبيرة، ولا تشبه في حجمها تلك التي تُحدِثها الصواريخ قصيرة المدى، والتي تَستخدمها عادة الفصائل العراقية لدى استهداف القواعد الأميركية. وسرعان ما تبيّن أن الصواريخ، وعددها 10 قصيرة المدى، أتت من الجهة الشرقية للعراق، وتحديداً من المحافظات الغربية في إيران. وقيل، بدايةً، إنها استهدفت مبنى قيد الإنشاء تابعاً للقنصلية الأميركية في أربيل، ليتبيّن لاحقاً أن الضربة استهدفت مزرعة قريبة، تحوي منزلاً كبيراً.

وهذه ليست المرة الأولى التي تَستخدم فيها إيران صواريخ باليستية شبيهة (تشير المعطيات إلى أنها من طراز "فاتح 110"، دقيقة الإصابة)؛ فقد جرى سابقاً استهداف مقرّ "الحزب الديموقراطي الكردستاني" في 8 أيلول 2018، في منطقة كوي سنجق في إقليم كردستان شمال العراق، بواسطة 7 صواريخ باليستية من طراز "فاتح 110". كما استُخدمت صواريخ باليستية مشابهة عام 2020، لدى استهداف قاعدة "عين الأسد" الأميركية في العراق، في سياق الردّ المباشر على اغتيال قائد "قوّة القدس" الجنرال قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة "الحشد الشعبي" في العراق، أبو مهدي المهندس، ومرافقيهما.

وحسم "الحرس الثوري"، أمس، الجدل الذي دار حول الهدف الذي جرى ضربه، إذ أعلن، في بيان، أنه استهدف "المركز الاستراتيجي للتآمر والشرّ الصهيوني بصواريخ قوية ونقطوية"، محذراً "الكيان الصهيوني الإجرامي من أن تكرار أيّ أعمال شريرة سيواجَه بردود فعل قاسية وحاسمة ومدمّرة". وبعيداً من طبيعة الهدف، وما نتج منه من خسائر بشرية ومادية، يبقى عاملان مهمّان هما الأكثر إثارةً لقلق العدوّ، يتعلّقان بالقدرات الاستخبارية لدى إيران وحلفائها في المنطقة، حتى في ساحات لا تُعدُّ "صديقة"، وبالقدرة العملياتية على استهداف مواقع معادية بشكل دقيق وسريع. وبالنظر إلى العامل الأوّل، ففي القدرة على تحديد مواقع تابعة لـ"الموساد" خارج الأراضي المحتلة، دلالات عدة حول القدرات الاستخبارية لدى قوى محور المقاومة التي تتبادل المعلومات في ما بينها. وعقب تحديد الأهداف، يبقى العامل الثاني الذي قد يكون أكثر تعقيداً، وهو القدرة على الاستهداف بالطريقة المناسبة. واستخدام الصواريخ الباليستية، وإصابة أهدافها بدقة شديدة، في نقاط قريبة من مواقع أميركية، من دون أن تتعرّض هذه الصواريخ

> تشير المعلومات إلى أن القوات الإيرانية أطلقت صواريخها من قاعدة «سيد الشهداء» غرب مدينة تبريز

للاعتراض، يدلّل على القدرات العالية التي وصلت إليها تكنولوجيا تطوير الصواريخ الباليستية الدقيقة، لدى "القوة الجوفضائية" في "الحرس الثوري" الإيراني. وبحسب المعطيات المتوافرة، فإن القوات الإيرانية أطلقت صواريخها من قاعدة "سيد الشهداء" الصاروخية، غرب مدينة تبريز الإيرانية، وقد قطعت الصواريخ الباليستية قرابة 260 كيلومتراً، قبل أن تصيب أهدافها بدقّة.

ومن هذه الزاوية، قرأت المنظومة الأمنية الإسرائيلية الحدث الأخير؛ إذ أجمع الخبراء العسكريون والأمنيون في الكيان، في مناسبات سابقة، على أن "حزب الله" بات يمتلك صواريخ من طراز "فاتح 110"، كما أشار هؤلاء إلى أنه تمكّن من تحويل بعضها إلى صواريخ دقيقة قادرة على إصابة أهدافها "نقطويّاً". وهذا بلا شكّ، موضع قلق استراتيجي لدى العدو، حيث يرى اليوم محاكاة واقعية لما يمكن أن يشهده الكيان في أيّ حرب مقبلة مع "حزب الله"، أو محور المقاومة بشكل عام. لكن القلق الإسرائيلي لم يقتصر على المسألة العسكرية والأمنية فقط. فقد جهد الإعلام العبري في البحث عن أسباب هذا الاستهداف، فبينما ربطه بعضهم بمقتل ضابطين إيرانيين في سوريا، قبل نحو أسبوع، إثر غارة إسرائيلية، ذهب آخرون إلى القول إن الاستهداف مردّه أنشطة أمنية ضدّ إيران انطلقت من تلك المنطقة خلال الفترة السابقة. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أمس، أن "إيران اعتقلت خلية تجسّس تعمل لصالح إسرائيل". وبحسب الصحيفة، فإن "الخلية عملت على تجنيد عناصر بهدف إرسالهم لتنفيذ عمليات أمنية داخل إيران". وفي السياق ذاته، قالت وكالة "تسنيم" الإيرانية، نقلاً عن مصدر مطلع على تفاصيل الهجوم الصاروخي الذي شنه "الحرس الثوري"، قوله، إن "المركز الذي تمّ استهدافه في الهجوم الصاروخي، هو موقع تجمّع عدد كبير من الصهاينة وبالنظر إلى عدد الأشخاص الموجودين في هذه القاعدة، فإن احتمال وقوع إصابات بشرية مرتفع للغاية". وأضاف: "بعض الجرائم الصهيونية الأخيرة ضد إيران انطلقت من الأراضي العراقية، ولهذا السبب عمد الحرس الثوري الإيراني إلى معاقبة الكيان الصهيوني على نفس الأرض التي انطلقت منها التهديدات". وتشير المعطيات إلى أن هجوماً وقع سابقاً، ضد منشأة عسكرية إيرانية في محافظة كرمنشاه، انطلق في الأساس من أربيل. في المقابل، تشير مصادر عسكرية مطلعة في محور المقاومة إلى أن "الردّ على مقتل الضابطين الإيرانيين في سوريا قبل نحو أسبوع، واقع لا محالة"، وهو "موضوع على الطاولة، ويجري العمل عليه". وتضيف هذه المصادر أن "الرد على الاعتداءات، يكون من حيث أتت، وهذا ممكن من عدة ساحات، وعبر عدة طرق".

العراق أمام لحظة الحقيقة: حتى لا تبقى كردستان «وكراً»

(أ ف ب)

حمزة الخنسا

في ما ظهر ابتداءً مشهداً من خارج السياق، تساقطت عشرات الصواريخ الباليستية على «هدف إسرائيلي سرّي» في أربيل في إقليم كردستان العراق، ليسارع الحرس الثوري الإيراني إلى تبنّي الهجوم. إلّا أن بيان الحرس أشار بوضوح إلى أن العملية لم تكن من خارج السياق، كما حاول البعض في العراق إشاعته، إنما أتت «بعد الجرائم الأخيرة التي ارتكبها الكيان الصهيوني». التبنّي الإيراني الرسمي، اللافت والسريع، أعاد فتح الباب أمام الحديث عن وجود إسرائيلي في أربيل تحديداً، ويُعدّ أحد منطلقات الحرب الأمنية المفتوحة بين إيران وإسرائيل ـ على مساحة تتّصل بسوريا أيضاً ـ، والتي تفاقمت بعد تسارع وتيرة التطبيع العربي ـ الإسرائيلي.

في طهران، ثمّة تأكيد أن عملية أربيل استهدفت مقرّاً إسرائيلياً سرّياً «يدير عمليات أمنية ذات صلة بساحات مواجهة مع إيران لا تقتصر على العراق». إذاً، فالعملية ليست محصورة بحادثة مقتل الضابطَين الإيرانيَّين في سوريا قبل أيام، بقدر ما هي متعلّقة بجهود ضمان الأمن القومي الإيراني خارج الحدود، وخصوصاً لما يعنيه وجود مقارّ إسرائيلية سرّية في كردستان، وإهمال العديد من الرسائل الإيرانية إلى القيادات العراقية في بغداد وأربيل، بشأن عملها. وبهذا المعنى، يمكن فهم الهجوم على أنه «رسالة علانية مباشرة إلى مَن هم خلف بعض القيادات العراقية في بغداد وأربيل».

في بغداد، كان زعيم "التيّار الصدري"، مقتدى الصدر، الأسرع على الإطلاق في إدانة العملية. إذ أصدر الرجل موقفاً عبر «تويتر»، فيما لم يكن غبار الصواريخ قد انجلى من سماء المنطقة المستهدفة، قال فيه إن «أربيل تحت مرمى نيران الخسران والخذلان وتحت طائلة التجويع... وكأن الكرد ليسوا عراقيين». واستتبعه بموقف لاحق دعا فيه «الجهات المختصة إلى رفع مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة والسفير الإيراني فوراً، مع أخذ ضمانات بعدم تكرار» الحادثة. قرأ خصوم الصدر في بغداد موقفه السريع، في سياق «الاستثمار السياسي في إطار الصراع الحاصل بين الكتل والأطراف على ضمّ أكبر عدد من الكتل للظفر برئاسة الحكومة العراقية، وخصوصاً تصويبه على قرار المحكمة الاتحادية في بغداد، والذي قضى بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان، عندما تحدّث عن أربيل الواقعة تحت طائلة التجويع».

من جهته، دان رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، العملية، متعهّداً بالتصدّي «لأيّ مساس بأمن مدننا وسلامة مواطنينا»، فيما عدّت وزارة الخارجية العراقية الهجوم «انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية، وترهيباً للآمنين، ويتسبّب بزعزعة الأمن والاستقرار في الإقليم وعموم العراق، في مرحلة بالغة الأهمية».

أمّا في أربيل، فقد أتى الموقف متناغماً مع موقف الصدر، حيث قال عضو «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، عماد باجلان، لـ«الأخبار»، إن «الهجوم يستهدف إضعاف الكرد بصورة عامة، والديموقراطي الكردستاني بصورة خاصة، لأنه ركن أساسي من أركان العملية السياسية ولم ولن يرضخ يوماً للإملاءات الإيرانية، ولأنه طرف رئيسيّ في التحالف الثلاثي مع التيار الصدري والسيادة»، معتبراً أن هذه الأسباب تدفع إيران إلى أن «تضغط بكلّ الطرق على الديموقراطي، تارة عبر تحريك القضاء والمحكمة الاتحادية، وطوراً عبر الصواريخ». وربط باجلان هجوم أربيل بالقصف الإسرائيلي الذي أدّى إلى مقتل ضابطَين إيرانيّين في سوريا، قائلاً إن هذا «الهجوم

> عملية أربيل استهدفت مقرّاً إسرائيلياً سرّياً «يدير عمليات أمنيّة ذات صلة بساحات مواجهة مع إيران لا تقتصر على العراق»

إرهابي وغادر، لأن أربيل لا علاقة لها بالقصف الإسرائيلي الواقع داخل الأراضي السورية، وأربيل ليست الجولان».

العملية الإيرانية الأوضح منذ بدء طهران الحديث عن «خطر إسرائيلي قادم من أربيل»، فتحت نقاشاً في العراق بشكل عام حول حقيقة وجود إسرائيلي سرّي في إقليم كردستان، وما نوعه ودوره، فضلاً عن مدى تورّط بعض الأطراف العراقيين في عملية التستّر على ذلك الوجود، وما إذا كان أداؤهم هذا مرتبطاً بمساعي التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، والذي يحتلّ العراق موقعاً متقدّماً على لائحة الدوَل المُستهدفة به. وفي هذه الحالة، وبعيداً عن الأهداف السياسية المؤقّتة للبعض، فإن الحكومة العراقية، ومعها كلّ الأحزاب والشخصيات، مطالَبون بالعمل على كشف حقيقة التغلغل الإسرائيلي في العراق، ابتداءً من كردستان، والعمل على مواجهته ووضع حدّ له، انطلاقاً من قاعدة رفض أن يكون العراق منطلقاً لاستهداف جيرانه. وهنا أيضاً، يجدر فتح النقاش لإيجاد حلول جادّة لحكومة الإقليم التي غالباً ما تتمرّد على قرارات حكومة بغداد، لتحصين البلاد وقرارها الرسمي والاستراتيجي على أعتاب تغييرات كبرى تنتظرها المنطقة.

وبعيداً من الخوض في السجال الإعلامي الرائج حول جهود إيران لضمان أمنها القومي ومواجهة الأخطار القادمة إليها من الخارج، وما إذا كان ذلك مشروعاً لها كما هي الحال مع تركيا في مواجهة حزب «العمّال الكردستاني» على الأراضي العراقية، وبصرف النظر عن النقاش الدائر حول ما إذا كانت طهران قد استغلّت «التوقيت المناسب» على هامش التعقيدات الجارية في فيينا، لتمرير رسائل تحذيرية إلى تل أبيب من أيّ حركة غير محسوبة باتجاه الأمن الإيراني الوطني أو القومي، وبمعزل أيضاً عمّا إذا كانت مفاوضات فيينا ستثمر إحياء الاتفاق النووي أو لا، فإنّ للعراق مصلحة أكيدة في أن يعالج أسباب هجوم أربيل... بدل لعن نتائجه.

قضية

مملكة حزّ الرؤوس لا تتغيّر
ابن سلمان يرث الوهابية بأمّها وأبيها

فؤاد إبراهيم

في عدّاد القتل الجماعي في عهد سلمان وحده، نفّذت السلطات السعودية ثلاث مجازر وحشية، الأولى في الثاني من كانون الثاني 2016، قطعت فيها رؤوس 47 شاباً بينهم 4 قاصرين على الأقل، وكان من بينهم الشيخ المجاهد نمر باقر النمر، بينما ليس فيهم من أدين بتهمة قتل واحدة، وأكثرهم من شباب الحراك السلمي لعام 2011.

والمجزرة الثانية نُفّذت في 23 نيسان 2019، وقُطعت فيها رؤوس 37 شاباً من بينهم 6 قاصرين على الأقلّ، ووصفتها "المفوضية العليا لحقوق الإنسان" بـ"الصادمة"، معتبرة إعدام قاصرين "مشيناً جداً"، فيما عدّه الاتحاد الأوروبي "خرقاً خطيراً لحقوق الإنسان". وكانت التهمة الرئيسة ضدّ مَن أعدمتهم السلطات السعودية، وإغلبهم من الطائفة الشيعية: "تبنّيهم الفكر الإرهابي المتطرف وتشكيل خلايا إرهابية للإفساد والإخلال بالأمن وإشاعة الفوضى". وهذه من الاتهامات المعلّبة التي يجري استخدامها بصورة دائمة في محاضر الاتهام. وأحدث المجازر، وليس آخرها، كانت "مجزرة السبت"، وهي الأعلى عدداً، حيث قُطعت رؤوس 81 شخصاً، جمع فيها ابن سلمان بين مئة شخص في قضايا تتعلّق بالحراك الشعبي في القطيف في عام 2011، وآخرين على علاقة بتنظيمي "القاعدة" و"داعش"، والهدف واضح. وفي التفاصيل، أدين سبعة بمئتين واردة أسماؤهم في القائمة في قضايا الانتماء إلى "داعش" (شخص واحد)، والانتماء إلى حركة "أنصار الله" (3 أشخاص)، وتهريب أسلحة (3 أشخاص). واتُّهم سوري واحد بالانتماء إلى "داعش"، وهي التهمة ذاتها التي طاولت 28 سعودياً، إضافة إلى سعودي بتهمة الانتماء إلى "القاعدة"، وآخر بتهمة "تشكيل خلية إرهابية"، وقسم ثالث بتهمة "اعتناق منهج التكفير".

تبقى الوجبة الأكبر من قطع الرؤوس من نصيب الشيعة في الأحساء والقطيف، حيث فصل سيّاف سلمان وابنه، وبدم بارد، رؤوس واحد وأربعين شاباً عن أجسادهم في "حفلة جنون" غير مسبوقة، وكانت بلدة العوامية وحدها على موعد مع استقبال خبر فاجعة إعدام 27 شاباً من أبنائها، لا ذنب لهم سوى أنهم خرجوا في تظاهرات سلمية ورفعوا شعارات مطلبية مشروعة موثّقة بالصوت والصورة. لم يتبدّل الحال إذاً. هي المحاكمات الصورة ذاتها الفاقدة إلى أدنى شروط المحاكمة العادلة، والآلية نفسها المعمول بها في إصدار الأحكام، بما يجعل أيّ حديث عن قضاء بلا طائل، فأحكام الإعدام تُصدر من الديوان الملكي. ما يلفت في الأحكام أنها لم تخرق مبادئ حقوق الإنسان فحسب، بل هي انتهكت على نحو صريح القانون الجنائي السعودي نفسه، إذ إن التهمة الموجّهة إلى 37 شاباً هي "بَغْيُ شروع بالقتل"، أو "التخابر مع جهات أجنبية" وخلافه، فيما لم يُرد في صكّ الاتهام أيّ تهمة صريحة بالقتل سوى ضدّ ثلاثة من المتّهمين، في بيئة تفتقر إلى كلّ مقوّمات المحاكمة العادلة. أمّا تهمة الشروع في الجريمة، أو ما يسمّى بالجريمة غير المكتملة، فقد حُدّدت بـ"الحبس لمدّة لا تزيد على عشر سنوات"، بحسب نص القانون الجنائي السعودي.

على أيّ حال، فإن الاحتجاج القانوني لا مكان له هنا، لأن "المنطق" و"المعقول" غائبان في مكوّنات تفكير ابن سلمان. وبالتالي، فأيّ حسابات سياسية ومنطقية لتفسير ما تسالم الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي على تسميته بـ "مجزرة السبت"، سوف تنتهي إلى لا نتيجة. فنحن أمام شخص - لا نهج سياسي - يمارس هوايته المفضلة في مصادمة الجمهور، بينما "اللامتوقع" و"اللامنطقي" و"اللامعقول" سمات جوهرية في لعبة السياسة التي يزاولها على طريقة المغامرة، ولكن في شكلها الطفولي. لماذا تكون مجزرة السبت خارج الحسابات السياسية؟ تعالوا نقرأها وفق منطق التحليل السياسي: أولاً، إن العزلة المفروضة على ابن سلمان منذ سنوات على خلفية جريمة قتل جمال خاشقجي، تتطلّب عملاً استثنائياً وخارقاً لكسرها والعودة الطبيعية للاندماج في دورة المحافل والعلاقات الدولية. ثانياً، إن هوس ابن سلمان بالعرش وهاجسه الأكبر يصنع رمزيته السياسية يفرضان تهدئة مع الداخل واسترضاء لكلّ المكوّنات. ثالثاً، السعودية وإيران كانتا على موعد قريب (الأربعاء المقبل) مع جولة حوارية في بغداد (أعلنت طهران تجميدها أمس)، ومن الطبيعي أن يحافظ الطرفان على أجواء ودّية وهادئة لإنجاح الحوار. وحيّ تتأمّل في هذه العوامل، نجدها منطقية لأيّ سياسي حصيف، ولكن هذا التحليل يصلح في حال واحدة، أي حين يجري التعامل مع شخصية تعمل، في الأصل، وفق منطق السياسة وقوانينها.

يكون السؤال عن شخصية ابن سلمان لغواً حين يتعلّق بـ"ثبات الصورة" وثوابت السياسة، فهو اليوم غير الغد، وهو في الغد غير ما يأتي من أيام لاحقة، لا على سبيل التغيّر الخلّاق، بل هي مفاعيل الشخصية المازومة، والمسكونة بغرام "اللافت" و"العظيم" و"الكبير" و"الجديد" و"الأول عالمياً" كما يحلو له ترديد هذه المفردة، فيما يأتي أحد أقلام البلاط ليبشّر بعودة شخصية "القائد الملهم" بعد أفوله في أدبيات التطبيل الغابرة، وهي نعوت يطرب لها ابن سلمان. خيّب ابن سلمان توقّعات شركات العلاقات العامة الأجنبية، الأميركية والأوروبية، والتي أغرقها بملايين الدولارات من المال العام لترميم صورته المهشّمة منذ اغتيال خاشقجي وتقطيع أوصاله في قنصلية السعودية في إسطنبول في تشرين الثاني 2018، فقُرّرت أكثر من واحدة من كبريات شركات العلاقات العامة، وفي لحظة إنقاذية لسمعتها، الانسحاب من صفقة تجني منها المال وتخسر فيها مستقبلها. بين رسوخ صورة القاتل والمتغطرس والمتعطش للدم، ومحاولات دؤوبة من فريق ابن سلمان لمحوها، كان الأمل معقوداً على إحداث تغيير جوهري في "الذاكرة القريبة" للرأي العام المحلي والعالمي. فكانت مقابلته الاستعراضية مع مجلة "ذي أتلانتيك" الأميركية بمنزلة رهان أخير لمحو شخصية القاتل السادي والمحشوّ رعونة وبلاهة، وإحلال شخصية المصلح، والمنقذ، والمنطقي، والمنفتح. جعل ابن سلمان بصورة نهائية بعقوبة الإعدام.

> **ما تَحرّر منه ابن سلمان هو القسمة والغُنم المشترك مع سلالة محمد بن عبد الوهاب واتباعه، فيما ألقى عليهم تبعات الحرائق التي أشعلها آل سعود في الداخل والخارج**

وقرأنا ذلك التأكيد في مقابلة ابن سلمان مع المجلة الأميركية بما نصّه: "في ما يتعلق بعقوبة الإعدام، لقد تخلّصنا منها جميعاً، ما عدا فئة واحدة...". قاصداً بذلك الحق الخاص، أي من ارتكب جريمة قتل ضدّ شخص آخر، تُطبّق عليه عقوبة الإعدام في حال رفض أهله التنازل أو قبول الدية. أطنب فريق من الكتّاب ورجال الدين والثقافة والشعراء في التطبيل لـ"خطوة الإنقاذ" التي بشّر بها ابن سلمان عبر المجلة المذكورة، وأوهموا أنفسهم ومَن حولهم للانظام قبل أن ينضمّ إلى حلقة البروباغندا لوليّ العهد، وبات هذه الأيام مهووساً بالخصومة مع الآخر. الرواية الجديدة التي أراد ابن سلمان إيصالها عبر المجلة الأميركية، والقائمة على فكرة طلاق، بائن أو رجعي، بين السعودية والوهابية، والتبشير بسعودية جديدة خالية من الوهابية، في لعبة إيحاء ماكرة، تفتقر إلى الأدنى من الذكاء المطلوب لتمريرها في عالم يكتظّ بمصادر المعرفة بالتاريخ وبالحاضر أيضاً. وكما هي العادة في مجمل صور الأداء السياسي لابن سلمان، فقد أراح ناقديه من عناء البحث عن "النقيض" في مواقفه، إذ تكفّل شخصياً بتقديم كلّ ما هو "عكس الصورة" التي يريد الترويج لها، وهذه سمة راسخة في شخصية ابن سلمان المضطربة وغير المتوازنة. كانت "مجزرة السبت" صدمة وحجراً في أفواه الذين دخلوا للتوّ في "هلوسة" تطبيل غير مكتملة. هي صدمة لأولئك الذين اعتقدوا بأن ثمّة "قبل وبعد" في عهد ابن سلمان، واكتشفوا، أو هكذا يُفترض أن يكون الحال، أن الأمر ليس كذلك إطلاقاً، وبالخصوص على مستوى العواقب، وإن اختلفت المقدّمات.

ما هو جديد في "مجزرة السبت"، أن ابن سلمان ينفرد هذه المرّة بالمسؤولية القانونية والجنائية وحتى الأيديولوجية. في كلّ السنوات السابقة، كان يتمّ التلطّي وراء الوهابية الحنبلية بصفتها مرجع "القضاء الشرعي" وما يصدر عنه من أحكام جزائية، ضمن التنظيم التشريعي الصادر في المملكة منذ قرار عبد العزيز بعد احتلاله الحجاز سنة 1926، والقاضي بإلغاء كلّ الأحكام الصادرة عن المذاهب الإسلامية الأخرى وإقرار الفقه الحنبلي كمرجعية وحيدة في التقاضي وإصدار الأحكام. وبناءً على التحوّل الخطابي لدى ابن سلمان بتخفيض الوهابية إلى سويّة دنيا، وإدماج بقيّة المذاهب كجزء من التنوّع المذهبي الذي يعيد رسم المشهد الديني في المملكة السعودية، ملحقاً بالسردية الجديدة حول "يوم التأسيس" بمضمونها التاريخي والعقدي والسياسي، وتمهيداً لتدابر قريب ونهائي بين الشريكَين التاريخيَّين: آل سعود وآل الشيخ، يكون الحاصل النهائي أن التشدّد والعنف باشكاله السادية وقطع الرؤوس كلّ ذلك ليس امتيازاً وهابياً حصرياً ولا حتى "داعشياً" بالاقتداء، وأن الراعي الرسمي لكلّ ذلك هو آل سعود، وأن الوهابية ما هي إلا الأداة المشرعنة للعنف، بدليل بسيط أن فصل الوهابية عن آل سعود لم يخفّف من مستوى التوحش المتأصل في العائلة المالكة. ما يجدر إلفات الانتباه إليه أن مضمون بيان وزارة الداخلية يشي بحقيقة أن ابن سلمان تخلّى عن محمد بن عبد الوهاب وتمسّك بالوهابية.

في الشكل، نعم هناك عملية تصفية حساب طويل ومؤلم مع الوهابية، ولكن في المضمون، لا تزال "الذخيرة" الأيديولوجية والتشريعية للوهابية صالحة للاستعمال، كلّما دعت المصلحة السياسية إلى ذلك. في مقارنة بيان وزارة الداخلية السعودية حول الإعدامات الأخيرة مع بياناتها في عهود سابقة منذ فيصل (1964 ـ 1975)، ومروراً بعهود كلّ من خالد (1975 ـ 1982)، فهد (1982 ـ 2005) وعبدالله (2005 ـ 2015)، يظهر أن مفردات الخطاب الديني هي ذاتها لم تتبدّل، وتقع ضمن ثنائية تنزيه الذات (الوهابية) ووصم الآخر (كلّ ما عداها) بأفعال من قبيل مخالفة "طريق الحق"، واتباع "الأهواء" وخطوات الشيطان"، وانتهاج "الفكر الضال" و"المناهج والمعتقدات المنحرفة". ويتأكد ثبات سلمان على النهج التنزيهي والإقصائي في أن في ختام بيان الداخلية، بالتأكيد "أن هذه البلاد... اتخذت من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - منذ قيامها دستوراً ومنهاجاً...". وهنا لفتة ذات دلالة إلى أن لا تغيير يتأتّا في النظام التشريعي، وأن تحقيق العدالة وفق المفهوم السعودي يكمن، في نهاية المطاف، في "تنفيذ أحكام الشرع المطهّر"، ومن يُجرَّم بأعمال إرهابية فإن "العقاب الشرعي سيكون مصيره"، مشفوعاً بآية قرآنية لزوم المشروعية الدينية للعقوبة.

في التحليل، فإن ما تَحرّر منه ابن سلمان هو القسمة والغُنم المشترك مع سلالة محمد بن عبد الوهاب واتباعه، فيما ألقى عليهم تبعات الحرائق التي أشعلها آل سعود في الداخل والخارج، تلك الحرائق المتّصلة بالإرهاب والتطرف - والوهابية هي، من دون ريب، شريك كامل في تلك الحرائق -، وفي الوقت نفسه احتفظ لنفسه بحق الاستعمال الحصري للإرث الوهابي، خطاباً وفقهاً جنائياً. في النتائج، تعيد "مجزرة السبت" ابن سلمان إلى مربعه الذي وضع نفسه فيه، بفعل حماقاته، فبما "تثبيت" صورته قاتلاً مهووساً بالمختلف، والاستئنائي، والصادم، هو فعل كارثي، ويُلحق ضرراً معنوياً وأخلاقياً بالمراهنين عليه، لأنه يُظهرهم في هيئة بلهاء عن آل سعود لم يخفّف من مستوى جولات تمجيد فارغة وخاوية.

الاحتجاج القانوني لا مكان له هنا، لأن «المنطق» و«المعقول» غائبان في مكوّنات تفكير ابن سلمان (أ ف ب)

أن يسفكَ دمكَ في الخليج

موسى السادة

«ما كره قومٌ قطّ حزّ السيوف إلا ذلوا»
زيد بن علي

تكمن الفكرة في مقاربة الدماء بأنها محرّك للتاريخ، بمعنى أن تسفك دماً أو أن يُسفك دمك هو ما ينقلك من هامش التاريخ إلى محرّك فيه. بهذا المنطلق، إن ما جعل «الحضارة الغربية» تهيمن على تاريخ البشرية هو في كونها تملّكت أكثر سيل وآلات سفك الدماء فعالية وتوحّشاً. ومن هنا أيضاً، فنحن في عالم الجنوب ولكي نتملّك ونصنع تاريخنا بأنفسنا ونستقل، فهناك شرط لا مهرب منه وهو أن نقدّم دماءنا. وعليه، إن وجدت نفسك «تناضل» وتتفاعل تاريخياً دون دم وبامتياز ومنفعة مادية فأنت هنا لست فقط لا تصنع تاريخاً بل أنت بيدق في تاريخ الآخرين.

أثناء زيارة الملك عبد العزيز

> **المسألة هنا أبعد ما تكون عن الابتذال في إعادة تكرار علاقة السيف بسطوة السلطة وقمعها وإجرامها**

للمنطقة الشرقية عام 1939 للاحتفال باكتشاف النفط، قدّم حمد بن عيسى آل خليفة سيفاً للملك السعودي يدعى بـ«الأجرب». وهو سيف يعود لأحد أجداد عبد العزيز يدعى تركي بن عبد الله، فرفض تسلّمه وقال له «هذه ذكرى منا لكم، فابقوه لديكم». بعدها بـ 61 عاماً، وتحديداً عام 2010، أرجع آل خليفة السيف للملك عبد الله وبعد وفاته قدّم أبناؤه السيف إلى عمّهم الملك الجديد سلمان، الذي قام بتسمية كتيبة في الحرس الملكي تحت قيادة ابنه بـ«كتيبة السيف الأجرب».

المسألة هنا أبعد ما تكون عن الابتذال في إعادة تكرار علاقة السيف بسطوة السلطة وقمعها وإجرامها، أو في الخوض في دراميات الدماء والسيوف، والتباكي في أن سيف الجور قد سكبت من دماء الناس. بل إن جوهر الأمر يكمن في استيعاب المضمون السياسي والتاريخي لهذا السيف والدماء التي سفكها. قال سعود وسيفهم «الأجرب» ليسوا مجموعة بشرية مجردة ومستقلة تملّكت سيوفاً فحكمت تاريخ جزء من العرب، بل هيمنوا بأموال النفط على مسار تاريخ الوطن العربي ككل. بل هم جزء من تاريخ غيرهم، ضمن علاقة التبعية مع الغرب من البريطانيين في بادئ الأمر والولايات المتحدة اليوم.

بمنظور الاقتصاد السياسي، فنعيم وترف أمراء آل سعود هو جزء من هيمنة الرجل الأبيض على الكوكب، ولذلك فهو يحميهم ويحمي سيوفهم هذه، فحين يقيم قواعده على أراضينا فهو هنا يحمي سطوته التاريخية وامتيازه. وبالمنظور ذاته تتمتّع اقتصاديّات الخليج برفاه مختلف عن نظرائهم العرب، ضمن تقسيم ضخم للأدوار التاريخية التي يلعبها كل مجتمع عربي ضمن تاريخ الغربيين على أرضنا. فالدور التاريخي للعربي في الخليج ضمن البنى الاقتصاد العالمي هو السلم والرفاه، أن يأخذ نصيبه من ريع النفط ويستهلكه بشراء المنتجات والأطعمة ومن ثم يخرس ويصمت ويرضى بالذل والهوان، وأن يسافر للسياحة في مدن أوروبا ويضخ أمواله هذه في اقتصاديات الغرب بطريقة أخرى ويلعب دوره في تاريخهم هم. بينما مثلاً، دور العربي اليمني في تاريخ الغرب مغاير، فهو لا يستطيع استهلاك المنتجات الغربية، فدوره هنا لضخ الأموال في اقتصاديات الغرب هو أن يموت ويُستهلك عبر قنابل تسقط على رأسه، لمصلحة مصانع السلاح البريطانية والأميركية. وفقط حين يقاوم ويقصف مصفاة نفط فهو هنا يكسر هذه المعادلة ويصنع تاريخاً لنفسه لا لغيره.

لم تكن مجزرة الإعدامات الأخيرة توقيتاً وحجماً خارج علاقة التبعية بين السلطة السعودية والأميركيين وجدليّاتها. فالذي حصل أن سلمان وابنه وضمن مساحة تناقضاتهم مع إدارة بايدن ــ والغرب ككل ــ وجدوا فرصة سانحة لإرسال رسالة هزلية مفادها أننا نستطيع سفك الدماء أصالة عن أنفسنا، وأن سيوفنا لنا ونحن مستقلون في حماية تاريخ حكمنا. وكغيرهم من الملوك والأمراء الجبناء فحماية العروش تكون بجر العزّل مكبّلين للمقاصل وللساحات وإعدامهم دون حيلة. بيد أن السؤال هنا دماء من تلك التي سفكت؟

لم يكن الشهداء المعتقلون يصطفون على مسلك الذبح صدفة واعتباطاً، بل هم، وبالمعنى التاريخي، كانوا أولئك الذين رفضوا ذل دورهم في تاريخ غيرهم من أمراء وشيوخ ومجتمعات بيضاء غربية، فاعتقلوا وسجنوا وعذبوا. كانوا أولئك الذين رفضوا هندسة الأدوار العربية وتقسيماتها، ففي مشهد بدل على ذلك اختلطت في هذه الإعدامات دماء عرب من الخليج بأسرى يمنيين، ليتشاركوا الدور التاريخي.

فأن يسفك دمك في الخليج هو تمرّد تاريخي، هو أن تقدّم دمك لتدخل نفسك وتجتمعك في التاريخ وتصنعه، في حين كان يراد منك أن تكون على هامشه؛ أن تتسمر على الشاشات في المجالس والديوانات تشاهد ماسي شعوب العرب و تنكفئ بغرور وأنانية عنها. أن يسفك دمك في الخليج هو أن تكون عربياً في زماننا، أن تكون ضمن تاريخ العرب المستقل، وأن نرفض أن نكون تاريخ غيرنا على أرضنا، فلهذه الدماء التي سفكت بدورها رسالة، مفادها: نحن التاريخ يا أمراء آل سعود!

فائض بترودولار... وفائض خوف

حسين إبراهيم

يريد ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أن يحكم السعودية بحدّ السيف، وأن يشتري صمت العالم إزاء وحشيته. بالنفط. لم تشهد إدانات غربية للمذبحة السعودية المتمثّلة بإعدام 81 رجلاً وفتى، ولا سيما في أوروبا، التي تحظر تلك العقوبة القصوى، وعادة ما كانت تحتجّ إذا أُعدم رجل واحد في بقعة ما من العالم، لكن فقط حين يكون ثمّة توظيف سياسي للاعتراض. هذا العالم الغربي سيبلغ قمة فضيحته، إذا ما مضى أحد رموز جشعه، رئيس وزراء بريطانيا، بوريس جونسون، في زيارة يُحكى عنها إلى الرياض الأسبوع المقبل، مبعوثاً للرئيس الأميركي، جو بايدن، لاستجداء ابن سلمان بضخّ المزيد من النفط الذي صارت أسعاره أغلى من الدماء. في هذا الجو، يشعر ولي العهد السعودي بفائض قوة ناجم عن فائض البترودولار، يمكّنه من تنفيذ إعدام هذا العدد من الأشخاص في يوم واحد، من دون أن يرفّ له جفن، وفي ظلّ صمت عالمي جبان، لم يخرقه سوى صوت صليل السيوف تحزّ الرقاب، وشمل الكثير مما يسمّى منظمات حقوقية، مستفيداً من تعطّش الغرب للنفط، بعدما انقلب على الأخير سحر العقوبات ضدّ روسيا في حرب أوكرانيا، التي استغلّها ابن سلمان إلى الحدّ الأقصى، بحيث نجح في ابتزاز الغرب، وغازل في الوقت نفسه فلاديمير بوتين، حليفه الأول في نادي النفط.

أراد ابن سلمان، في ظلّ فجوة في اهتمامات الإعلام العالمي طاولت كلّ القضايا الأخرى باستثناء حرب أوكرانيا، فرض سلطته في الداخل بقوة الرعب، بلا رادع ولا وازع، موجّهاً ضربة قاسية إلى كلّ صوت معترض، مهما كان نوعه، على أن قسمة العدد بين السنة والشيعة (40 إلى 41) لها أيضاً وظيفة، بحيث لا تخرج أصوات في الأوساط السنية في المملكة، تتّهم ولي العهد بمحاباة إيران التي اعتمد لهجة مهادنة معها في الأشهر الماضية، فيما لو اقتصرت الإعدامات على عناصر "القاعدة" و"داعش". فالإعدامات تنمّ في الأساس عن فائض خوف لدى الأمير من التهديد الآتي من الوسط السني بالذات، خاصة أن كثيراً من الدعاة مسجونون في السعودية منذ توقيع صفقة الدرعية بين محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب في عام 1744، والتي واكبت جزءاً من فترة الدولة السعودية الأولى وتأسيس الثانية والثالثة. فسعى إلى ضرب أسس تلك المؤسسة، من خلال رفع مستوى التشكيك في الأحاديث المتواترة وأحاديث الآحاد عن النبي، وهي الأحاديث التي تعتمد عليها الوهابية في تبرير تطرفها، وأخيراً إعلان "يوم التأسيس" في 22 شباط 1727، عيداً وطنياً سعودياً، في رسالة واضحة مفادها أن الوهابية لم تكن جزءاً من المملكة عند تأسيسها، ومن ثم قوله في مقابلته الأخيرة مع "ذي أتلانتيك" إن "محمد بن عبد الوهاب ليس السعودية. فالسعودية لديها المذهب السنّي والشيعي، وفي المذهب السنّي توجد أربعة مذاهب، ولدى الشيعة مذاهب مختلفة كذلك، ويتم تمثيلها في عدد من الهيئات الشرعية".

قد تخدم التغييرات الحاصلة في العالم نحو العودة إلى تعدد القطبية، ابن سلمان كثيراً، إذ لا يمكن في ظلّ الموجة السائدة حالياً الحديث عن تغيير جزئي أو كلي داخل السعودية، بعيد، بإرادة دولية، التوازن المفقود في قيادتها، والذي يحتاج إليه الغرب مع استمرار حاجته إلى النفط السعودي خلال العقود المقبلة، في ظل نزوع الحاكم الفعلي الحالي للمملكة إلى درجة من القمع محرجة للغرب الذي يحرص على مداراة فضيحته. لكن في المقابل، يرتفع في هذا الوضع خطر القلاقل الداخلية، ولا سيما في ظلّ وجود أعداء كثر لولي العهد داخل الأسرة، وفي الأوساط الدينية، وبين الشيعة، وهذا هو مصدر فائض الخوف لديه، خاصة أنه متورط أيضاً في سلسلة أزمات إقليمية أهمها حرب اليمن ومنافسات متزايدة على الصعيد الخليجي، وصراعات سياسية مع كلّ من تركيا وإيران، التي تفيد التقارير الإخبارية بتعليقها المحادثات مع السعودية من جانب واحد احتجاجاً على المذبحة، مع اقتراب الموعد المقرّر لبدء جولة جديدة منها في العراق هذا الأسبوع، على رغم التقدّم المحرز في الجولات السابقة، وفق تأكيدات سعودية وإيرانية.

> **الإعدامات بحق 41 من أبناء محافظة القطيف ترتدّ سلباً على ولي العهد في أوساط الشيعة**

سترتدّ الإعدامات بحق 41 من أبناء محافظة القطيف، سلباً على ولي العهد في أوساط الشيعة، أولاً لأن كلّ هؤلاء لم يرتكبوا أيّ جريمة، وكل ما فعلوه المشاركة في تظاهرة أو كتابة شعار على جدار، ومنهم من لم يكن قد بلغ الحلم حينها، مثل الطفل عبدالله الزاهر الذي لم يكن قد تجاوز الـ13 من عمره عند اعتقاله عام 2012، وثانياً لأن الكثير من الشيعة كانوا قد بدأوا يظهرون ارتياحاً لتوجه ابن سلمان للابتعاد عن التزمت الوهابي، وسيضطرون الآن لمراجعة حساباتهم. إلا أنه يمكن للأسعار المرتفعة للنفط أن تعزز قبضة ولي العهد على السلطة، بشراء الولاءات التي هي سياسة موازية لسياسة القمع الشديد، وإتاحة إمكانات أكبر له في عملية تحويل المجتمع السعودي بعيداً عن الوهابية، بالاعتماد خصوصاً على فئة الشباب. فالموجة الجديدة من الإعدامات لم تصمّ، مثلاً، تجار مخدرات كانت المملكة سابقاً تتشدّد حيالهم.

إذا تأكد تقرير "سكاي نيوز" عن زيارة جونسون قريباً إلى الرياض، وهو على أي حال لم ينقطع يوماً عن الدردشة مع ابن سلمان عبر الواتساب، متميّزاً بذلك عن جو بايدن وقادة غربيين آخرين، فقد تُمثل حدثاً مفصلياً يرغب المسؤول البريطاني في أن تنجم عنه صفقة تجبّ ما قبلها من نزاعات مع الأمير، وتعيد للسعودية وظيفتها الأصلية كأداة للغرب في الصراعات الدولية. لكنّ البريطانيين ما زالوا حذرين، وربما يعكس ذلك توجساً من أن يكون ولي العهد صار مقتنعاً بأنه يستطيع القيام بدور آخر في عالم متعدد القطبية.

الحدث

نيران روسية على حدود «الناتو»
بوادر تقدّم في مفاوضات بيلاروس

تمضي المحادثات الروسية - الأوكرانية قُدُماً، وفق ما يشاع من أجواء توحي، مبدئياً، باحتمال التوصّل إلى اتفاق بين الجانبين يراعي مطالب الاتحاد الروسي بالحصول على «ضمانات أمنية». ويأتي ذلك في ظل الحديث عن تقدّم مُحرز على المستويين الإنساني والعسكري، يمكن أن يفضي، لاحقاً، إلى انعقاد قمّة بين الرئيسين الروسي والأوكراني لا تمانعها موسكو، وإن كانت تشترط أن تكون محدّدة الأهداف والنتائج

موسكو ـ **الأخبار**

طغى الحديث، في اليومين الماضيين، عن إحراز تقدّم في المحادثات الروسية - الأوكرانية الجارية في بيلاروس، بهدف وضع حدّ للاقتتال الدائر بين الجانبين. وفي أعقاب تصريح للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تحدّث فيه عن حصول «بعض التحوّلات الإيجابية» في المفاوضات، أشار الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، إلى أن موسكو تبنّت «نهجاً مختلفاً بشكل جوهري» عن توجُّهاتها السابقة خلال المفاوضات، موضحاً أنه، خلال الجلسات الأخيرة، «بدأنا الحديث»، ولم تَعُد روسيا «تُصدر الإنذارات فقط».

وفي انتظار التئام طاولة التفاوض وانطلاق الجلسة الرابعة بين الوفدين الروسي والأوكراني، كشف الكرملين أن المحادثات متواصلة ولم تنقطع. وبدت لافتة أيضاً إشارة الناطق باسم الرئاسة الروسية، ديمتري بيسكوف، إلى احتمال عقْد لقاء مباشر بين الرئيسين الروسي والأوكراني، على رغم تشديده على ضرورة أن يكون لقاءً من هذا النوع محدّد الأهداف والنتائج. وفي هذا السياق، نقلت وكالة الأنباء الروسية، «تاس»، عن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، قوله إن بلاده تسعى جاهدة إلى تنظيم قمّة بين الرئيسَين، مؤكداً أن بوتين «لا يعارض» من حيث المبدأ، هذه الفكرة، وهو ما أعرب عنه للرئيس التركي (رجب طيب إردوغان) خلال مباحثاتهما الهاتفية... أما الجانب الأوكراني، فهو موافق على الفكرة تماماً».

> تسعى تركيا إلى تنظيم قمّة بين الرئيسين الروسي والأوكراني

وفيما يرفض الطرفان الإفصاح عما تمّ التوصّل إليه، حتى الآن، بين الوفدَين المفاوضَين الروسي والأوكراني، تحدّث عضو الوفد الروسي، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما، ليونيد سلوتسكي، عن وجود تقدُّم جدّي في المفاوضات، خصوصاً في المجالَين العسكري والإنساني. ولفت سلوتسكي، في تصريح إلى قناة "روسيا اليوم"، إلى "وجود تقدُّم في المفاوضات يحتمل أن يؤدّي إلى موقف واحد للتوقيع على وثائق ثنائية"، قائلاً إنه سيكون "للوثائق دور مهمّ في تسوية الأزمة القائمة". من جهته، أعلن مستشار الرئيس الأوكراني، ميخائيل بودولياك، أن طرفَي المفاوضات يعملان على إضفاء الطابع الرسمي على بعض المناقشات حول القضايا الرئيسة قبل استئناف التفاوض. وقال بودولاك، في مقابلة مع صحيفة "كوميرسانت"، إنه "حالما يتمّ وضْع صيَغ قانونية متبادَلة، سيحدَّد موعد اجتماع الجولة الرابعة"، موضحاً أن الجانبين ناقشا جميع القضايا. وكشف أن "هناك العديد من المقترحات المطروحة الآن على طاولة التفاوض، ومنها التسوية السياسية، والأهم التسوية العسكرية"، مبيّناً أن الأمور تقترب من حلول وسط. وبحسب بودولاك، فإن "التسوية المستقبلية الروسية - الأوكرانية يجب أن تكون شاملة، وأن تتضمّن استحالة تكرار الأعمال العدائية ضدّ أوكرانيا، إلى جانب ضمانات أمنية تراعي مطالب الاتحاد الروسي، بخاصّة تلك المتعلّقة بالتحالفات العسكرية العالمية".

وأضاف أن رئيسَي البلدين سيوقّعان على الوثيقة النهائية، مع أرجحية أن تشارك دول ثالثة معنية بالوضع حول أوكرانيا "بشكل مباشر وغير مباشر".

وتعليقاً على ما سبق، أكد خبراء روس أنه بناءً على التصريحات الصادرة من موسكو وكييف، يمكن الحديث عن أن عملية التفاوض تمضي قُدُماً. ولفت مدير مركز الدراسات الأوروبية والدولية الشاملة في المدرسة العليا للاقتصاد، فاسيلي كاشين، في تصريح إلى "كومرسانت"، إلى أن العملية العسكرية الروسية "تمضي على وقع النضال الديبلوماسي النشط".

ميدانياً، بدا لافتاً تصريح نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، عن أن القوافل التي ستنقل السلاح إلى أوكرانيا ستكون هدفاً مشروعاً لموسكو، وأن بلاده حذّرت واشنطن من مغبّة مدّ أوكرانيا بالسلاح. وكشفت وزارة الدفاع الروسية أن قواتها دمّرت المركز الرئيس لاستخبارات الإشارة الأوكرانية في بروفاري، والمطار العسكري في فاسيليكيف. وأضافت أن الجنود الروس سيواصلون البحث عن منظومات الدفاع الجوي المحمولة التي تخلّت عنها القوات الأوكرانية، في الإطار نفسه، كشفت مصادر إعلامية أوكرانية وروسية، أن الجيش الروسي قصف معسكر "يافوروفسكي" الواقع على بعد نحو 30 كيلومتراً من مدينة لفيف قرب حدود بولندا. ووصفت وسائل إعلام روسية المعسكر بأنه "بؤرة لمدرّبي حلف الناتو"، ويضمّ "المركز الدولي لحفظ السلام والأمن" الذي تقول روسيا إن مدربين عسكريين من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ودول البلطيق يعملون فيه على تدريب عناصر كتيبتَي "أيدار" و"آزوف" القوميتَين. وفي وقت لاحق، أكدت وزارة الدفاع الروسية واقعة القصف تلك.

إلى ذلك، شدّدت القوات الروسية الخناق على كييف، إذ قالت هيئة أركان الجيش الأوكراني إن القوات الروسية الموجودة في ضواحي العاصمة تحاول تحييد المناطق المحيطة بها من أجل "محاصرتها". وأفادت قوات دونيتسك بأنها تطوّق مدينة ماريوبول (جنوب شرق)، بالكامل بعد فرار القوات الأوكرانية إلى زابارودجيا.

هيمنت أجواء الحرب شرق أوروبا على مداولات القادة الأوروبيين الـ27 خلال قمّتهم غير الرسمية التي استضافها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في قصر فرساي الشهير، الخميس والجمعة الماضيَين. وبدا جليّاً أن حكماء القارة القديمة مدركون الرمزية العالية التي تحملها اللحظة الأوكرانية بالنسبة لمستقبل دولهم. إلّا أن ذلك لم يكن كافياً ليدفعهم للتوصّل إلى اتخاذ إجراءات حاسمة

لندن - **سعيد محمّد**

ارتبط اسم فرساي دائماً بالتسوية السلمية الشهيرة لعام 1919، عندما توافق الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على شروط النظام الأوروبي لما بعد الحرب. إلّا أن قمة الاتحاد الأوروبي غير الرسمية التي استضافتها صالات القصر الشهير، قبل نهاية الأسبوع الماضي، كانت أشبه بتجمّع لحلفاء متراجعين، يشاهدون بأمّ أعينهم كيف يعاد رسم معالم نظام عالمي جديد انطلاقاً من أوكرانيا، من دون امتلاكهم الإرادة أو أوراق القوّة اللازمة للتعامل مع ما تفرضه اللحظة التاريخية. استقرّ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي على أن الحرب عادت إلى قلعتهم من بوابتها الشرقية، مدركين أن القارّة بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ليست ذاتها التي كانت خلال العقود الثلاثة الماضية. وهو ما عبّر عنه شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، بقوله: "قبل أسبوعين، استيقظنا على أوروبا مختلفة في عالم مختلف".

وبينما كان القادة المجتمعون في صالات قصر فرساي، يعترفون أمام بعضهم بحاجتهم الوجودية إلى إعادة صياغة قواعد نظامهم للتعامل مع ما بعد اللحظة الأوكرانية، إلّا أنهم بدوا مهزوزين استراتيجياً، ومفتقدين لأيّ من أدوات التأثير في الحدث، وغير قادرين على تبنّي مواقف حاسمة في أيّ اتجاه، لا بخصوص ضمّ أوكرانيا إلى ناديهم، ولا بشأن الإنفاق العسكري خلال المرحلة المقبلة، ولا حتّى حول العقوبات على روسيا، أو السياسة المستقبلية لإدارة مسألة أمن الطاقة، في ظلّ الأوضاع المستجدّة.

ولعلّ الموقف الأكثر تعبيراً عن إفلاس القمّة، تمثّل في إصرار بعض الحاضرين، بمَن فيهم مضيفها إيمانويل ماكرون، على أن "الحرب تجري على الأرض، لكن أوروبا نفسها ليست في حالة حرب". وعندما ألحّ أحد المراسلين على الرئيس الفرنسي للتعليق بشأن عجز الاتحاد الأوروبي عن وقف الصراع على الأرض الأوكرانية، قال: "أنت محقّ تماماً في القول إنه ليست لدينا قدرة الردّ على مسرح الحرب التي أثارتها موسكو، لأننا ببساطة لسنا هناك على ذلك المسرح". وبينما وافق القادة على فرض حزمة جديدة من العقوبات، وإجراءات الحصار الاقتصادي على موسكو، فقد تجنّبوا تماماً طرح مسألة حظر إمدادات الطاقة الروسية، على رغم التحذير (الفارغ) من أن كلّ الخيارات على الطاولة.

وكان الهدف من القمّة التي استمرّت أسعار النفط والغاز، والاحتمالات المتزايدة لتعطّل إمدادات المواد الحيوية للاقتصاد العالمي، بما في ذلك المنتجات الزراعيّة، وما قد يعنيه من نقص للغذاء على مستوى العالم، كما سبُل دعم أوكرانيا في مواجهة غضبة العملاق الروسي، من دون التورّط مباشرة في الصراع. أيضاً، أمضى القادة ما يقرب من خمس ساعات في مناقشة طلب أوكرانيا الموافقة السريعة على حصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم وجود مثل هذه العملية السريعة من الناحية الفنية في تشريعات الاتحاد.

وكما كان متوقّعاً، أثبت الجدل الذي دار في القمّة أن المسألة مثيرة للانقسام؛ إذ دفعت دول أوروبا الشرقية - لا سيّما بولندا وليتوانيا - نحو توجيه إشارة إيجابية قوية دعماً لنظام كييف، في حين تلاقت غالبية الأعضاء الكلاسيكيين في أوروبا الغربية (وخصوصاً هولندا والدنمارك) على أن مستقبل أوكرانيا ليس أكثر من "اتفاقية الشراكة" التي وقّعتها مع الاتحاد الأوروبي، وليس داخل النادي نفسه، أقلّه على المدى القريب. وفيما شكّك رئيس الوزراء الهولندي، مارك روته، في وجود حلّ وسط لهذه المسألة، فقد سمح نصّ البيان الختامي الذي صدر بالتوافق الجماعي، للجميع بادّعاء النصر في مساعيه. فوفق البيان، "ستُسرّع المفوضية الأوروبية في النظر في الطلب الأوكراني بصفة غير مسبوقة"، إلّا أن "ذلك سيستغرق وقتاً - أشهراً إن لم يكن سنوات". ويشير ذلك إلى البحث عن طريقة دبلوماسية لرفض الطلب، وتجنّب تصعيد الخلافات مع موسكو، من أجل تحقيق أوهام الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي.

خلال القمّة، تداول القادة، أيضاً، محاولة إنهاء اعتماد دولهم على إمدادات الطاقة من روسيا. إلّا أن خلافات كبيرة كانت ملحوظة حول تحقيق هذا الهدف، من دون تضخّم هائل بالأسعار للمواطنين ومصالحُ الأعمال، وأيضاً المدى الزمني للوصول إليه.

من جهته، حاول ماكرون، الذي سيخوض الشهر المقبل استحقاقاً انتخابياً، التظاهر بأن الأمور على ما يرام داخل الاتحاد، وبأن الجميع "متّحدون" في مواجهة التحدّي الروسي. فأشاد بألمانيا "التي قرّرت، قبل أكثر من 10 أيام، تنفيذ استثمارات تاريخية في مجال الدفاع"، وبالدنمارك "التي اتّخذت أيضاً خياراً تاريخياً بأن تقدّم لشعبها، في غضون عدة أشهر، إمكان العودة إلى المشروع الأوروبي للأمن والدفاع". وتبجّح أمام الصحافيين، بالقول: "إنكم بالتأكيد ترون ذلك. في كلّ مكان في قارتنا، يتمّ اتخاذ خيارات تاريخية، تمثّل نقاط تحوُّل رئيسية. يجب أن ننظّم ذلك على المستوى الأوروبي لبناء تلك القدرة المشتركة عندما يتعلّق الأمر بالدفاع". لكن مسؤولاً أوروبياً رفيع المستوى، علّق قائلاً إن "هناك حتماً شعوراً واسع النطاق مشتركاً بين الجميع بالحالة الطارئة، لكنّ القضايا معقّدة للغاية، بالتالي، فإن مجرّد ترديد شعارات من نحتدون لا تكفي". وتدفع فرنسا، تاريخياً، إلى بناء استراتيجية أمنية ودفاعية موحّدة لدول الاتحاد، لكنها لا تحظى بتأييد الجميع، وتقابل واشنطن تلك الأفكار ببرود شديد.

حاول ماكرون التظاهر بأن الأمور على ما يرام داخل الاتحاد (أ ف ب)

> اعترف القادة الأوروبيون أمام بعضهم البعض بحاجتهم الوجودية لإعادة صياغة قواعد نظامهم

قمّة فرساي مرآةً للضعف الأوروبي
لحظة تاريخية حقّاً... لكن ما العمل؟

هيمنت أجواء الحرب شرق أوروبا على مداولات القادة الأوروبيين الـ27 خلال قمّتهم غير الرسمية التي استضافها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في قصر فرساي الشهير، الخميس والجمعة الماضيَين. وبدا جليّاً أن حكماء القارة القديمة مدركون الرمزية العالية التي تحملها اللحظة الأوكرانية بالنسبة لمستقبل دولهم. إلّا أن ذلك لم يكن كافياً ليدفعهم للتوصّل إلى اتخاذ إجراءات حاسمة

لندن - **سعيد محمّد**

ارتبط اسم فرساي دائماً بالتسوية السلمية الشهيرة لعام 1919، عندما توافق الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على شروط النظام الأوروبي لما بعد الحرب. إلّا أن قمة الاتحاد الأوروبي غير الرسمية التي استضافتها صالات القصر الشهير، قبل نهاية الأسبوع الماضي، كانت أشبه بتجمّع لحلفاء متراجعين، يشاهدون بأمّ أعينهم كيف يعاد رسم معالم نظام عالمي جديد انطلاقاً من أوكرانيا، من دون امتلاكهم الإرادة أو أوراق القوّة اللازمة للتعامل مع ما تفرضه اللحظة التاريخية. استقرّ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي على أن الحرب عادت إلى قلعتهم من بوابتها الشرقية، مدركين أن القارّة بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ليست ذاتها التي كانت خلال العقود الثلاثة الماضية. وهو ما عبّر عنه شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، بقوله: "قبل أسبوعين، استيقظنا على أوروبا مختلفة في عالم مختلف".

وبينما كان القادة المجتمعون في صالات قصر فرساي، يعترفون أمام بعضهم بحاجتهم الوجودية إلى إعادة صياغة قواعد نظامهم للتعامل مع ما بعد اللحظة الأوكرانية، إلّا أنهم بدوا مهزوزين استراتيجياً، ومفتقدين لأيّ من أدوات التأثير في الحدث، وغير قادرين على تبنّي مواقف حاسمة في أيّ اتجاه، لا بخصوص ضمّ أوكرانيا إلى ناديهم، ولا بشأن الإنفاق العسكري خلال المرحلة المقبلة، ولا حتّى حول العقوبات على روسيا، أو السياسة المستقبلية لإدارة مسألة أمن الطاقة، في ظلّ الأوضاع المستجدّة.

ولعلّ الموقف الأكثر تعبيراً عن إفلاس القمّة، تمثّل في إصرار بعض الحاضرين، بمَن فيهم مضيفها إيمانويل ماكرون، على أن "الحرب تجري على الأرض، لكن أوروبا نفسها ليست في حالة حرب". وعندما ألحّ أحد المراسلين على الرئيس الفرنسي للتعليق بشأن عجز الاتحاد الأوروبي عن وقف الصراع على الأرض الأوكرانية، قال: "أنت محقّ تماماً في القول إنه ليست لدينا قدرة الردّ على مسرح الحرب التي أثارتها موسكو، لأننا ببساطة لسنا هناك على ذلك المسرح". وبينما وافق القادة على فرض حزمة جديدة من العقوبات، وإجراءات الحصار الاقتصادي على موسكو، فقد تجنّبوا تماماً طرح مسألة حظر إمدادات الطاقة الروسية، على رغم التحذير (الفارغ) من أن كلّ الخيارات على الطاولة.

وكان الهدف من القمّة التي استمرّت أسعار النفط والغاز، والاحتمالات المتزايدة لتعطّل إمدادات المواد الحيوية للاقتصاد العالمي، بما في ذلك المنتجات الزراعيّة، وما قد يعنيه من نقص للغذاء على مستوى العالم، كما سبُل دعم أوكرانيا في مواجهة غضبة العملاق الروسي، من دون التورّط مباشرة في الصراع. أيضاً، أمضى القادة ما يقرب من خمس ساعات في مناقشة طلب أوكرانيا الموافقة السريعة على حصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم وجود مثل هذه العملية السريعة من الناحية الفنية في تشريعات الاتحاد.

وكما كان متوقّعاً، أثبت الجدل الذي دار في القمّة أن المسألة مثيرة للانقسام؛ إذ دفعت دول أوروبا الشرقية - لا سيّما بولندا وليتوانيا - نحو توجيه إشارة إيجابية قوية دعماً لنظام كييف، في حين تلاقت غالبية الأعضاء الكلاسيكيين في أوروبا الغربية (وخصوصاً هولندا والدنمارك) على أن مستقبل أوكرانيا ليس أكثر من "اتفاقية الشراكة" التي وقّعتها مع الاتحاد الأوروبي، وليس داخل النادي نفسه، أقلّه على المدى القريب. وفيما شكّك رئيس الوزراء الهولندي، مارك روته، في وجود حلّ وسط لهذه المسألة، فقد سمح نصّ البيان الختامي الذي صدر بالتوافق الجماعي، للجميع بادّعاء النصر في مساعيه. فوفق البيان، "ستُسرّع المفوضية الأوروبية في النظر في الطلب الأوكراني بصفة غير مسبوقة"، إلّا أن "ذلك سيستغرق وقتاً - أشهراً إن لم يكن سنوات". ويشير ذلك إلى البحث عن طريقة دبلوماسية لرفض الطلب، وتجنّب تصعيد الخلافات مع موسكو، من أجل تحقيق أوهام الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي.

خلال القمّة، تداول القادة، أيضاً، محاولة إنهاء اعتماد دولهم على إمدادات الطاقة من روسيا. إلّا أن خلافات كبيرة كانت ملحوظة حول تحقيق هذا الهدف، من دون تضخّم هائل بالأسعار للمواطنين ومصالحُ الأعمال، وأيضاً المدى الزمني للوصول إليه.

من جهته، حاول ماكرون، الذي سيخوض الشهر المقبل استحقاقاً انتخابياً، التظاهر بأن الأمور على ما يرام داخل الاتحاد، وبأن الجميع "متّحدون" في مواجهة التحدّي الروسي. فأشاد بألمانيا "التي قرّرت، قبل أكثر من 10 أيام، تنفيذ استثمارات تاريخية في مجال الدفاع"، وبالدنمارك "التي اتّخذت أيضاً خياراً تاريخياً بأن تقدّم لشعبها، في غضون عدة أشهر، إمكان العودة إلى المشروع الأوروبي للأمن والدفاع". وتبجّح أمام الصحافيين، بالقول: "إنكم بالتأكيد ترون ذلك. في كلّ مكان في قارتنا، يتمّ اتخاذ خيارات تاريخية، تمثّل نقاط تحوُّل رئيسية. يجب أن ننظّم ذلك على المستوى الأوروبي لبناء تلك القدرة المشتركة عندما يتعلّق الأمر بالدفاع". لكن مسؤولاً أوروبياً رفيع المستوى، علّق قائلاً إن "هناك حتماً شعوراً واسع النطاق مشتركاً بين الجميع بالحالة الطارئة، لكنّ القضايا معقّدة للغاية، بالتالي، فإن مجرّد ترديد شعارات من نحتدون لا تكفي". وتدفع فرنسا، تاريخياً، إلى بناء استراتيجية أمنية ودفاعية موحّدة لدول الاتحاد، لكنها لا تحظى بتأييد الجميع، وتقابل واشنطن تلك الأفكار ببرود شديد.

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى ننعى إليكم وفاة فقيدتنا الغالية المغفور لها بإذن الله تعالى المرحومة
السيدة الحاجة علية حيدر مصطفى
حرم المرحوم النائب والوزير السابق السيد محمد صفي الدين
ابناها: ربيع حسين الفضل زوجته هند محمد
وزيد حسين الفضل زوجته هانيا حلاوي
ابنتها: غادة حسين الفضل حرم السيد محمد نورالدين
أشقاؤها: الصيدلي السيد علي حيدر مصطفى
والمرحومون السادة محمد، شريف، مصطفى، قاسم وإبراهيم حيدر مصطفى
شقيقتاها: المرحومة السيدة فاطمة حرم المرحوم أبو طارق الخضيري والمرحومة السيدة الحاجة زهرة حرم المرحوم عبد الرضا الصايغ
صلي على جثمانها الطاهر أمس الجمعة الواقع فيه 11 آذار الذي ووري الثرى في جبانة صور.
تُقبل التعازي اليوم الإثنين الموافق لـ 14 آذار للرجال والنساء من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة الخامسة مساءً في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء، قرب مركز أمن الدولة.
للتعزية على الأرقام التالية:
ولدها ربيع 71434325،
ولدها زيد 81797855،
ابنتها غادة 03750332،
المنزل 01319518.
الراضون بقضاء الله وقدره: آل حيدر مصطفى والفضل وصفي الدين ونور الدين وسعيد والصايغ والخضيري وعموم أهالي صور وأنسباؤهم.

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

المقابلة | أجرت الحوار: **بتول سليمان**

خيسوس غريغوريو غونسالبس
السفير الفنزويلي لدى لبنان

- لن نوقّع اتفاقاً مع الولايات المتحدة يضرُّ بمصالح روسيا
- نفطنا يُباع في السوق الأميركية
- بلغت تكلفة عقوبات واشنطن على كاراكاس نحو 130 مليار دولار

نفط كاراكاس يُباع في السوق العالمية، كما في السوق الأميركية، مشيراً إلى أن بلاده ليست في وارد توقيع اتفاق مع واشنطن يضرّ بمصالح موسكو

تحاول الحكومة الأميركية، كما بات يُتداول أخيراً، تعويض النفط الروسي المحظور، عبر اللجوء إلى الذ أعدائها، فنزويلا، في مقابل إغرائها برفع عقوبات كلّفتها، حتى الآن، 130 مليار دولار. مغرياتٌ لا تبدو الحكومة الفنزويلية، كما يؤكد سفيرها لدى لبنان، خيسوس غريغوريو غونسالبس، في حوار أجرته معه "الأخبار"، في وارد التماهي معها، فـ"من يصدّق كلمةً تقولها الولايات المتحدة؟"، يتساءل. مع هذا، يكشف غونسالبس أن الفنزويلية اتفاقاً مع الولايات المتحدة تدعم فيه مصالح واشنطن على حساب مصالح موسكو.

■ تفرض الولايات المتحدة عقوبات على فنزويلا، كوبا، روسيا، إيران، نيكاراغوا، كوريا الشمالية، الصين، وغيرها من الدول. برأيكم، هل يمكن القول إن مصلحة واشنطن تقتضي رفع العقوبات عن إيران وفنزويلا لتصغير جبهة الأعداء ومنع تمدُّدها؟

- لا شكّ في أن واشنطن تعي هذه النقطة، لكنّي أشكّ في أن تقوم هذه الدول الخاضعة للعقوبات الأميركية بالموافقة على التعاون مع واشنطن. نحن في فنزويلا، نتعافى شيئاً فشيئاً من تأثير العقوبات. ركّزنا في قطاع النفط إلى التقنيات الروسية والصينية والإيرانية، بعدما منعتنا واشنطن من شراء قطع غيار لمصافي النفط. واستطعنا إعادة إحياء عملية النفط بشكل تدريجي. يمكنني أن أختصر ذلك بالآتي: نحن لسنا بحاجة إلى الولايات المتحدة.

■ اعترفت الولايات المتحدة بخوان غوايدو رئيساً انتقالياً لفنزويلا، لكنها، مع ذلك، أرسلت مسؤوليها ليفاوضوا مادورو وليس غوايدو. كيف تقرأون هذه الخطوة؟

- كثيرون تساءلوا حين علموا بأمر الزيارة: لماذا ذهب الأميركيون إلى مادورو. وهو سؤال منطقي، إذ كانوا قد اعترفوا بغوايدو رئيساً انتقالياً. ولكن، يبدو أنهم سحبوا كرسي الرئاسة من تحته. بطبيعة الحال، هذا اعتراف ضمني بالحكومة الفنزويلية تحت قيادة مادورو حتى لو رفضوا الإفصاح بذلك.

(عروان بو حيدر)

إطلاق صاروخ على واشنطن، لن يكون ذلك عبر فنزويلا.

■ إذاً، هل تعتقدون أن هناك احتمالاً لانتشار عسكري روسي في فنزويلا؟

- نعم، وذلك بحكم الاتفاقات العسكرية الموقّعة بين البلدين. هناك مرافق عسكرية كثيرة في فنزويلا تستقبل السفن العسكرية الروسية

> تعمل فنزويلا مع إيران على تطوير وإنتاج طائرات هجومية من دون طيار

بشكل دوري، إمّا للراحة وإمّا للتزوّد بالوقود أو لإجراء تمارين عسكرية. حتى الطائرات الروسية الاستراتيجية، تأتي إلى فنزويلا باستمرار، ولم تستطع واشنطن منع ذلك. أكثر من ذلك، أستطيع القول إن هذه الطائرات، بما فيها "أنتونوف 17"، موجودة في فنزويلا على مدار السنة، وهي تنقل خبراء روساً ومعدات لصيانة وتحديث الأسطول العسكري. وتمتلك فنزويلا، اليوم، أفضل نظام دفاعي في أميركا اللاتينية، وهو بطبيعة الحال من صناعة روسيا والصين وإيران، حتى أننا نتفوّق على كولومبيا. كذلك، اشترت فنزويلا رادارات عسكرية من الصين بديلة عن تلك الأميركية الخارجة من الخدمة بسبب العقوبات. وتعمل فنزويلا، حالياً، مع إيران على تطوير وإنتاج طائرات هجومية من دون طيار.

■ هل يمكن العقوبات الأميركية على روسيا أن تقوّي العلاقات الجيّدة أصلاً بين موسكو وكاراكاس؟

- نعم بالطبع؛ كما حدث مع فنزويلا وإيران في السابق، حين توحّدتا ضدّ العقوبات الأميركية. شهدنا، منذ الأزمة التي حلّت بكاراكاس، دعمَ كثير من الدول الصديقة على الصعيدين السياسي والديبلوماسي وغيرهما. لكن الحليف الأشدّ والأقوى كان روسيا، الصين، إيران، باكستان، الهند، تركيا (بدرجة أقلّ) وغيرها. وبناءً عليه، ليس ممكناً أن توقّع الحكومة

■ بات معروفاً أن مسؤولين أميركيين زاروا العاصمة كاراكاس أخيراً، علماً أن زيارتهم تستهدف مقايضة النفط الفنزويلي بالروسي المحظور من قِبَل إدارة جو بايدن. ما هو موقف فنزويلا من هذا الطرح؟

- بالفعل، وصلت طائرتان أميركيتان، قبل نحو أسبوع، إلى كاراكاس، وعلى متنهما مسؤولون أميركيون جاؤوا بهدف فتح قنوات حوار مع الحكومة الفنزويلية. بالتأكيد، هم أتوا بعروض، وهو ما ترافق مع حديث في الإعلام الأميركي عن إمكانية رفع العقوبات المفروضة على فنزويلا، في مقابل أن تعوّض كاراكاس نقص النفط في السوق الأميركية، بعد قرار الرئيس جو بايدن، فرض حظر على الخام الروسي. لكن مَن يصدّق كلمةً تقولها الولايات المتحدة؟

■ تعيش فنزويلا منذ ما يزيد على سبع سنوات تحت وطأة عقوبات أميركية قاسية أثّرت في قطاعات الحياة كافة، وأضرّت بالاقتصاد الفنزويلي المُعتَمِد بمجمله على صناعة النفط. هل يمكن أن نشهد، قريباً، بدء تعافي هذا القطاع، وعودة الخام الفنزويلي إلى الأسواق العالمية؟

- منذ عام 2015، تفرض الولايات المتحدة عقوبات على فنزويلا كلّفتها الكثير؛ يمكنني القول إن خسائر كاراكاس نتيجة هذه العقوبات بلغت نحو 130 مليار دولار. اليوم، عادت فنزويلا لضخّ النفط في الأسواق العالمية. فالنفط نُفطُ، لا يُعرف جنسه، سواء كان إيرانياً أو فنزويلياً أو غير ذلك. ونفطنا موجود في كل الأسواق، بما فيها السوق الأميركية.

■ في ضوء الأحداث المشتعلة في أوكرانيا وما أرخته من تداعيات على مستوى العالم، هل يمكن أن نشهد أزمة صواريخ جديدة في أميركا اللاتينية، إذا ما قرّرت روسيا نشر بنية عسكرية في إحدى الدول الحليفة؟

- تتقدّم فنزويلا الصفوف الأمامية للحرب الدائرة بين روسيا والغرب، وذلك بالنظر إلى عاملَين رئيسيَين: الأوّل هو التحالف الذي يجمعها مع روسيا والصين؛ والثاني أنها تمتلك أكبر احتياطي نفط في العالم. هناك نقطة على الصعيد النفسي؛ فالولايات المتحدة تعتقد بأنها مسيطرة على جميع دول العالم، لكن، وفق المعطيات الحالية، أعتقد أن الوضع مختلف، خصوصاً لناحية روسيا التي تُعتبر أعلى سلطة نووية في العالم (بناءً على التقنيات التي تستخدمها وليس عدد الرؤوس النووية)، في آخر اتصال بين بوتين ومادورو، جرى الحديث عن تعزيز الاتفاقية العسكرية التقنية الموقّعة بين البلدين منذ 15 عاماً. وخلال الاتصال، أكد الرئيس الفنزويلي لنظيره الروسي أن كاراكاس مستعدة لدعم موسكو عسكرياً. لكن ذلك لا يعني نشر صواريخ على أرضنا. في الحقيقة، هم لا يحتاجون إلى هذه الخطوة. روسيا تمتلك غواصات نووية من دون غواص، من طراز "بوسيدون" يمكنها المكوث في البحر لمدّة أشهر من دون أن يكشفها أيّ رادار. فإذا أراد الروس

سينما

«صالون» هاني أبو أسعد: «العُري» سينمائي وسياسي

شفيق طبارة

ليس هناك عريٌ جسدي في «صالون هدى» (2021) الذي أثار جدلاً كبيراً في الأيام القليلة الماضية. هناك عريٌ سينمائي. يجرّنا فيلم هاني أبو أسعد الجديد إلى التغاضي عن خطابه السياسي، وحكايته الاجتماعية، وعدم المبالاة بأي شيء يحصل أمامنا، لسبب بسيط هو أنّ الفيلم سيء جداً. سعى «صالون هدى» لرسم صورة عن القمع الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة في فلسطين المحتلة، لكنها لم تُبنَ بما يكفي ليكون لها تأثير. القصص التي تهدف إلى كسب التعاطف مع بطلات الشريط والنساء الفلسطينيات، فارغة، ليس لأن الواقع مغاير، بل لأنّ الفيلم باهت في سرديّته، لا يستثمر وقتاً كافياً لخلق التوتر. حاول أبو أسعد أن يخلق هالة من التشويق، الذي تفوح منه رائحة الزعب واليأس بطريقة ميوّسة. يفشل الفيلم في خلق الزخم، بل يقع في الملل القاتل منذ البداية. كل شيء مرسوم بشكل محدد. القصة مرتّبة في قالب لا يمكن الخروج منه، حتى اللحظات التي يُفترض أن تكون مشوّقة، أتت واضحة ومعروفة مسبقاً ومباشرة. لذلك حاول المخرج الفلسطيني التعويض عنها ببعض المشاهد المفاجئة (دخول البيوت فجاة، القتل بالحرق، محاولة الانتحار)، مشاهد على غرار أفلام الرعب والقتلة المتسلسلين السيئة التي تعتمد على قفزة التخويف (Jump scare)، التي هي محاولة بائسة لإفزاع المشاهد. الفيلم دورة تدريبية مبتدئة في الإخراج والتمثيل والتصوير وحتى في المؤثرات الخاصة (مشهد حرق العميل فكاهي بعض الشيء). بعد كل هذا، يصعب جعل «صالون هدى» مثيراً!

بعدنا المشهد الأول بشريط مشوّق، لكن ليس مع هاني أبو أسعد. تذهب امرأة تدعى ريم (ميساء عبد الهادي) إلى صالون صديقتها هدى (منال عوض) لقص شعرها. كل شيء يسير بشكل طبيعي إلى أن تضع هدى مخدراً في قهوة ريم وتبدأ الأخيرة في التلاشي على كرسيّها. نصبت هدى فخاً لريم بمساعدة رجل. أدخلاها إلى غرفة خلفية، جرّداها من ملابسها والتقطا لها صوراً عارية في الفراش وإلى جانبها الرجل. لماذا؟ يتّضح الأمر بسرعة: هدى عميلة إسرائيلية تعمل بأوامر الموساد، دورها هو تجنيد نساء أخريات للعمل كجاسوسات للإسرائيليين. كيف؟ كلنا نعلم كما ريم، أنّه إذا تم نشر هذه الصور على الإنترنت، سوف تُطرد المرأة من منزل زوجها، وتعتبر منبوذة اجتماعياً، هذا إذا لم تقتل. يزداد الأمر سوءاً مع خطف هدى وإغلاق المحل من قبل المقاومة الفلسطينية. في هذه الأثناء، يجب على ريم التي علمت أنها في خطر، أن تقضي وقتها مختفية، حائرة بين: إما أن تخبر زوجها وتستسلم للعواقب، أو أن تستسلم للمقاومة الفلسطينية وترى ما ستفعل بها الأخيرة أو الانتظار حتى يتم إنقاذها من قبل الإسرائيليّين الذين لا يستطيعون مساعدتها لأنّ «ملفها الاستخباراتي» فارغ، بما أنّها لم تبدأ عملها بعد. من هنا يذهب الفيلم إلى الحوارات والاستجوابات الدرامية التي تجريها هدى مع حسن (علي سليمان) قائد فرقة المقاومة، للحصول على المعلومات عن العملاء والنساء اللواتي تم تجنيدهن وبينهن ريم للقضاء عليهن فوراً. هذه قصة الفيلم: العمل مع الإسرائيليين أو الفضيحة الاجتماعية، أيهما أهون!

تجسّس، خيانة، عمالة، تضارب مصالح، خطر، تعاطف، ذكورية، نسوية، مقاومة... كل شيء موجود ليكون باروداً لفيلم تشويق مثير. ولكن «صالون هدى» لا يرتقي إلى هذا المستوى، بخاصة أن المكان (الضفة الغربية) والخلفية الاجتماعية والسياسية لفلسطين لا تساعد أبداً. لا بدّ من أن نذكر هنا أنّ الفيلم المبني على قصة حقيقية، يصوّر المقاومة الفلسطينية عدوّاً على قدم المساواة من إسرائيل، حيث تُجبر المرأة الفلسطينية على الاختيار بين شرّين. ويبرّر الشريط العمالة لإسرائيل بالنظام الذكوري الذي يقمع المرأة، فينتهي بها المطاف بأن تكون ضحية ليس فقط لعدو واحد، بل عدة أعداء. خطاب يستحق طرحه بشكل أعمق بكثير مما شهدناه في فيلم هاني أبو أسعد. لا نشكّك في مصداقية الفيلم، لكن نشكّك في جرأة المخرجين على طرح هذه القضايا من زاوية أوسع وبحرية أكبر. ولا نعني بالجرأة عريّ الجسد الأنثوي أمام عيون المشاهد الغربي! فالملفت هنا هو إصدار نسختين من الفيلم: واحدة مع مشاهد عريّ لرجل وامرأة مخصصة للغرب، وأخرى خالية من هذا المشهد الجديد الذي يشبه تمريناً مدرسياً على الدراما مع لقطات مملة وتطور سردي نعرف فيه ما سيحدث دقيقة بدقيقة. في «صالون هدى» قصة ريم مختزلة، وقصة هدى مبسّطة، وقصة انضمام حسن للمقاومة للتكفير عن ذنب، تشكّك في مصداقيته كمقاوم.

> قصة انضمام حسن للمقاومة للتكفير عن ذنب، تشكّك في مصداقيته كمقاوم

مشكلة الفيلم الأولى تكمن في السيناريو، زاد عليها ضعف الإخراج والتمثيل. يصوّر السيناريو المجتمع الفلسطيني بأنّه يعاني من مرض سرطاني يتمثل في العملاء. بالطبع هاني أبو أسعد له الحق في الحديث عن أي شيء يراه في مجتمعه، لكن عليه مسؤولية ككاتب ومخرج منتج. أحد أدوار السينما هو فتح النقاش ونقل الواقع إلى الشاشة بطريقة ما. لذلك كان على أبو أسعد أن يدعونا للنقاش، لا أن يبعدنا عن الفيلم والشخصيات. تصوير المقاومة الفلسطينية على أنها عدو للمجتمع نفسه، هي سردية غريبة لا عربية، وهذه ليست المرة الأولى التي نرى فيها سرديات مماثلة في السينما العربية. مسؤولية ثانية كان على أبو أسعد أن ينتبه لها هي أنّ حشو مشهد عريّ في الفيلم سوف يستأثر بالجدل (وهذا ما حصل فعلاً) ويضيع الموضوع الحقيقي، أي المجتمع الذكوري، وقضية أنّ النضال لتحرير المرأة لا ينفصل عن النضال ضد المستعمِر، خصوصاً في السياق الفلسطيني. ضاع هذا الخطاب السياسي بسبب مشهد لا يتعدى الدقيقتين: صوّر هاني أبو أسعد النساء الفلسطينيات على أنهن غبيات، لا يعرفن عدوهن، والرجال متسلّطون ذكوريون، والمقاومون أشرار، والمجتمع كله مريض، في إطار تشويقي مفتعل لا يدعو إلى الألفة مع الشخصيات. دار أبو أسعد في مكانه طوال الفيلم، لم يعرف إيجاد المخرج من الورطة التي أوقع نفسه وشخصياته فيها. حاول الخروج من المعضلة، لكنه لم ينجح وختم الفيلم بنهاية مفتوحة. تقضي الجرأة بطرح قضية والخروج منها بطريقة مباشرة، لكن طرح موضوع حساس بهذا الشكل وفي النهاية ينفض الفيلم نفسه منه، فيه شيء من الجبن.

قريباً في الصالات

بيتر بربري: فيلم «مهزوز»

هناك نوع من الأفلام التي تعطيك منذ بدايتها شعوراً باللامبالاة بأيّ شيء يخرج من الشاشة، وينتهي الأمر بالخروج من الصالة بإحساس إضاعة ساعة ونصف الساعة في فراغ كان يمكن الإفادة منه. فراغ داخلي ليس شعوراً بحد ذاته، بل فجوة داخلية تُملأ بمجرد البدء بفعل أي شيء، مثل الأكل. باكورة جورج بيتر بربري «عا أمل تجي» (2019) واحد من هذه الأفلام. فالفراغ الذي يتركه، يتحوّل بعد وقت قصير إلى غضب، ليس الغضب الذي ينتج عن مشاهدة فيلم سيء، إنما غضب على ضحالة الرؤية السينمائية، على ادّعاء ربّان وطنين حول قصة يمكن أن تكون مهمة جداً للمخرج، ولكن تقديمها على الشاشة الكبيرة بهذه الطريقة يفقدها أي معنى. بالطبع، هناك حرية سينمائية، والمخرج يمكن أن يقول ويعكس أي شيء يريده ولكن في الوقت نفسه فكرة تقبّل أو عدم تقبّل هذه الأعمال هي حرية أيضاً، وتأتي في عمق سؤال يجب على كل مخرج لبناني شاب طرحه: لماذا السينما؟ إذا كان الجواب من أجل الشهرة وصناعة أفلام تجارية والربح فهذا عظيم وواضح. أما صناعة فيلم لادعاء عمق غير موجود وحشو قصة بعبارات عن الموت والحياة والمعاناة والقول بأنّ الفيلم للبنان وكان يجب صناعته وأنه يركز على الصعوبات والتحديات التي تواجه اللبنانيّين وأنّ لبنان بحاجة إلى فيلم مماثل يتحدّث عن «نضالاتنا» وكفاحنا من أجل الهوية والوجود وما إلى ذلك من كلمات تُرصف فقط لمجرّد الرصف، فالأفضل أن لا نصنع أفلاماً.

إتيان (إتيان عسال) وأصدقاؤه، عدنان (عدنان خباز) وجان بيار (جان بيار فرنجية) ودنكورة (إلياس سعد) يخرجون من منازلهم ويتجولون في شوارع البترون، والوجهة إلى فندق على البحر حيث سيمارسون الجنس للمرة الأولى في حياتهم وسيفقدون عذريتهم مع بائعة هوى. في الطريق، نتعرف تدريجياً إلى الشبان الأربعة من خلال أحاديثهم ومزاحهم ومشاجراتهم وأيضاً من خلال المونولوج الداخلي عن يوم موتهم، عن الشعور بالوحدة والفشل والقلق والخوف والمثلية الجنسية المكبوتة وما إلى ذلك. الحوارات الداخلية ليست حكراً على الأربعة، بل تضم أيضاً والدة إتيان وشقيقته وأصدقاءه وحتى الشخصيات التي لا دور لها إلا بالظهور بقول كلمتين عن حياتهم وثم الاختفاء. وهكذا حتى ينتهي الشبان من تجربتهم الجنسية الأولى.

> كان يمكن أن يكون شريطاً قصيراً مضحكاً عن شبان يجربون الجنس للمرة الأولى

«عا أمل تجي»، كان يمكن للفيلم أن يكون قصيراً مضحكاً عن شبان يجربون الجنس للمرة الأولى وصراعهم بين أفكارهم المتحررة والمحافظة في آن. إلا أن العمل استحال فيلماً طويلاً مملاً أدخل فيه المخرج أسلوباً شاعرياً أفقد الفيلم كل شيء. لكل شخصية قصة داخلية يتوقف الفيلم عندها لبرهة. أسلوب في غير مكانه ولا يخدم الفيلم في شيء. إذا افترضنا أن الحوارات الداخلية للشبان الأربعة مبررة، فالحوارات الداخلية للشخصيات الباقية التي تظهر على الشاشة لمرة واحدة لمدة دقيقة أو أقل لا داعي لها أبداً. قوام الفيلم مهزوز من خلال حوارات الشبان بين بعضهم، الكلمات النابية والكلمات الإباحية التي تخرج من أفواههم ثقيلة، ليس لأننا لا نتحدث بهذا الشكل في الواقع، بل لأنّ نقل الواقع على الشاشة يحتاج إلى القليل من الذكاء، إذ بدا ثقيلاً الواقع بعدسة بربري. كل شيء في الفيلم لا داعي له، كل شيء مرصوف ليمرغ بربري الكلمات الشعرية والعميقة التي لا تعني شيئاً في وجوهنا. كل شخصية تظهر على الشاشة ننتظر بعدها توقف الفيلم والدخول في القصة الثانوية التي يرويها أحد ما. لا شيء جيدٌ في الفيلم، الشخصيات ثقيلة مثل كلماتها، أسلوب اللقطات الطويلة الذي يدعم الحوارات استعملها المخرج لإدخالنا إلى الشخصيات التي لا نبالي بها أصلاً!

شفيق...

«عا أمل تجي» يبدأ من 17 آذار (مارس) في الصالات اللبنانية

وثائقي

سارة قصقص تكشف وجه بيروت القاسي

المنذر الدمني

«أصالتنا هي جوعنا وأعظم محننا هي شعورنا بأن هذا الجوع ليس مفهوماً فكرياً» (غلوبير روشا ـ «جمالية الجوع»)

ضمن فعالية «نادي السينما» التي تقام في «مكتبة السبيل» (المكتبة العامة لبلدية بيروت) في منطقة الباشورة، عُرض الفيلم الوثائقي «تحت التحت» (72د ـ إنتاج 2018) للمخرجة اللبنانية سارة قصقص. يعرض الفيلم ثلاث حكايات ثيمتها الفقر ضمن مدينة بيروت، لامرأة لبنانية وعجوز فلسطيني وطفل سوري. من خلال حكاياتهم، تقدم المخرجة وجهاً قاسياً جداً لمدينة بيروت لا يرغب أحد في رؤيته (حسب تعبير المخرجة).

تُسرد الحكايات الثلاث بالتوازي مع بعضها ضمن عناصر سينمائية تجعلنا نربط الحكايات الثلاث مع بعضها، لتبدو الشخصيات عائلة واحدةً ووجهاً كاملاً لمدينة بيروت وحقيقة مطلقة من حقائقها. هكذا، نتجوّل مع أبو حسام سائق سيارة الأجرة ضمن الشوارع أثناء عمله. نرى معالم المدينة العشوائية والفوضوية من خلال وجهة نظر الراكب الذي ينظر إلى الشوارع، ومن خلال وجهة نظر أبو حسام نفسه الذي يُداخل قصصه الشخصية مع علاقته بالمدينة التي تعبر عن هزائم متكررة.

> ثلاث حكايات ثيمتها الفقر لامرأة لبنانية وعجوز فلسطيني وطفل سوري

ندخل إلى منزل سامية المتهالك، نعيش بعضاً من حكاياتها مع والدتها التي كانت على شفير العمى، وتحتاج إلى عملية جراحية لا تستطيع سامية تحمل تكاليفها.

ونرى القطط التي تعيش معها، تشاركها بكل حب حياتها وطعامها. نخرج إلى الشارع مع الطفل علي الذي هرب من منزله ليختار حياة التشرد، يعيش على على الشاطئ، يذهب للسباحة باستمرار، يروي حكايته مع صديقه الذي تركه، راغباً بخوض مغامرات لا تنتهي معه، نراه قوياً وحالماً ويعاند الحياة.

تطرح المخرجة عبر الحكايات الثلاث رؤية خاصة عن المكان باختيارها مكان سرد الحكايات: المنزل، الشارع وسيارة الأجرة، لتجمع بذلك تفاصيل المكان مكوّنة صورة كاملة تمكّن المتلقي من استقبال الحكاية بخط متصل مكتمل ذي نهايات مفتوحة كنهايات أصحابها.

لم تكن خصوصية الطرح تقتصر على اختيار الأماكن، بل تجلّى البعد المكاني لرؤية قصقص في الفيلم في اختيار جنسيات الأشخاص، أبو حسام العجوز الفلسطيني وسامية المرأة اللبنانية وعلي الطفل السوري، فتجمع الحكاية ثلاث جنسيات تُعبر بشكل غير مباشر عن بؤس هذه البلدان ككل ومدى ارتباط مصائر بلدان هذه المنطقة بعضها ببعض، كما تُظهر حقيقة المجتمعات المهمّشة ذات الملامح المتشابهة داخل هذه المنطقة. وتعبر بشكل مباشر عن قسوة مدينة بيروت التي نراها في اللقطات السينمائية للفيلم، تحيط الشخصيات بخلفيات مختلفة لصور الزعماء السياسيين وفوضى عشوائية المخيمات ومناظر الأحياء الراقية التي لا تريد أن ترى الصورة المشوّهة من هذه المدينة. تظهر بيروت قاسية جداً لا تفرّق في القسوة ما بين أبنائها وما بين اللاجئين إليها. كما تقدم الحكاية ثلاث مراحل عمرية مختلفة لتتوسع رؤية قصقص إلى بُعد وجودي زماني يقدم بؤساً مشتركاً ما بين طفل يتطلع إلى المستقبل، وامرأة تعيش الحاضر وعجوز ينتظر النهاية.

لم تكن كاميرا قصقص تقليدية بتصوير الشخصيات وحياتها. كان التصوير مميزاً من اللحظة الأولى التي يعرض فيها صوراً متسارعة للمدينة التي على وشك أن ندخل إليها. فقد كانت الكاميرا تشكل علاقة صداقة مع الشخوص الذين يتحدّثون بأريحية مثيرة للاهتمام، كأن الكاميرا كانت تنصت إليهم بشغف، تثق بهم ويثقون بها، فهذه الصداقة ما بين الكاميرا وبين الشخوص، قدمت حكاياتهم القاسية بعيداً عن الميلودراما ومن دون تعال أو شفقة، بل كحقيقة قاسية وواضحة مليئة بالحزن واليأس والأمل والحب والحلم. قدّمت يومياتهم بهدوء جعلتنا نرى جوهرهم الإنساني، لا كأنهم مجرد عناصر لبؤس السياسة أو نتيجة من نتائج الهزيمة، وهذا ما جعل من الفيلم متماسكاً وحقيقياً، يُنصف أبطاله قبل أي شخص آخر.

تروي لنا المخرجة مصائر الشخصيات ضمن جلسة حوارية تبعت الفيلم. أبو حسام حاول أن يغير من حياته عبر رغبته في الإقلاع عن الشرب، والدة سامية استطاعت أن تجري العملية لعينيها، والطفل علي قد اختفى. كما أكدت قصقص بأنها تريد لفيلمها أن يكون فعلاً حقيقياً، وليس مجرد فيلم يُعرض في المهرجانات، عبر تقديم صورة لمجتمعات لا يريد أحد أن ينظر إليها، ورغبتها في إمكانية تحصيل دعم لهذه المجتمعات عبر عرض الفيلم على الجهات المعنية بذلك، وطبعاً هذه الرغبة تترافق مع مسؤولية عالية بكيفية طرح حكايات الناس ومعاناتهم، وهذه المسؤولية كانت واضحة في الفيلم.

لكنّ السؤال الأهم متعلق في ظرف عرض الفيلم اليوم في عام 2022، فالشريط كان إنتاج 2018، أي ما قبل «الثورة» والانهيار الاقتصادي وأزمة كورونا وانفجار المرفأ. عرض الفيلم اليوم يتركنا أمام تساؤل مرعب عن حال البلاد وحال هذا المجتمع المهمّش اليوم. تساؤل يُخفي داخله إدراكاً حتمياً للبؤس الموجود في الشارع الأكثر قسوة من أي صورة يمكن لنا أن نتخيّلها.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 14 آذار 2022 العدد 4584

صورة وخبر

على بُعد أيّام من الدورة الرابعة والتسعين لجوائز الأوسكار، احتضنت بيفرلي هيلز، فجر أمس الإثنين بتوقيت بيروت، النسخة الرابعة والسبعين من احتفال توزيع جوائز نقابة المخرجين الأميركيّين. وحصد سبايك لي جائزة الإنجاز لمدى الحياة. تقدير مستحقّ بطبيعة الحال لأحد أشهر السينمائيّين الأميركيين. إنّه المخرج المتمرّد والغاضب على النظام العنصري، وصاحب النهج والفكر الواضحَيْن حول الفظائع التي تُرتكب تحت طبقات من الظلم والخوف والألم العرقي والثقافي. الفنان البالغ 64 عاماً، «مناضل» سياسي بامتياز، ما يجعله مثيراً للجدل. وهو صاحب فيلموغرافيا لا تكشف هواجسه الدائمة فحسب، بل وجهة نظر ثابتة حول هياكل المجتمع غير المستوية التي وُلد فيها. (جيسي غرانت ــ أف ب)

المفكرة

المخطّط الإبراهيمي: ندوة رقمية

■ يدعو «مركز دراسات الوحدة العربية»، بعد غدٍ الأربعاء، إلى حضور ندوة رقمية حول «المُخطّط الإبراهيمي للوطن العربي». يتحدّث خلال اللقاء المرتقب عبر منصّة «زوم» كلّ من: خديجة صبار (الصورة) ولبيب قمحاوي وهبة جمال الدين العزب، على أن تتولّى لونا أبوسويرح مهمّة إدارته. علماً بأنّ النشاط سيُبثّ مباشرة على صفحة المركز على فايسبوك، ليتم لاحقاً رفعها على قناته الرسمية على يوتيوب.

ندوة حول «المُخطط الإبراهيمي للوطن العربي»: الأربعاء 16 آذار (مارس) الحالي ـ الساعة الخامسة مساءً ـ منصّة «زوم» (الرابط على موقعنا ـ رمز النشاط: 88133825628)، ومباشرة على صفحة «مركز دراسات الوحدة العربية» على فايسبوك.

«نورا»... رحلة من أجل البقاء

■ تعيش «نورا» حياة عاديّة، بين هواية التسوّق وأخبار صديقاتها ومشكلاتها العاطفيّة مع الرجل الذي تحبّه. لكن هذا كلّه سينقلب فجأة، عندما تبدأ أمور غريبة بالحدوث في بيتها: اتصالات مجهولة، أصوات ضجيج مُرعبة وشخص غريب يحاول الدخول إلى غرفتها وحياتها. هنا، تنقلب حياة هذه المرأة رأساً على عقب، فتتحوّل من فراشة ناعمة تتنقّل من زهرة إلى أخرى، إلى سيّدة حديديّة ومُناضلة وعنيدة، تُكافح من أجل البقاء والاستمرار والحياة! هذه هي القصة التي تتمحور حولها مسرحية «فولار» التي تُعرض في «مسرح المدينة» (الحمرا) بين 31 آذار (مارس) الحالي و3 نيسان (أبريل) المقبل. العمل من كتابة ديمتري ملكي وإخراج شادي الهبر وتمثيل سوسن شوربا (الصورة).

مسرحية «فولار»: من الخميس 31 آذار لغاية الأحد 3 نيسان ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). البطاقات متوافرة في «مكتبة أنطوان».

شهر الفرنكوفونية: صور وفيلم

■ في إطار الفعاليات الرامية للاحتفال بشهر الفرنكوفونية في لبنان، تدعو وزارة الثقافة، اليوم الإثنين، لحضور عرض صور وفيلم عن التراث الفرنسي في لبنان يتمحور حول مرفأ بيروت وسكّة الحديد. يجري النشاط في مقرّ المكتبة الوطنية في الصنائع (بيروت). علماً بأنّ برنامج احتفال الشهر الفرنكوفوني الذي أُطلق في بداية شهر آذار (مارس) الحالي، يتضمّن تواقيع مجموعة من الكتب الفرنكوفونية ومعرضاً وعروض أفلام وثائقية، على أن يُختتم بحفلة موسيقية.

عرض صور وفيلم: اليوم الإثنين ـ الساعة السادسة مساءً ـ المكتبة الوطنية (الصنائع ـ بيروت).

حظّ يا مُحسنين!

■ Capricorn أو «لماذا لست محظوظاً؟»، هو عنوان العرض «الحكواتي ـ الميثولوجي» الذي يقدّمه عبد الرحيم العوجي (الصورة) في «استديو لبن» (الصنائع ـ بيروت) في 23 و24 آذار (مارس) الحالي. في الموعدَيْن المنتظرَيْن، من المتوقّع أن يتناول الفنان اللبناني مواضيع مستقاة من الواقع.

عرض «لماذا لست محظوظاً؟»: الأربعاء 23 والخميس 24 آذار ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «استديو لبن» (شارع سبيرز ـ الصنائع/ بيروت). للاستعلام: 71/880564

على بالي

أسعد أبو خليك

في عصر العولمة، يخالُ الشخص في العالم النامي أنّه يعيش في الغرب، أو أنّ الغرب يعيشُ فيه. يخالُ أنّ الرجل الأبيض يتقمّصه وهذا الإحساس يُشعره بالتفوّق. يتابع أخبار الغرب، لكن ليس بدقّة. عندما ردّت داليا أحمد على الحملة العنصريّة (البغيضة) ضدّها، أوردت صوراً لقادة حقوق سود في أميركا وأفريقيا. مرّت ضمن السلسلة أوبرا وينفري (مقدّمة البرامج الخفيفة الشهيرة). أرى على المواقع استشهادات بأقوال لإيلي فيزيل، الكاتب الذي لولا صهيونيّته واستغلاله السياسي للمحرقة لما سمعَ به أحدٌ منكم. الجيل الليبرالي العربي الـ «كول» جداً يحتاج ليُثبت أنّه منفتح على كل ما يأتي من الغرب: لا يهمّ عنده حروب وغزوات وصهيونية وصفاقة وعنصرية واستشراق. بعض العرب في صحافة الخليج بات يبرع في الاستشراق (المُبتذل وليس العالِم والضليع) أكثر من مستشرقي الغرب. أرى على المواقع استشهادات بالأزرق والأحمر والأخضر لإيلي فيزيل. ضارب الـ «بوزات» هذا، معروف في الغرب وكادت كتبه الخالية من أي قيمة أدبية أن تنال جائزة نوبل. أعطوه جائزة نوبل للسلام وهو لم يلتقِ بحرب إسرائيلية إلّا ورحّب بها. إيلي فيزيل (مع الليبرالي الصهيوني أموس عوز) كان من أوائل الذين ساووا بين الحركة الوطنية الفلسطينية والنازية. هؤلاء مسؤولون عن شيطنة الشعب الفلسطيني. إيلي فيزيل: هذا الذي له أقوال مسروقة في الغالب من كتّاب سبقوه، أصبح مرجعاً على المواقع في أنّ الصمت عن الجريمة هو مشاركة فيها. هذا الرجل صمت عن كلّ جرائم إسرائيل. إيلي فيزيل: حتى سرديّته عن تجربته في الحرب العالميّة الثانية (وهي تجربة فظيعة لأنه سيقَ إلى معسكرات الاعتقال النازي) لا تخلو من الشوائب والمبالغات. فضحه نورمان فنكلستين: فيزيل كتب أنّه قرأ كتاب إيمانويل كانت «نقد العقل المحض» باليديشيّة (لغة كانت محكيّة في أوروبا الشرقيّة، وهي خليط من لكنة ألمانيّة مع كلمات عبريّة وأخرى من لغات أخرى). وفي عصر «أنا أيضاً» لفضح التحرّش، تقدّمت فتيات بشكاوى ضدّ فيزيل حول كيف كان يتحرّش بصغيرات. الصحافة لفلفت القضيّة بسرعة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314 /01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 14 آذار 2022 العدد 186
Lundi 14 mars 2022 no186

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
مخاطر نفاد الاحتياطات

04
علي الزين
فرصة التحوّل من السيارة إلى البدائل

05
نور خليل رزق
الغاز بين روسيا والصين

06
علي عواد
الحرب على جبهة العملات المشفّرة

08
عبد الحليم فضل الله
أولوية التنمية وتحرير التكنولوجيا

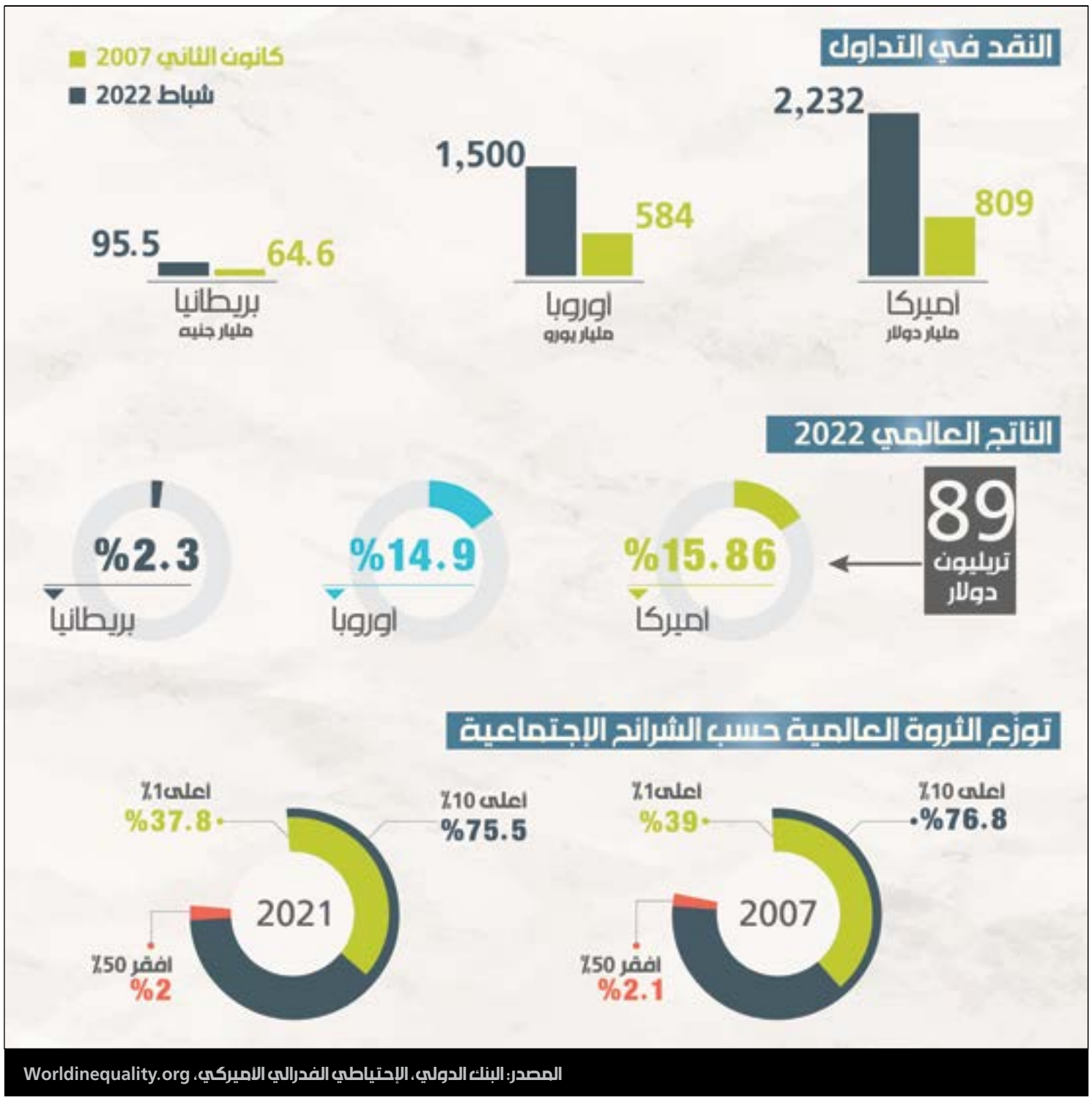

المصدر: البنك الدولي، الإحتياطي الفدرالي الأميركي، Worldinequality.org

مخاوف من جائحة «الركود التضخّمي»

في 4 آذار، اجتمع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي واطّلع على «الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا». البيان الصادر عن المجلس، يُشير بوضوح إلى أنّ الاقتصاد العالمي على مشارف ركود تضخّمي هائل ستكون نتائجه قاسية جداً. يقول الصندوق إنّ «الوضع شديد التقلّب»، فيما «التوقعات عرضة لعدم اليقين غير العادي»، مضيفاً أنّ «العواقب الاقتصادية خطيرة للغاية بالفعل». يعتقد الصندوق أنّ «الضغوط التضخّمية زادت بسرعة» ويتوقع أن «تمتدّ صدمات الأسعار إلى جميع أنحاء العالم» وأن تصيب بشكل خاص «الأسر الفقيرة التي يشكّل الغذاء والوقود نسبة أعلى من نفقاتها. فإذا تصاعد الصراع، سيكون الضرر الاقتصادي أكثر تدميراً». ويصف الصندوق احتمال تحوّل الركود التضخمي إلى جائحة تجتاح العالم، على الشكل الآتي: «الأزمة خلقت صدمة شديدة على التضخّم والنشاط وسط ضغوط الأسعار المرتفعة». فهذه الجائحة ستضرب اقتصادات العالم وسيكون لكلّ اقتصاد نصيب بنسبة أقلّ أو أكثر من غيره. والتداعيات ستكون كبيرة. فبحسب الصندوق «ستخلق هذه الأزمة مقايضات سياسية معقّدة ما يزيد تعقيد المشهد السياسي مع تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة الوباء».

هل ستحصل جائحة الركود التضخمي بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها المتصلة بالعقوبات المتبادلة بين أوروبا وأميركا من جهة وروسيا من جهة أخرى، أما أنّ هذه الحرب هي فقط عامل محفّز لما يتحضّر له الاقتصاد العالمي؟

قبل هذه الحرب وقبل جائحة «كورونا»، كان هناك حديث متزايد عن انهيار محتمل في الاقتصاد الأميركي يجرّ معه اقتصادات كبرى إلى الانهيار أيضاً. إنما جاءت جائحة «كورونا» لتؤجّل هذا النقاش حتى نهايتها المفترضة. لكن لم تكد تحن هذه النهاية، حتى انفجرت حرب بين روسيا والعالم الغربي بأكمله وبات الحديث مركّزاً على صدمة نفطية ستضرب اقتصادات العالم وقد تسبب انهيارها. لكن الواقع، أن الاقتصادات كانت جاهزة لأيّ محفّز مسبب للانهيار. ففي الفترة الممتدة بين كانون الثاني 2007 وشباط 2022 ازدادت الكتلة النقدية المتداولة في الولايات المتحدة الأميركية من 809 مليارات دولار إلى 2232 مليار دولار، وفي بريطانيا ازداد من 64,6 مليار جنيه إسترليني، إلى 95,5 مليار جنيه إسترليني، وفي أوروبا من 584 مليار يورو إلى 1500 مليار يورو. حصّة هذه الدول الثلاث من الناتج العالمي تبلغ الثلث، لكن بينما تضاعفت الكتلة في أميركا ثلاث مرات وفي أوروبا 2,5 مرة، فإن الناتج العالمي تضاعف مرّة ونصف فقط ليزداد من 58 تريليون دولار في 2007 إلى 89 تريليون دولار في 2021. تراكم الكتل النقدية بشكل متسارع جاء بشكل أساسي بعد الأزمة المالية العالمية في نهاية 2008 والإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة الأزمة، وفي الفترة اللاحقة بسبب جائحة «كورونا». فبسبب أزمة 2008، أرغمت الدولة على كسر قواعد النيوليبرالية والانخراط في التدخّل في الأسواق. لكنها لم تكن قادرة على ضبط الأعباء التي قد تنتج عن تضخّم الكتل النقدية إلا لأن أسعار الفائدة كانت صفراً. وهنا بالتحديد حساسية الأمر في ظل الوضع الحالي. فالركود التضخّمي، يعني تضخماً في الأسعار متزامناً مع ركود في النشاط الاقتصادي. التضخّم في الأسعار يعالج في رفع معدلات الفائدة لامتصاص الكتل النقدية المتداولة وتقليص تأثيرها في الأسعار، إنما الركود يعالج من خلال خفض أسعار الفائدة لإطلاق كميات من الأموال نحو الاستثمارات وتنشيط حركة العمالة والاستهلاك. إذاً، كيف سيتصرّف العالم؟ فالتضخّم أصلاً كان مشكلة أساسية ناتجة من الورم اللاحق بالكتل النقدية، وكانت المخاوف في أميركا كبيرة مثلاً، لكن اليوم ستصبح أكبر بكثير وشاملة أكثر لتضرب أوروبا والشرق الأوسط ودول الشرق أيضاً وصولاً إلى الصين. وبدل النموّ الذي كان متوقعاً بعد جائحة «كورونا» سينقلب الاقتصاد العالمي إلى الركود والانهيار.

التضخم هو شكل من أشكال إعادة توزيع القيمة، ولهذا تُشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد الأثرياء في أميركا والدول التي ضخّت الكثير من السيولة في السوق. هنا تكمن المشكلة الأساسية، فعلى حساب من ستجري إعادة التوزيع الناتجة من الركود التضخمي. هل سيزيد الصراع الطبقي، أم سيتحوّل الأمر إلى مشكلات أمنية وعسكرية أوسع؟

في الدول الفقيرة والهشّة (مثل لبنان) ثمة مخاوف واضحة. فما يقلق في هذه الدول أنها تعيش أزماتها، وأنها هشّة تجاه الخارج لأنها كانت مفتوحة على عمليات الأمولة الخارجية والفساد الداخلي، وفي لبنان مثلاً، الركود التضخّمي كان موجوداً قبل كل ذلك، فالانفجار في الأسعار سيخلق أوضاعاً سياسية أكثر تعقيداً بالتأكيد، والركود تحصيل حاصل في لبنان حيث التدفقات المالية إلى المصارف كانت تحرّك النشاط الاقتصادي القائم على السياحة وتجارة العقارات. المخاوف في مثل هذه الدول أنّ اقتصاداتها سبق وانفجرت ولم يعد لديها ما هو قابل للانفجار سوى الهيكل السياسي والأمني والعسكري. طبعاً هذا عدا أنّ هذه الدول ستتسوّل الغذاء.

وفق بول كروغمان، فإن أزمة ميزان المدفوعات تحصل في اقتصاد مفتوح لديه سعر صرف ثابت يجري الدفاع عنه حتى آخر دولار في احتياطات العملات الأجنبية في مواجهة هجمات المضاربين. في حالة لبنان، لم يدافع مصرف لبنان عن الليرة، بل تركها تنهار. لكنه لم يفعل ذلك من اجل الحفاظ على احتياطاته بالعملات الأجنبية، بل بهدف تعميم خسائر القطاع المصرفي عبر التضخّم وتعددية اسعار الصرف. المفاجأة، في عودته إلى سياسة تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار بعدما بدّد من احتياطاته 6,02 مليار دولار على دعم المصارف وبعض نواحي الاستهلاك، وبعدما حوّل كل المقيمين إلى «مضاربجية». مخاطر حدوث أزمة ميزان مدفوعات كالتي تحدّث عنها كروغمان، اي أزمة ما بعد نفاد الاحتياطات، باتت مرتفعة

«المركزي» يعود إلى تثبيت سعر الصرف

مخاطر نفاد الاحتياطات

ماهر سلامة

يمثّل تثبيت سعر الصرف الذي اتبعه المصرف المركزي منذ منتصف التسعينيات، أحد أهم مصادر أزمة انهيار النقد التي انفجرت قبل ثلاث سنوات. فهذه السياسة أسهمت في تحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد استهلاكي - ريعي يعاني من التبعيّة النقديّة لمصادر رؤوس الأموال التي كانت تغذّي استمراريته. فالجزء الأهم من الخسائر المسجّلة في القطاع المصرفي سببها هذه السياسة التي قامت على شكل استدراج المودعين لاستعمال أموالهم في تثبيت سعر الصرف. لكن لم تكد ثلاث سنوات تمر على نهاية نهج التثبيت حتى عاد مصرف لبنان إلى السياسة نفسها وأطلق جولة جديدة من تثبيت سعر الصرف على نطاق أصغر وبسعر صرف أعلى بكثير. إنما هذه الجولة تأتي في ظل وضع دقيق وموارد محدودة بالعملات الأجنبية ومن دون خطّة واضحة شاملة ما يترك اقتصاد لبنان وعملته مكشوفين على مخاطر «هجمات المضاربين».

نموذج «كروغمان» - لبنان

إحدى الدراسات عن نماذج أزمات العملات، أجراها الاقتصاديّ الأميركي بول كروغمان. تتطابق الظروف التي تحدّث عنها كروغمان مع وضع لبنان. فهو يفترض أن هناك اقتصاداً صغيراً مفتوحاً، أي أن حركة رأس المال منه وإليه حرّة. كما يفترض أن سعر الصرف ثابت، وأن الدين العام في حال توسّع دائمة سببها العجز المزمن في موازنة الدولة، وأن الاقتصاد يعاني عجزاً مزمناً في ميزان المدفوعات. ويعتمد الاقتصاد في نموذج كروغمان على الاحتياطات بالعملات الأجنبية لتثبيت سعر الصرف. وهي احتياطات تُستنزف بشكل تدريجي نتيجة عجز ميزان المدفوعات المتواصل. فهذا العجز يعني أن المصرف المركزي بحاجة إلى استخدام احتياطاته بهدف تأمين السيولة اللازمة للسوق بالعملات الأجنبية للحفاظ على سعر صرف ثابت.

العجز في ميزان المدفوعات يعني أن العملات الأجنبية الخارجة من الاقتصاد تتجاوز حجم العملات الأجنبية الداخلة إليه. والعجز بين الأموال الخارجة والداخلة من الاقتصاد وإليه، يجب أن يُغطى بتدفقات إضافية بالعملات الأجنبية، وإلا ستكون النتيجة انخفاضاً في سعر الصرف بسبب انعدام التوازن بين العرض والطلب. ما يخلص إليه كروغمان هو أنه في نهاية الأمر يحدث «هجوم مضاربجي» على الاحتياطات المتبقية لدى المصرف المركزي فيستنفدها كلياً.

عملياً، هذا ما حصل في لبنان منذ مطلع التسعينيات لغاية 2019، إنما في السنوات الثلاث الأخيرة لم يحصل هجوم المضاربجيين المباشر، بل أوقف مصرف لبنان تدخله في السوق حفاظاً على احتياطاته بالعملات الأجنبية وترك سعر الصرف يعوم في بحر من الخسائر الضخمة، وبدأ يستعمل أدواته لخلق تعددية في أسعار الصرف تجنّباً لحصول أزمة ميزان مدفوعات بالشكل الذي تحدّث عنه كروغمان في نموذجه.

وبدلاً من أن يستنزف هجوم المضاربجيين العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، قام هذا الأخير باستنزافها بنفسه. فمنح المصارف قروضاً بقيمة 8 مليارات دولار، ثم قرّر التوسّع في دعم السلع المستوردة، وأصدر تعاميم تخلق أسعاراً متعدّدة لسعر العملة.

هروبه من أزمة نموذج كروغمان، لم تدم طويلاً. فها هو اليوم يعود إلى جولة جديدة من التثبيت بعدما خلق بنفسه بيئة المضاربجين. كل موعد وكل مؤسسة لديهما الفرصة اليوم ليلعبا دوراً في المضاربة على العملة.

فالمعروف أن «هجوم المضاربجين» هو عبارة عن أفراد ومؤسسات يبيعون عملة «قيد الدراسة»، أي لا قيمة مستقرّة لها، وهذا ما يضمن لهم أرباحاً مرتفعة. يشرح هذا الأمر بشكل أدقّ، الباحث الاقتصادي ستيفن سالانت. يقول إن المضارب مستعدّ أن يحمل سلعة (العملة بهذا المعنى هي سلعة) معيّنة، فقط في حال كان سعرها سيرتفع بنسبة توازي الارتفاع في سعر سلعة أخرى تحمل المخاطر نفسها. ويقدّم مثالاً على ذلك، أن أي حكومة تريد الحفاظ على سعر سلعة معيّنة، تلجأ إلى تثبيته، أي تضمن شراءها وبيعها بسعر تحدّده. فطالما السعر المثبّت أعلى من السعر الحقيقي للسلعة، يتّخذ المضاربون قرار بيع السلعة. وعندما يصبح السعر «الحقيقي» للسلعة أعلى من السعر المثبّت، يغتنم المضاربون الفرصة ويشترون السلعة ويقومون بتخزينها أملاً بتحقيق الأرباح. في هذه الحالة ينفد مخزون الحكومة من السلعة، فتصبح ضحيّة «هجوم مضاربجيين». في وضع لبنان، إن السلعة هي الدولار.

إذاً، ما الذي حصل في لبنان؟ منذ منتصف التسعينيات كان سعر الدولار ثابتاً تجاه الليرة. وكانت الاحتياطات تُموّل تدفقات العملة الأجنبية الآتية إلى لبنان طمعاً في أسعار الفائدة المرتفعة. صحيح أن هذا النموذج تعرّض لنكسات عدّة كادت أن تطيح به، إلا أنه صمد بسبب ظروف خارجية دفعت التدفقات إليه لتغطية خساراته المتراكمة. لكن منذ عام 2011، بدأ ميزان المدفوعات يشهد عجوزات متتالية، باستثناء سنتين نفّذ فيهما مصرف لبنان عمليات لاستقطاب تدفقات بفوائد مرتفعة. لكن التدفقات لم تعد قادرة على تغطية الخسائر المتراكمة، وبدأت احتياطات مصرف لبنان تستنزف بشكل متسارع، ما دفعه في منتصف عام 2019 إلى التخلي التدريجي عن سياسة تثبيت سعر الصرف.

لقد كان قرار تخلّي مصرف لبنان عن تلك السياسة ردّ فعل استباقياً لانفاد الاحتياطات بشكل كامل. لكن قبل أن يفعل ذلك كان قد استنفد جزءاً كبيراً من الاحتياطات الموجودة لتمويل عمليات سحب وخروج العملات الأجنبية من القطاع المصرفي. واستمرّ الأمر منذ عام 2017 من دون توقف. كما أنه شهد خلال عام 2019 إقدام الكثير من الناس على تحويل أموالهم من الليرة إلى الدولار بغية الحفاظ على قيمة أصولهم، وذلك بسبب الإشارات التي ظهرت في الأسواق، والتي وشت بأن أمراً ما سيحدث في سعر الصرف. كان لهذه العمليات أثر مشابه لهجومات المضاربة، التي يتحدّث عنها نموذج كروغمان، فقد تسببت بنزيف في احتياط العملات الأجنبيّة الذي تسارع بالانخفاض، ثم شحّ معروض العملات الأجنبية المتاح في السّوق، الأمر الذي دفع بالسعر «الحقيقي» للدولار إلى الارتفاع أكثر من سعر التثبيت. إلا أنه بنتيجة هذا الأمر لم تستنزف الاحتياطات بشكل كامل، لأن المصرف قرر التخلّي عن سياسة التثبيت قبل أن يتوقّعه السوق، وهو ما لم يسمح للمضاربين بتنفيذ هجوماتهم.

> **بول كروغمان: تنفد احتياطات المصرف المركزي بسبب هجومات المضاربجين**

في العادة لا تلجأ المصارف المركزيّة إلى التخلّي عن سياسة تثبيت سعر الصرف قبل نفاد الاحتياطات، وذلك خوفاً من التدهور السريع للقدرة الشرائيّة للمواطنين. لكن في لبنان، لم يكن هذا الأمر من أولويات المصرف المركزي.

نحو التثبيت مجدّداً

بين عامَي 2019 و2021، كانت السمة الأساسية لأهداف مصرف لبنان تغطية الخسائر المتراكمة عبر ضخّ السيولة بالليرة في السوق. وفي نهاية 2021، قرّر أن يستعيد نموذجه السابق. فأصدر التعميم 161 الذي يتيح للمصارف شراء دولارات ورقية منه بسعر «صيرفة»، وبيعها للزبائن مقابل عمولة سواء كان الزبون سيسحب من وديعته، أو جاء بكميات من الليرات التي بحوزته. الهدف من التعميم استعادة «السيطرة» على سعر صرف الدولار في السوق. بمعنى آخر، عودة إلى سياسة التثبيت إنما بسعر يقارب 20 ألف ليرة لكل دولار. لكن عودة مصرف لبنان إلى هذه السياسة في ظل استمرار العجز في ميزان المدفوعات، تعني العودة إلى توقعات كروغمان عن أزمة ميزان مدفوعات بعد نفاد الاحتياطات. فما

20,6
مليار دولار
هي قيمة تراجع احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية منذ بداية الأزمة حيث كانت في اول كانون الثاني 2019 تبلغ نحو 32.5 مليار دولار لكنها تراجعت الى 11.9 مليار دولار في نهاية شباط 2022

يحدث اليوم، هو أن مصرف لبنان قد خصّص جزءاً من احتياطاته لتثبيت سعر الدولار، إلى أجل غير مسمى (بعض الطروحات تقول حتى الانتخابات النيابيّة). لكن السوق في هذه المرحلة يعرف أنه سرعان ما سيتوقّف «المركزي» عن ضخّ هذه الأموال، وسيكون مصير سعر الصرف حتماً إلى الارتفاع مجدداً عند توقف مصرف لبنان عن التثبيت أو عند نفاد الاحتياطات أو بلوغها مستوى منخفضاً جداً. وتتعزّز هذه الاحتمالات في ظل عودة المصرف المركزي إلى سياسته «التوسّعيّة» التي تقضي بطباعة الليرة لتمويل المصارف التجارية.

في نموذج كروغمان، العامل المهم هو معرفة المضاربين للتوقيت الأمثل لتنفيذ هجماتهم. وهو توقيت يسبق تحوّل السلطة النقديّة من سياسة سعر الصرف الثابت إلى التعويم (بشكل فعليّ على الأقل). هذا الهجوم يمكنه أن يمتصّ قسماً كبيراً من الاحتياطات المخصّصة لعمليّة تثبيت سعر الصرف، ويمكنه أيضاً أن يتسبب برفع سعر الصرف الحقيقي أعلى مما يمكن أن يكون عليه إذا نفدت الاحتياطات بشكل كلي. فاليوم، يضمن المصرف تدفّق الدولارات إلى السوق. والسوق الحرّة هي الملعب الذي يسرح فيه المضاربون من دون رقيب أو حسيب، فطالما يعتزم المصرف تثبيت سعر الصرف، يمكن للمضاربين أن ينفذوا هجومهم من خلال السوق الحرّة، في مقابل تزويد المصرف لها بالدولار بهدف محاولة الحفاظ على السعر الذي حدّده.

بعودته إلى هذه السياسة يهدّد مصرف لبنان احتياطات العملات الأجنبيّة بالنفاد، وهي التي يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد بشكل منتج ومفيد. ولكنه يفعل ذلك لأهداف سياسيّة، في حين يترك أصل المشكلة المتعلّقة بالخسائر في القطاع المصرفي، وهي الخسائر التي تُحمّل يومياً على كاهل المجتمع. وتغاضي المركزي عن هذه الحقيقة هو ما «يجبره» على اتباع سياسته النقدية «التوسّعية» التي نتج عنها تدهور سعر الصرف في السنتين الماضيتين، وهو ما سيعود إليه ربما قريباً، عندما ينتهي من مرحلة تثبيت سعر الصرف.

مؤشر

الذخيرة الأخيرة

يملك مصرف لبنان مخزوناً كبيراً من الذهب يبلغ 28,6 طن أو 10 ملايين أونصة. خلال الأزمة الأخيرة، ارتفعت قيمة احتياطات الذهب لدى مصرف لبنان بسبب ارتفاع سعر هذا المعدن عالمياً. ففي نهاية 2018، بلغ سعر أونصة الذهب نحو 1280 دولاراً، في حين لامس في الأسابيع الأخيرة 2000 دولار للأونصة. وقد لعبت جائحة «كورونا» دوراً كبيراً في ارتفاع سعر الذهب بسبب الأزمة الاقتصاديّة التي شهدها العالم عقب انتشار الفيروس، ما أدّى إلى لجوء السوق إلى الاستثمار الأكثر «أمناً». ومنذ بداية السنة الحاليّة، شهد سعر الذهب ارتفاعات إضافيّة سببها موجة التضخّم التي تجتاح العالم، ما يدفع الناس لشراء الذهب بهدف الحفاظ على ثرواتهم، فضلاً عن أن الأزمة الروسيّة - الأوكرانيّة الأخيرة أسهمت في زيادة سعر الذهب بشكل كبير. فالمستثمرون في الأسواق المالية اختاروا الانتقال من الاستثمار في الأسهم والسندات الأوروبية إلى الاستثمار في بعض المعادن التي تعدّ أكثر أماناً.

في مراحل مختلفة من أيام تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، استُعمل الذهب لإطفاء ديون الدولة التي يحملها مصرف لبنان. وفي مؤتمره الصحافي الشهير في 29 نيسان 2020، أقرّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بهذا الأمر مشيراً إلى الآتي: «استعملت فروقات الذهب في مراحل معينة لإطفاء الدين. الداخيل التي ضاعت علينا، نحن ساهمنا من خلال فروقات الذهب بخفض الكلفة على الدولة اللبنانية وكل ذلك سلّم للدولة». بدا من كلام سلامة كأن الذهب بملكه الشخصي، وأنه يدير محفظة استثمارات منتجة للأموال، بينما الواقع يشير إلى أن الذهب ليس ملكية لمصرف لبنان حتى، بل هو ملك الدولة اللبنانية وإمكانية التصرّف فيه هو حقّ لها كرّسه القانون 42 الصادر في عام 1986 لمجلس النواب إذ نصّ على الآتي: «بصورة استثنائية، وخلافاً لأي نصّ آخر، يمنع منعاً مطلقاً التصرّف بالموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان، أو لحسابه، مهما كانت طبيعة هذا التصرّف وماهيته سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا بنصّ تشريعي يصدر عن مجلس النواب».

ورغم المنع القانوني، إلا أن هناك عملية احتساب جارية تشير إلى أن قيمة الذهب تغطّي جزءاً من التزامات مصرف لبنان، تماماً كما كانت هناك حسابات جارية في السنوات الماضية من أجل استعمال فروقات الذهب لإطفاء ديون على الدولة اللبنانية. فهذه الحسابات

> **إذا نفدت الاحتياطات بالعملات الأجنبية لا يبقى لدى لبنان اي ذخيرة سوى الذهب. أولويات استعمال الذهب يجب ألا تكون في إطار آليات إطفاء الخسائر المتداولة حالياً**

تستخدم اليوم هوامش الارتفاع في سعر الذهب الموجود في احتياطاته، لتغطّي على الورق، الخسائر المتراكمة في ميزانية مصرف لبنان. هذه الفروقات في الأسعار تستعمل من خلال الالتفاف على المادة 115 من قانون النقد والتسليف التي تنصّ على أن «يفتح باسم الخزينة حساب خاص تقيّد فيه الفروق بين ما يوازي موجودات مصرف لبنان من ذهب وعملات أجنبية بالسعر القانوني وبين السعر الفعلي لشراء أو مبيع هذه الموجودات. وتقيد فيه أيضاً الخسائر الناتجة، في موجودات مصرف لبنان من الذهب وعملات أجنبية، من تعديل سعر صرف الليرة القانوني أو إحدى العملات الأجنبية».

في السابق كان يتم اللجوء إلى هذه المادة لاستعمال فروقات الذهب من أجل إطفاء ديون الدولة. إذ كان يتم استعمال المادة 115 لتقييد الفروقات، ثم يتم اللجوء إلى المادة 113 التي تسمح باستعمال الفروقات «الدفترية» واعتبارها أرباحاً يمكن تحويل 80% منها للخزينة. لكن المطلعون، قالوا بأن تطبيق هذا الأمر يستلزم حكماً ممارسة مجلس النواب لحقّه المنصوص عنه في القانون 42، أي السماح ببيع الذهب، ثم تنفيذ العمليات وتقييد الفروقات المالية الناتجة منها أرباحاً في ميزانية مصرف لبنان. أما بشكلها الحالي، فإن هذه الأرباح غير محققة، لا بل هي عرضة لتقلبات الأسعار.

لكن المسألة المثارة اليوم، تكمن في مدى إمكانية استعمالها لإطفاء خسائر مصرف لبنان. فالخسائر المسجّلة في ميزانية مصرف لبنان هي خسائر حقيقية، أي أنها أموال كانت موجودة واستنفذت. التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تفوق 82 مليار دولار، بالتالي فإن تغطيتها بالذهب هو أمر غير منطقي لأن الذهب موجود في ميزانية مصرف لبنان من دون حق التصرّف.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، إذ إن الذهب، ولو تمكن لبنان من الحصول عليه كاملاً نظراً لوجود قسم منه في أميركا، فإن الذهب هو الذخيرة الأخيرة التي يملكها لبنان في مواجهة مفاعيل الانهيار التي تجرّ اقتصاد لبنان ومجتمعه نحو قعر جديد كل يوم. التصرّف بهذا الملاذ من أجل إطفاء خسائر، يصبح أمراً تافهاً إذا تطوّرت الأزمة في لبنان مع جفاف التمويل بالعملة الأجنبية. أزمة جفاف الاحتياطات قد تستدعي بيع الذهب من أجل أولويات غذائية واقتصادية، وليس لتغطية الخسائر.

الصدمة النفطيّة

فرصة التحوّل من السيارة إلى البدائل

علي الزين *

«الصدمة النفطية» هو تعبير يُستخدم لوصف الزيادة الكبيرة والسريعة في أسعار النفط وعواقبها السلبية على الاقتصاد. حتى اليوم مرّ العالم بثلاث صدمات نفطية كبرى في أعوام 1973 و1979 و2008، وكان لكل منها تأثير كبير لأن الإنتاج الصناعي والنقل يعتمدان بشكل أساسي على النفط، ولا سيما في دول الشمال حيث الاعتماد كبير على السيارة في تنقّلات السكان. ومع احتدام الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والعقوبات الغربية على روسيا، ثمة ترجيحات بأن هناك صدمة نفطية رابعة آتية لا محال.

ثلاث صدمات

بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الدول الصناعية (أو دول الشمال) على استخدام النفط كمصدر رئيسي للطاقة ليحلّ محلّ الفحم. خلال الخمسينيات والستينيات، كان النمو الاقتصادي السريع الملاحظ في معظم البلدان الصناعية، يستند إلى قدرتها على الوصول إلى النفط الوفير والرخيص. في بداية السبعينيات، كانت هذه البلدان، والتي شهدت نحو 3 عقود من النموّ القوي (الثلاثون المجيدة)، تستورد من الشرق الأوسط نحو ثلثي الطاقة المستهلكة في أوروبا. وبين عامَي 1970 و1973 تضاعف سعر النفط وأطلق عليه «الذهب الأسود». وفي نهاية عام 1973، إبّان الحرب بين الدول العربية والكيان الصهيوني المحتلّ، قرّرت الدول العربية المنتجة للنفط تقليص إنتاجها رداً على دعم الغرب للكيان الصهيوني، إنما السعودية التي كانت تنتج وحدها 21% من النفط الخام العالمي، مضت بعيداً نحو حظر التصدير إلى الولايات المتحدة، ليرتفع سعر البرميل خلال أسابيع من 4 دولارات إلى 16 دولاراً.

في نهاية العقد نفسه، بعد أعوام من الاستقرار النسبي في أسعار النفط، بدأت الصدمة الثانية. فقد شجّعت بدايات الثورة الإسلامية في إيران، شركات النفط، على زيادة الطلب من دول الشرق الأوسط، ما أدى إلى ارتفاع تدريجي في سعر البرميل تزامناً مع انتصار الثورة في إيران، كما في حربها مع العراق لاحقاً، ليتضاعف سعر البرميل من 20 دولاراً إلى 40 دولاراً. وفي عامَي 1990 و2003، أدّى الغزو الأميركي للعراق إلى انخفاض إنتاج هذا البلد في النفط ما سبّب ارتفاعاً في سعر البرميل استمرّ على مدى السنوات التالية بفعل انفجار الطلب العالمي على النفط، ما خلق الصدمة النفطية الثالثة في عام 2008 وبلغ سعر البرميل 174 دولاراً.

قطاع النقل في عين العاصفة

قبل نصف قرن حين انفجرت أول صدمتين للنفط، كانت السيارة قيد الانتشار السريع حول العالم إذ تضاعف إنتاج السيارات العالمي 4 مرات بين عامَي 1950 و1970. وبدأت التنقلات في الدول الغنية تعتمد على السيارة بشكل كبير. ثم أفسح المجال أكثر أمام السيارة، فازالت مدن الأوروبية وأميركية العديد من خطوط الترامواي والباص (حصل ذلك في بيروت أيضاً وللأسباب نفسها في عام 1964). في حينه، لم تكن هذه الدول تدرك مدى إدمانها على السيارة وهشاشة اعتمادها المفرط على النفط، إذ كانت هذه الإشكالية تثار بشكل خجول. لكن مع تتالي الصدمات النفطية، صار السؤال الجدّي يتعلق بفعالية الاعتماد على السيارة. اختلفت ردة الفعل في كل دولة تبعاً للسياق الاقتصادي والاجتماعي فيها. لكن أبرزها وأكثرها تأثيراً، كانت التحرّكات الشعبية والسياسية في هولندا والدنمارك والسويد حيث جرت المطالبة بالتحوّل نحو النقل المشترك، والمشي على الأقدام، والدراجة الهوائية التي أصبحت تؤمّن اليوم وحدها أكثر من ثلث تنقلات السكان في هولندا مثلاً (كانت أقل من 10% قبل عام 1970). وترافق هذا التحوّل مع تغيّر عمراني في المدن وظهور أساليب تنظيمية تأخذ الأولوية من السيارة لتعطيها للسكان (الووننيرف مثلاً).

في المقابل، أتت ردّات الفعل في دول أوروبية أخرى أكثر برودة رغم إجماعها على وجوب «تغيير العقلية» و«مكافحة الهدر» في الطاقة (جاك شيراك بصفته عمدة باريس تحدث في حينه عمّا أسماه «اقتصاد الهدر»). البدائل بالنسبة إلى هذه الدول، كانت التحوّل نحو الطاقة النووية في مجالات الصناعة والاستهلاك. أما في مجال النقل، فقد زادت هذه الدول إجراءات تقليل استهلاك المحروقات. وعمدت إلى تقليل السرعة على الطرقات السريعة، فيما قلّص الصانعون حجم السيارة وقدراتها التشغيلية. في فرنسا مثلاً، جرى تشجيع النقل المشترك فألزمت، ابتداءً من عام 1973، الشركات في باريس ثم على كل الأراضي لاحقاً، بدفع ضريبة تسهم في تمويل النقل المشترك ردّاً على أزمة المالية العامة في تمويل شبكة النقل (الاستثمار المفرط في الطرقات وضعف الاستثمار في النقل المشترك خاصة مع ظهور القطار السريع). بدت هذه الخطوات كأنها تطبيق لمقولة فاليري جيسكار ديستان، رئيس الجمهورية آنذاك: «ليس لدينا نفط، ولكنّ لدينا أفكار». كما كرّست مدن أوروبية أخرى أيام الآحاد «خالية من السيارة». ورغم أن غالبية هذه الدول وأكثرها تشدداً تجاه الاعتماد على السيارة، واصلت الاستثمار في الطرقات السريعة، إلّا أن هذه المرحلة كانت نقطة تحوّل كسرت جزئياً المنحى التصاعدي للاعتماد على السيارة، وخصوصاً في المدن. أما خارج المدن، ونظراً إلى المسافات والمساحات، وعدم القدرة على الاستثمار الكافي، فلم تتغير عادات التنقل بل استمرت، حتى اليوم، تعتمد بشكل مفرط على السيارة، وهو ما يهدّد بشرخ اجتماعي مستجدّ بين سكان المناطق وسكان المدن لجهة إيجاد بدائل وتحمّل تكاليف التنقل (يتخوّف الفرنسيون من عودة السترات الصفر اليوم).

ترافقت أزمة عام 1973 مع بدء الحديث عن الأثر البيئي للسيارة، وعن احتلالها مساحات عامة هائلة، وصولاً إلى نتائجها على المالية العامة... ما أثار مجدداً الأسئلة حول التنقلات في الدول الغنية تعتمد على السيارة بشكل كبير. ثم أفسح المجال أكثر أمام الأفكار والتساؤلات، تُرجم بتكريس النقل كجزء من التنمية المستدامة (لجنة برونتلاند، قمم ريو دي جانيرو في عام 1992 وباريس في عام 2005 وغلاسكو في عام 2021 كما أهداف الأمم المتحدة الـ17 للتنمية) في إطار التحوّل من السيارة نحو البدائل. ومذّاك، بدأت المدن تستعيد النقل المشترك على السطح (الترامواي والباصات) وتشجّع الدراجة الهوائية والمشي مجدداً.

وفي عام 2008، في خلال الأزمة المالية العالمية، طرح الأمر مجدداً، وخصوصاً لجهة القروض الاستهلاكية مقابل قدرات السكان في امتلاك واستخدام السيارة فضلاً عن تعثّر بعض شركات تصنيع السيارات واضطرار السلطات الأميركية إلى إنقاذها بالمال العام (حصل ذلك أيضاً في عدّة دول مثل فرنسا خلال أزمة كورونا مثلاً). ومن أبرز تبعات أزمة عام 2008، الانخفاض النسبي في استخدام السيارة للتنقل إلى العمل، وانخفاض نسب امتلاكها لدى فئة الشباب في أوروبا، وبدأت تتسارع نسب تراجع استخدامها في المدن، وبروز الترامواي كبديل. لكن من المهم الإشارة إلى أنه بحسب الدراسات، تؤثّر الأزمات الاقتصادية على نسب استخدام السيارة بشكل مؤقّت لتعود بعدها إلى الارتفاع.

بعيداً من نظام السيارة

إذاً، في أي اتجاهات عالمية لقطاع النقل مع تصاعد حدّة الحرب في أوكرانيا؟ الترجيحات تشير إلى احتمال حصول صدمة نفطية رابعة. وزير الاقتصاد الفرنسي شبّه أزمة اليوم بأزمة 1973، بينما نبّهت العديد من البلدان مثل ألمانيا وأيرلندا من مصروف المحروقات. كذلك دعا وزير النقل الأميركي إلى الاعتماد أكثر على السيارات الكهربائية... تطورات كهذه تستعيد سؤالاً جدياً عن استدامة الاعتماد المفرط على السيارة. هنا لا نميّز بين سيارة كهربائية أو هجينة، والسيارة العاملة بالمحروقات، فكلّها تُسهم في تغذية واستمرارية ما يسميه الباحث الفرنسي غابرييل دوبوي «نظام السيارة» أي السيارة ومستخدميها والخدمات المتصلة بها (طرقات، مواقف، كاراجات، مبيع...) والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحدّد قدرة الأفراد ورغبتهم في تملك سيارة لها. هذا إذا أغفلنا الشكوك الكبيرة حول حقيقة «نظافة» السيارات الكهربائية والهجينة التصنيع إلى نهاية حياتها.

> الفرصة التي سنحت للدول الأوروبية والصناعية في التحوّل من السيارة إلى البدائل قد تحوّل الأزمة الحالية في لبنان إلى أزمتين

تأثيرات كثيرة وكبيرة منتظرة اليوم في قطاع النقل وتحديداً في عادات التنقل الحضرية (ضمن المدن) بشكل أدقّ. ففي وقت يظن العديد من الباحثين أننا متجهون لتقليل الاعتماد على السيارة، عن ضرورة أو عن إدراك، فإن السياق العام لهذه الأزمة المختلفة يتطلب الأخذ بالعوامل الآتية:

- قبل الأزمة كان العالم يتحول مسبقاً، وإن بطريقة تدريجية نحو المزيد من النقل المشترك والسلس وتقليل السيارة في المدن. لكنّ المعضلة كانت في بطء هذا التحوّل (في فرنسا مثلاً في آخر 10 سنوات انخفضت نسبة استخدام السيارة 2% فقط على الصعيد الوطني وتحوّلت للنقل المشترك والمشي بالتساوي بنسبة 1% لكل منهما).

- مفاعيل تقليل الاعتماد على السيارة محدودة جغرافياً وتختلف بين منطقة وأخرى (بين أميركا وأوروبا، وبين أوروبا الغربية والدول الإسكندنافية مثلاً)، وتختلف بين دول عالم الشمال ودول عالم الجنوب، وهذه الأخيرة تُعدّ في مرحلة ازدياد الاعتماد على السيارة لا تقليلها باستثناء بعض المدن في أميركا اللاتينية وآسيا الشرقية). أما بالنسبة إلى الفروقات المكانية فانخفاض استعمال السيارة يحدث في المدن فيما لا يحصل خارجها (بل يزيد أحياناً).

- في الغالبية العظمى من المدن المعتمَدة على السيارة، لوحظ أنه منذ جائحة كورونا، ازداد استخدام السيارة مجدداً (في فرنسا مثلاً تُقدّر هذه النسبة بـ15% بين عامَي 2019 و2020). استخدام السيارة كالإدمان يصعب الإقلاع عنه بسهولة. فهل يصلح غلاء أسعار المحروقات، ما أفسده كورونا؟ ورغم الانخفاض العالمي المهول في استخدام النقل المشترك بسبب كورونا، إلا أن العودة إلى مستويات ما قبل عام 2020، هي عامل مهم قد يحصل بسبب الأزمة النفطية. وبالنسبة إلى التنقل السلس، تحديداً الدراجة الهوائية، فهذه الوسيلة كانت الرابح الأكبر بين كل وسائل النقل جراء أزمة كورونا في المدن التي تستخدمها خاصة مع مضاعفة عدد مستخدميها بين عامَي 2019 و2021 كما الزيادة المهمة في حجم البنى التحتية المخصصة لها (من بوغوتا وساو باولو، إلى غالبية المدن الأوروبية) - في فرنسا مثلاً تمت زيادة 500 كلم مسارات للدراجات الهوائية وازدادت نسبة استخدامها 33% كمعدل وسطي و67% في باريس خلال عام. يضاف إلى هذه التغييرات في وسائل النقل، التطور الذي طرأ على السياسات العمرانية وسياسات النقل في العديد من الدول والتي بدأت تهتّئ نفسها أساساً لتكون فاعلة في مرحلة ما بعد النفط في المدن (بل يزيد أحياناً).

المعتمَدة على السيارة، لوحظ أنه منذ جائحة كورونا، ازداد استخدام السيارة مجدداً (في فرنسا مثلاً تُقدّر هذه النسبة بـ15% بين عامَي 2019 و2020). استخدام السيارة كالإدمان يصعب الإقلاع عنه بسهولة. فهل يصلح غلاء أسعار المحروقات، ما أفسده كورونا؟ ورغم الانخفاض العالمي المهول في استخدام النقل المشترك بسبب كورونا، إلا أن العودة إلى مستويات ما قبل عام 2020، هي عامل مهم قد يحصل بسبب الأزمة النفطية. وبالنسبة إلى التنقل السلس، تحديداً الدراجة الهوائية، فهذه الوسيلة كانت الرابح الأكبر بين كل وسائل النقل جراء أزمة كورونا في المدن التي تستخدمها خاصة مع مضاعفة عدد مستخدميها بين عامَي 2019 و2021 كما الزيادة المهمة في حجم البنى التحتية المخصصة لها (من بوغوتا وساو باولو، إلى غالبية المدن الأوروبية) - في فرنسا مثلاً تمت زيادة 500 كلم مسارات للدراجات الهوائية وازدادت نسبة استخدامها 33% كمعدل وسطي و67% في باريس خلال عام. يضاف إلى هذه التغييرات في وسائل النقل، التطور الذي طرأ على السياسات العمرانية وسياسات النقل في العديد من الدول والتي بدأت تهتّئ نفسها أساساً لتكون فاعلة في مرحلة ما بعد النفط في المدن (بل يزيد أحياناً).

2,2
مليار دولار
هي قيمة المخطط الفرنسي لدعم المحروقات بـ 0.16 دولار لكل ليتر بهدف تخفيف انعكاسات ارتفاع أسعار المحروقات على الأسر

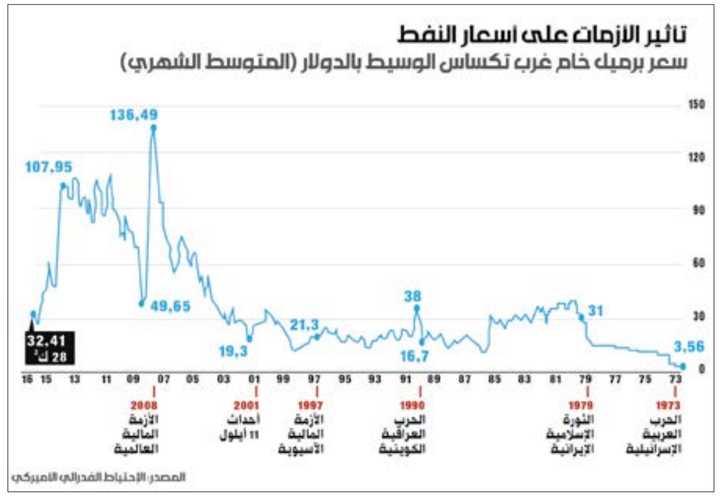

* باحث في مجال النقل.

الغاز بين روسيا والصين

نور خليك رزق

أدّى التحوّل في الأحداث منذ عام 2014، إلى توتّر حادّ في العلاقات الغربية الروسية. فلم تعد روسيا ترى السوق الأوروبية المكان الأمثل لاستثماراتها المستقبلية، وأخذت تتّجه بشكل متزايد نحو أسواق الشرق، وبشكل أساسي نحو الصين، أكبر مستهلك للطاقة في العالم. والموقع الجغرافي للصين، بجوار أكبر مالك لاحتياطات الوقود الأحفوري في العالم، اسهم في إنشاء علاقة تجارية مهمّة بين البلدين، وتطويرها، إلى حدّ تحتلّ فيه الصين المرتبة الثانية كأهم شريك لروسيا بعد الاتحاد الأوروبي. لكن التوازن الاقتصادي قد لا يتحقّق دائماً في العلاقات الثنائية. وقد يكون من الصعب إيجاد توافق كبير وإستراتيجي بين البلدين في خضمّ المشهد المعقّد للسياسة الدولية وما يدفعهما من مصالح اقتصادية ومكاسب تجارية متضاربة

أوراق القوة والتفاوض

تعدّ الصين أكبر مستورد للنفط في العالم. فأرقام وكالة الطاقة الدولية تُشير إلى أنّ الصين استوردت عام 2019 أكثر من 10 مليون برميل نفط في اليوم، وهي تستهلك أكثر من 14 مليون برميل يومياً. ونظراً لأهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الصيني وحساسيّته في ما يخص مخاطر الملاحة، تولي السلطات الصينية أهمية كبيرة لأمن إمدادات الطاقة. فالصين في قلق دائم إزاء الواردات النفطية المنقولة عبر المياه أو التي تعبر ممرات الشحن الضيقة. ويرجع ذلك إلى إمكانية التعطيل وتأخير الإمدادات من قبل أسطول المحيط الهادئ الأميركي، والذي في أسوأ السيناريوهات، يمكن أن يقطع كبيرة لأمن إمدادات الطاقة. فالصين في غالبية إمدادات النفط الصينية. كذلك بالنسبة للواردات النفطية من الشرق الأوسط وأفريقيا، والتي يتم تسليم غالبيتها عبر البحر، إذ إنها معرّضة دائماً لخطر انقطاع طرق الشحن جرّاء التقلبات السياسية في الشرق الأوسط. بنتيجة ذلك، يُنظر إلى النفط الذي تحمله الناقلات، وإلى المنتجات المكرّرة وإمدادات الغاز الطبيعي المسال، على أنها «مخاطر أمنية» يجب تقليلها. لذا كانت الصين حريصة على إيجاد طرق لتقليص خطر التعرّض لمثل هذه المشكلات. وإمدادات خطوط الأنابيب من الدول القريبة تقدّم حلاً واضحاً في هذا المجال. روسيا تقدم خياراً بديلاً وأكثر أماناً لخط الأنابيب كونه يأتي عن طريق البرّ، لا البحر من جهة، وتنوّعاً في الإمدادات من جهة أخرى. النقطة الأهم في بوصلة إمدادات الطاقة للصين هي في الشمال. إذ يمكن أن يأتي الغاز والنفط من شرق سيبيريا في روسيا، ومن جزيرة سخالين الروسية الواقعة في المحيط الهادئ شمال اليابان ليصبّ في شرق الصين حيث المطالب الإنتاجية الحالية. ضمن هذا السياق الجغرافي، فإنّ ظهور روسيا كمصدر رئيسي للنفط إلى الصين خلال العقود الماضية، له معنى مهمّاً من منظور الجانبين. الصين تدرك أنّ لديها موقفاً تفاوضياً قوياً بالنسبة إلى روسيا لجهة مبيعات النفط والغاز المستخرجة في أقصى الشرق من روسيا. فهي السوق الرئيسية والوحيدة المتاحة أمام فائض الإنتاج والعرض الروسي من النفط والغاز والفحم هناك، وبالتالي فإنّ السوق إلى حدّ كبير هو لصالح المشتري الصيني وشركات النفط الوطنية الصينية التي قد لا تكون لديها حاجة كبيرة في أن تصبح من المساهمين ما لم يكن السعر مناسباً وشروط التفاوض في ملعبها. وتتّبع الصين تكتيكاً شائعاً في امتلاك أسهم شركات الأصول الأولية، من خلال البحث عن مصادر واردات الطاقة وشراء حصص الأسهم في شركات أصل المنبع. وقد حدث هذا بالفعل. إذ برزت رغبة شركات الحكومة الصينية وبعض الشركات الخاصة، في الاستثمار في عدد من الدول كأستراليا وأفريقيا والشرق الأوسط أيضاً حيث منابع النفط. يكمن الدافع الأساسي وراء هذا النشاط في زيادة احتياطات الصين وضمان مصادر التوريد وزيادة التأثير الصيني فيها. وبحسب وكالة الطاقة الدولية فإنّ الصين تستحوذ على 1,5% من احتياطات النفط في العالم، وكان لديها حتى نهاية عام 2020 نحو 26 مليون برميل من إنتاج أصول النفط والغاز الدولية. لكنّ الأسهم الصينية في الأصول الروسية تشكّل نسبة صغيرة لا تتعدى 2,5% من إجمالي أصول الصين في الخارج. يعكس هذا الأمر، إحجام الجانب الروسي عن مشاركة أصول شركاتها مع جارتها القوية اقتصادياً. فروسيا لا ترغب في أن تصبح مجرّد مورّد للنفط والغاز إلى القوّة الاقتصادية الأكبر في العالم، ولا لتسليم دفّة قرار شركاتها ومشاركتها، بينما تبقى هي معرّضة لتقلّبات أسعار النفط والسلع الأساسية العالمية. بل ترغب في شراكة عميقة تستطيع من خلالها أن تكون قوّة عالمية عظمى في مجال الطاقة. وأن تتواجد في جميع المناطق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وتحديداً في الصين التي تزيد نسبة استهلاكها للنفط عالمياً (نحو 15,7%) عن نسبة استهلاك الدول الأوروبية مجتمعة (14,5%) في عام 2020.

> بالنسبة للصين فإن العقوبات الأميركية والأوروبية على روسيا، خلقت فرصة توفير مصادر بديلة لتمويل المشاريع

بالإضافة إلى ذلك، خلقت العقوبات الأميركية والأوروبية المفروضة على روسيا، للصين، فرصة توفير مصادر بديلة لتمويل المشاريع وبيع معدات حقول النفط التي استخدمتها لصالحها. فقد زاد مورّدو المعدات الصينيون حصّتهم في السوق بفعل تأثير العقوبات على الوصول إلى التكنولوجيا، وحقّقت الشركات الصينية تقدّماً في الأماكن التي يتم فيها تطبيق العقوبات إثر تراجع الشركات الغربية فيها. وفي كثير من الحالات، يبدو أن بيع المعدات مرتبط بشكل مباشر بتوفير التمويل. فالعقوبات المالية كان لها الأثر الأكبر على المدى القصير في زيادة اعتماد روسيا على القروض الصينية للحصول عل المعدات ولتغطية ديون شركاتها النفطية أيضاً.

مستقبل الغاز الروسي

كان لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأميركية، وارتفاع وتيرة الإنتاج الأسترالي، أثر كبير في زيادة العرض من الغاز الطبيعي المسال في العقد الماضي. وأدّى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في الأسعار مع إعطاء العملاء خيارات متنوعة لأكثر من مصدر توريد. هنا، برزت حاجة موردي الغاز، مثل روسيا، لتطوير منافذ جديدة لصادراتها. لا لزيادة إيرادات مبيعاتها فحسب، بل لتوفير التنوّع السياسي والاتجاه نحو مناطق لديها علاقة أقل عدائية مع الكرملين. فبعد توتّر العلاقات السياسية بين روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منذ عام 2014، بدأت روسيا بالعمل جدياً على تنويع سوق صادراتها من الطاقة، ولا سيّما بعدما أصبحت أسواق أوروبا التقليدية ناضجة بشكل يجعل آفاق النمو محدودة جداً هناك في المستقبل. على عكس السوق الصيني الذي يحتمل توسعاً كبيراً على طلب الغاز. غير أنّ كلفة الغاز العالية نسبياً مقارنة بالفحم الذي يتم استخدامه بشكل واسع جداً في الصين، قد لا يكون عند مستوى الرغبات الصينية. ولا سيّما أن قطاع الغاز الروسي يتعرّض للمنافسة الشرسة من قبل غاز آسيا الوسطى إلى غرب الصين حيث طوّرت الشركات الصينية شبكة من الإمدادات في جميع أنحاء المنطقة وزوّدتها بالتمويل والمعدات والقوى العاملة. كما حصدت استثمارات مهمة من أسهم شركات المصدر، وباتت تؤمّن على مصدر حيوي لواردااتها الحالية والمستقبلية. ورغم زيادة اعتماد الصين على الغاز الطبيعي، إلا أنّ الغاز الروسي لم يحظَ بأكثر من 6,9 مليار متر مكعب من سوق الصين لواردات الغاز عام 2020.

إنّ الحديث في الآونة الأخيرة عن صفقات جديدة لتصدير الغاز الروسي إلى الصين بمليارات الدولارات يعبّر عن تمحور شرقي أكثر جدية من قبل روسيا. ويكشف عن توقين مناسب طال انتظاره من قبل الطرفين لدفع التعاون الأوسع في مجال الطاقة. غير أنّ العلاقة الكاملة تتخذ شكل التعقيد والمغامرة. فالصين بحاجة إلى النفط الروسي، وبمرور الوقت قد تحتاج أيضاً إلى الغاز الروسي بكميات أكبر. ومع ذلك، فإن الطابع العالمي لأسواق النفط والغاز، قد يفرض على روسيا عدم استغلال كامل فرصها بأي شيء آخر غير الشروط التنافسية. الأسعار اليوم ترتفع بينما تحتاج الصين إلى سعر تنافسي لتغطية أكلاف النقل، وذلك رغم أنّ أسعار الطاقة المرتفعة تدفع نحو استثمارات جديدة تؤدّي بدورها إلى خفض الأسعار على المدى الطويل.

الصين في موقف تفاوضي قوي، ولديها القدرة على استخراج أقصى قيمة من صفقات البيع في وضع روسيا الحالي. فروسيا تسعى إلى تعزيز موقعها الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية بعد الأحداث الأخيرة، عبر إتمام الصفقات مع الصين لإظهار أنّ لديها سوق تصريف خارج الاتحاد الأوروبي. تستطيع من خلال اتفاق كهذا، التلويح بأوراق الضغط على الغرب والتهديد بقطع الإمدادات. لكن إلى أي مدى ستكون الحكومة الروسية قادرة على تطوير الصفقات مع الصين على أساس التكافؤ والمساواة؟ فروسيا في مواجهة شرسة على حصّتها في سوق الطاقة الصيني، ولا تختلف عن أيّ عميل آخر بالنسبة إلى الصين، بالتالي فإنّ عقد أيّ صفقة يجب أن يتحلّى ببنود مرنة لروسيا في مقابل موقف صلب للصين وشروطها. والخطر الأكبر يبقى في الاعتماد بشكل مفرط على عميل أسيوي واحد، سواء في التمويل أو التصدير، ما يضعها في موقف تفاوضي ضعيف على المدى البعيد.

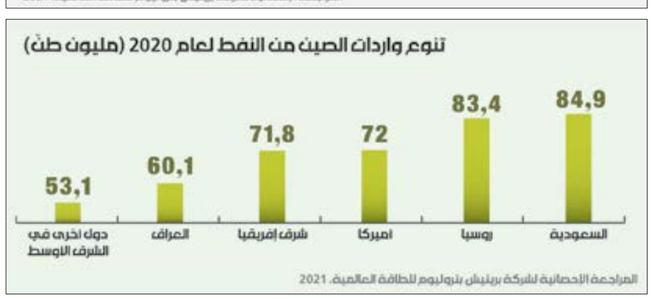

تقرير

الحرب على جبهة العملات المشفّرة

علي عواد

مع انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، طلبت حكومة الأخيرة من العالم المساعدة بأشكال عدّة؛ من بينها العملات المشفرة. ووفقاً لـ«blockchain Elliptic»، فقد حصدت أوكرانيا تبرّعات من مستثمرين حول العالم بقيمة تفوق 59 مليون دولار على شكل عملات رقمية. لكن لم تكن أوكرانيا وحدها التي استخدمت العملات المشفّرة في هذه الحرب. ففي مقابل ما جمعه الأوكرانيون، تبيّن أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول منع روسيا من استخدام العملات المشفّرة لتجاوز العقوبات التي يفرضها الغرب. هكذا، اندلعت حرب العملات المشفّرة بالتوازي مع العمليات العسكرية. وقد وصفت هذه المعركة بأنها أول حرب عملات مشفرة في العالم.

حملة تبرّعات في أوكرانيا

حالياً، تحتل أوكرانيا المرتبة الرابعة في العالم لجهة تبنّي العملات المشفرة، وفقاً لشركة الأبحاث «blockchain Chainalysis»، وتقرير نشره «VOX». قد يفسّر هذا الإحصاء انخراط الأوكران في حملة التبرّعات التي أطلقها نائب رئيس الوزراء الأوكراني، ميخايلو فيدوروف، الأسبوع الماضي «AidForUkraine». فهي عبارة عن تعاون بين الهيئات الحكومية الأوكرانية ومنصّة العملات الرقمية «Everstake» ومنصّة «Solana». والحملة تقبل التبرّعات عبر العملات الآتية: الـ«بتكوين» و«إيثيريوم» و«تيثر» و«دوجكوين».

كما في كل الحروب، فإن التداعيات المالية والنقدية تكون الأكثر حساسية. فمنذ بداية القتال بين الطرفين، علّق البنك المركزي في أوكرانيا التحويلات النقدية الإلكترونية، ومنع المواطنين الأوكران من سحب العملات الأجنبية. بنتيجة ذلك، فإنه خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط، وصل التداول على المنصّة الأوكرانية للعملات المشفرة، «كونا»، إلى أعلى مستوى له منذ نيسان 2021.

ميزة العملات المشفّرة أنه يمكن الهروب بها بسهولة من تحت القصف. فالأوكران يأخذون معهم عملاتهم المشفّرة، أملين تحويلها لاحقاً إلى عملة ورقية بمجرد وصولهم إلى بر الأمان. وبينهم ثمة من يتطلّع إلى العملات المشفّرة كوسيلة لحفظ الثروة أكثر أماناً من حفظها لدى المصارف أو في اقتصادات تكون عرضة للانهيار السريع بسبب الحرب ونتائجها. طبعاً هذا الأمر ينطبق على الذين قاموا بتحويل أموالهم إلى عملات مشفّرة، أما الذين علقوا في النظام التقليدي لدى المصارف فهم غير قادرين اليوم على تحويل أموالهم إلى عملات رقمية بسبب القيود على السحب وانهيار قيمة العملة الأوكرانية.

التبرّعات بالعملات المشفّرة لأوكرانيا لا تنحصر بصندوق الإغاثة الذي تلقى من منصّة تداول العملات المشفّرة الشهيرة «بايننانس» (Binance) ما يفوق 10 ملايين دولار. فمع استمرار الصراع، تشارك الأوكران مع آخرين حول العالم، عناوين محافظهم المشفّرة، طالبين التبرّع تحت عناوين عسكرية مباشرة معبأة بالحملة الإعلامية ضدّ روسيا. إحدى المنظمات غير الحكومية التي تدعم الجيش الأوكراني جمعت عدة ملايين من العملات المشفّرة. كذلك، استخدمت هذه العملات من أجل شراء

> **قبل العملية العسكرية، كانت حكومة الولايات المتحدة قلقة من أن العملات المشفرة يمكن أن تخفّف من تأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا**

معدات عسكرية (هناك موقع يجمع التبرعات لشراء قاذفات جافلين المضادة للمدرعات) وإمدادات طبية. ولأن سعر العملات الرقمية غير قابل للتوقّع في ظل الأوضاع القائمة، ما يضرّ بقيمة المبالغ المرسلة من المتبرّعين لها المانحين، فقد «ابتدع» المسؤولون الأوكران مخرجاً يمنح بموجبه للمانحين «NFT» مقابل دعم الجيش الأوكراني (يشبه الأمر حصول الأفراد على ستيكر مقابل دعمهم لقضية معينة، وستبقى تلك الـ NFT في محافظهم الرقمية على شكل ممتلكات رقمية)، نظراً إلى تقلبات العملة المشفّرة.

الهروب من العقوبات

بالنسبة إلى روسيا، فإنه حتى قبل العملية العسكرية، كانت حكومة الولايات المتحدة قلقة من أن العملات المشفّرة يمكن أن تخفّف من تأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا. ومثلما استخدمت إيران تعدين الـ«بتكوين» لتجاوز العقوبات، فإن روسيا تقوم بأمر مماثل أيضاً. بحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن الحكومة الروسية تعمل على تطوير روبل رقمي، وعلى بناء أدوات للمساعدة في إخفاء أصول المعاملات الرقمية. في الأساس، إذا كانت العقوبات تهدف إلى منع البلدان والشركات من التعامل مع روسيا، فسيكون التشفير وسيلة للالتفاف عليها.

لتجنّب هذا السيناريو، دعا نائب رئيس الوزراء الأوكراني ووزير التحوّل الرقمي، منصّات التشفير و«بلوكتشاين» الى حظر عناوين المستخدمين الروس. كما تدرس إدارة بايدن كيفية معاقبة أصول العملات المشفرة الروسية، وقد حثت بالفعل بورصات العملات المشفرة على التأكد من أن أفراد ومؤسسات معينين خاضعين للعقوبات من روسيا لا يستخدمون منصاتهم... لكن هذا الأمر لم يفلح لأن استخدام العملات المشفّرة ممكن من دون المرور بالمنصات المركزية التي تقع تحت أعين الأميركيين وسيطرتهم.

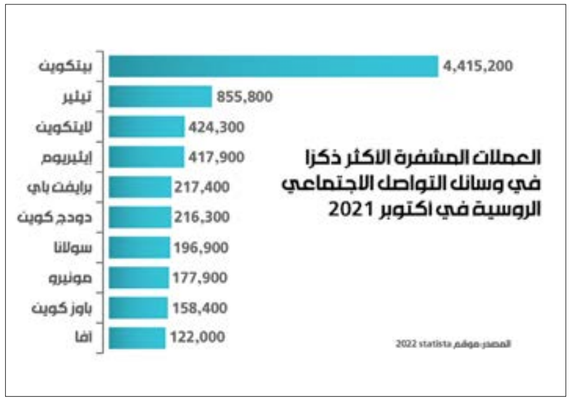

214 مليار دولار هي قيمة العملات المشفّرة المحمولة من الروس

تحتلّ روسيا المرتبة 18 في العالم في تبنّي العملة المشفّرة، وفقاً لـ«Chainalysis». ويقدّر موقع «بلومبرغ» أنها موطن لما لا يقلّ عن 214 مليار دولار من العملات المشفّرة، أو 12% من إجمالي قيمة هذا السوق. كذلك تحتلّ روسيا المرتبة الثالثة بين جميع البلدان في تعدين البيتكوين. وفي روسيا هناك 552 مؤسّسة تملك آلات صرافة عملات مشفّرة أو تقبل الدفع بهذه العملات. في المجمل روسيا ناشطة جداً في هذا المجال، وعملة «بيتكوين» هي الأكثر رواجاً على وسائل التواصل الاجتماعي المتداولة هناك، وتستحوذ على حصّة سوقية واسعة من عمليات تعدين «بيتكوين» كانت 5,9% في أيلول 2019 وارتفعت إلى 11,9% في آب 2021.

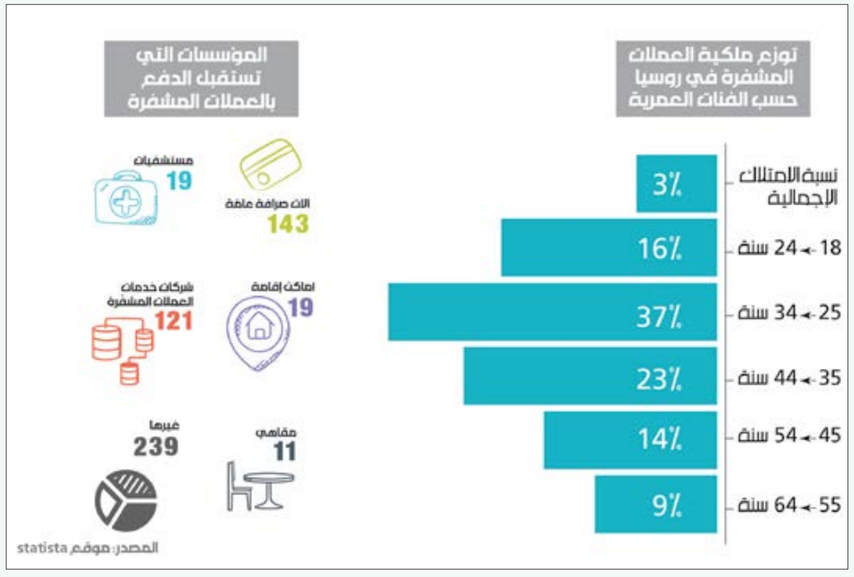

انفوغرافك

حظر النفط الروسي

خيارات أميركا محدودة ومكلفة

رغم انه لا انعكاسات مباشرة للقرار الاميركي بحظر النفط الروسي لان الولايات المتحدة لا تعتمد في استيراد النفط على روسيا، إلا انه بمجرد صدور القرار ارتفعت اسعار النفط ومشتقاته، وبات يترتّب على اميركا التي تصنّف ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم، اكلاف اقتصادية هائلة. لذا، فإن امتصاص الاعباء التي فرضها القرار على الاقتصاد الاميركي يتطلب دراسة خيارات محدودة

4 خيارات

1. أن تلجأ أميركا إلى استخدام احتياطاتها الاستراتيجيّة من النفط لزيادة عرض الكميات في السوق والتأثير بالأسعار. لديها حالياً نحو 714 مليون برميل، ما يفرض عليها سقفاً أقصى للتدخّل ولا سيما إذا كانت الأزمة ستطول
2. اللجوء إلى دول أخرى مثل إيران وفنزويلا اللتين تخضعان للعقوبات الأميركية حالياً من أجل تغطية ما فقدته الأسواق العالمية بسبب منع تدفق الإنتاج الروسي. لكن هذا الخيار يفرض عليها الخضوع لرغبات أعدائها سياسياً واستراتيجياتهم للعلاقة مع الشرق والغرب
3. زيادة إنتاج النفط الصخري في أميركا. حالياً ينتج من هذا النفط نحو 11,5 مليون برميل يومياً، ولا يمكن زيادة القدرة الإنتاجيّة سريعاً لأن الأمر يتطلب الاستثمارات اللازمة والبنية التحتية والوقت
4. إلقاء قسم من الضرائب على المشتقات النفطية. فالضريبة على البنزين مثلاً، تبلغ 18 سنتاً للغالون الواحد. يبدو لوهلة أن إجراء كهذا يخفف الأعباء عن المستهلكين في أميركا، إلا أن هناك آراء تشير إلى أن شركات النفط قد ترفع أسعارها في المقابل، فضلاً عن حرمان الخزينة الأميركية من إيرادات بـ 20 مليار دولار سنوياً

رسم بياني

روسيا أم المعادن

تعدّ روسيا من أكبر مصدّري المواد الأوليّة في العالم، النفط والغاز من أهم صادراتها. لكن لروسيا صادرات أساسية أخرى لم يكن العالم ينظر إليها بهذا الاهتمام قبل الحرب الروسية الأوكرانية. فالمعادن إلى جانب مواد حيويّة في مجالات الطاقة المتجددة والأجهزة الإلكترونيّة وغيرها، تعدّ من الصادرات الأساسية أيضاً.

تنتج روسيا معدن النيكل الذي يستخدم في صناعة البطاريات، ولا سيّما تلك المستخدمة في السيارات الإلكترونيّة والهجينة. كما يُستعمل النيكل في صناعة العملات المعدنيّة. توقّف الدول عن شراء هذا المعدن من روسيا ينطوي على مخاطر ارتفاع أسعار البطاريات ويزيد كلفة الاستثمار في الطاقة المتجدّدة التي يروّج لها الغرب. زيادة كهذه تعكس صعوبات في التحوّل نحو الطاقة المتجدّدة. لكن ليس هذا هو العنصر الوحيد الذي سيزيد كلفة الاستثمار في الطاقة المتجدّدة، إذ ان روسيا تنتج النحاس المكرّر الذي يدخل أيضاً في إنتاج البطاريات.

تحتلّ روسيا المركز الأوّل في تصدير النيكل عالمياً بحصّة تبلغ 28,2% من الصادرات العالمية لهذا المعدن، وتحتل المركز الثاني في تصدير النحاس المكرّر بحصّة 7% من الصادرات العالميّة. غياب أو تقلّص التصدير الروسي بسبب العقوبات، سيخلق فراغاً كبيراً في عرض هذه المعادن في الأسواق العالمية ولا سيما في ظل صعوبة استبدال الصادرات الرّوسيّة بغيرها، ما سيرفع الأسعار بشكل كبير. والدول الأكثر تأثراً في هذه الحال، هي الدّول الأوروبيّة التي تعتمد خططها بشكل كبير على التحوّل من مصادر الطاقة التقليديّة إلى المتجددة.

أيضاً تنتج روسيا معدن «البلاديوم» الذي يُستعمل في صناعة مكثفات الكهرباء (capacitors) التي تدخل في إنتاج الأجهزة الإلكترونيّة. وهذه الأخيرة تعاني أصلاً من نقص في أشباه الموصلات (semi-conductors)، ما يعني أن أي نقص في عرض «البلاديوم»، وبالتالي عرض مكثفات الكهرباء، سينعكس نقصاً في إنتاج الإلكترونيات، وهو ما يزيد من أزمة النقص الحاليّة. وما يزيد من حدّة هذا الأمر أن روسيا تحظى بأعلى حصّة من صادرات «البلاديوم» في العالم تبلغ 19,9%.

وتنتج روسيا الألنيوم الخام وتصدّره. يستخدم هذا المعدن في صناعة العديد من أمزجة المعادن (Alloys) التي تستخدم في صناعة السيارات وغيرها، سواء في أوروبا أو في أميركا وكوريا واليابان أيضاً.

كذلك كما أن روسيا تصدّر الفحم الحجري، المورد الأقدم لإنتاج الطاقة، هي ثالث أكبر مصدّر للفحم في العالم بحصّة 13,8%. وبما أن البديل الأقل كلفة للغاز الروسي، بالنسبة إلى أوروبا، هو الفحم، سيكون من الصعب على الدّول الأوروبيّة استبدال الغاز بهذا المورد، لأن روسيا مصدّر كبير له، ومن الصعب استبدال إنتاجها في السوق.

مقال

في الحلقتين السابقتين من سلسلة «التوجّه نحو الشرق» التي أعدّها رئيس المركزي الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله، عرض الكاتب الأهمية الإستراتيجية لهذا التوجّه انطلاقاً من السيطرة على البحار، ومحورية الغاز في التوجهات العالمية للطاقة. وفي الحلقة الأخيرة يقارن بين أولويات نماذج التمويل في الغرب والشرق، مشيراً إلى أنّ أهمية كسر القيود على التكنولوجيا لردم فجوة اللامساواة وتكتّل الثروة غرباً

نحو الشرق [3]

أولوية التنمية وتحرير التكنولوجيا

عبد الحليم فضل الله

في النموذج الغربي، يُعدّ التبادل التجاري وتدفّق الأموال أساساً في النموّ والتنمية والعلاقات الاقتصادية بين الدول، وهذا هو النهج الذي اتّبعه لبنان منذ استقلاله، انطلاقاً من الشعار المبسّط الذي صوّره جسراً بين الشرق والغرب، والذي يُفهم منه على نحو أدقّ، القيام بدور الوساطة بين العالم العربي والضفة الجنوبية لأوروبا على المتوسط. وعلى الطرف المقابل، يؤدّي تدفّق الأموال بغرض تمويل المشاريع الكبرى، ولا سيما في البنى التحتيّة، دوراً محورياً في العلاقات الاقتصادية التي تكون دول الشرق الناشئة طرفاً فيها. وبذلك لا تُقاس أهميّة التدفقات والاستثمارات بأحجامها بل بالأغراض المخصّصة لها، وكفاءة استخدامها وفعاليتها.

نماذج التمويل وأولوياته

تبيّن الوقائع أن النموذج الشرقي في الاستثمار أكثر فعاليّة في تحقيق الأهداف التشغيليّة والاستراتيجيّة من النموذج الغربي. وسنجد مقارنة معبّرة في ورقة بحثية أعدّها فرانسيس فوكوياما وآخرون، عن المشاريع التي يموّلها ويشرف عليها البنك الدولي وتلك التي تنفذها الصين أو يموّلها البنك الآسيوي لتطوير البنى التحتيّة في طريق الحرير التاريخي الذي يربط الصين بأوروبا تجاريّاً عبر آسيا الوسطى والبلدان العربية. فالاستثمار في الصين يعادل ما بين 35% و40% من ناتجها المحلي، وفي 2010 تجاوزت القيمة الإجمالية لتكوين الرأسمال الثابت في الصين مثيلتها في أميركا، وواصلت صعودها لتلامس 5000 مليار دولار في 2016 مقابل ما لا يزيد عن 3500 مليار دولار في أميركا. ويخصّص بنك التنمية الصيني نحو 70% من قروضه للبنى التحتيّة، وتحتلّ سبع شركات صينيّة مراكز متقدّمة في لائحة الشركات العشر الأوائل في العالم في مجال تنفيذ المشاريع الكبرى. وغالباً ما يكون المردود الاجتماعي والفردي للبنى التحتية كبيراً، إذ لدى التجارب الآسيوية نظرة تكاملية للبنى التحتيّة. فيكون تطوير ميناء مثلاً، مصحوباً بمخططات مكمّلة لتطوير شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات، مع أنها لا تأخذ بالاعتبار على نحو كاف الانعكاسات البشرية والبيئية للمشاريع العملاقة (على سبيل المثال أدّى سدّ الممرات الثلاثة في الصين إلى ترحيل 1,5 مليون نسمة فضلاً عن فقدانها 40% من الأراضي الزراعية في خضمّ النهضة الاقتصادية).

> وصل التفاوت بين الشرق والغرب إلى ذروته مع ثورة المعلومات، لكن الأمور ربما تأخذ منحى مختلفاً مع ثورة الذكاء الاصطناعي نظراً للمنافسة القويّة التي بدأ يلقاها الغرب من آخرين

تبيّن ورقة فوكوياما الأفضلية التي تتّصف بها آليات العمل الصينية في مجال التمويل. ففي جامايكا مثلاً بُدئ بتنفيذ مشروع طريق سريع بمساعدة أميركية عام 1992 بقيمة تقدر بـ 1,3 مليار دولار وقُسّم المشروع إلى مرحلتين، لكن الشركة الفائزة بالعقد لم تستطع إكمال المشروع بسبب ارتفاع الأكلاف مقارنة بالعائد. ثم استكملت إحدى الشركات الصينية المرحلة الثانية بتمويل من بنك التنمية الصيني، مقابل امتيازات في استثمار الأراضي. علماً بأنه يُسجّل على التجربة الصينية ضعف الشفافيّة وهي لا تتورّع أحياناً عن الاستحواذ على أصول سياديّة في مقابل استثماراتها، كما أنها تفرض التعاقد مع شركات صينيّة، لكن ذلك لا يقلّل من الفرصة التي تتيحها للدول المستضعفة، في الحصول على تمويل منتج بأقل قدر من الشروط قائم على تبادل المنافع.

ويتميّز النموذج الآسيوي للتمويل، بانخفاض المخصّصات الإدارية مقارنة بالمؤسّسات الدولية، إذ تفوق الكلفة الإدارية في البنك الدولي مثلاً عشرة أضعافها في بنك التنمية الصيني كما ورد في دراسة فوكوياما (مثلاً تصل الكلفة الإدارية في برنامج دعم الأسر الفقيرة في لبنان الممول من البنك الدولي إلى نحو 9%! ما يكفي لضمّ 8500 أسرة إضافية إلى البرنامج). ومن وجوه إخفاق النموذج الغربي، الفشل في تقويم مخاطر المشاريع المنفّذة، وسط شروط تمويل صعبة لا تحظى بالإرادة السياسية الكافية والدائمة للاستمرار بها. فغالبية الدول التي تلجأ إلى صندوق النقد والبنك الدوليّين تعاني من أزمات حادة تضطرها اضطراراً إلى قرع أبواب هاتين المؤسّستين، وعندما تبدأ الأمور بالتحسّن تبحث الدول عن بدائل أو تتنصّل من الالتزامات المتشدّدة التي التزمت بها تحت ضغط الحاجة الماسّة.

وتزيد المشروطية المتبادلة بين البنك وصندوق النقد الدوليين الأمور تعقيداً، والتي تربط التمويل بإصلاحات واسعة النطاق، وتخضع الدول لبرامج فضفاضة وبروتوكولات إقراض موحّدة لا تنسجم مع أوضاعها ، كما أن المعايير قد لا تكون دقيقة وتخلو أحياناً من الموضوعية والإنصاف، مثل المعايير التي تميّز الدول التي تستحق الحصول على منح، وتلك التي تتلقى قروضاً ميسّرة أو عادية، وهل الإصلاحات يجب أن تسبق المساعدة أم يجب أن تكون، وهذا هو الأصح، متزامنة معها وتجري في سياق زمني طويل، علماً بأنّ الدول التي تلجأ إلى المؤسسات الدولية تكون في العادة قريبة من الفشل ولا يمكنها قبل الإنقاذ اتخاذ القرارات الإصلاحيّة المطلوبة. ويُضاف إلى ما تقدم البطء الذي يتسم به عمل البيروقراطيات الدولية وتأثرها بقوى الضغط محليّاً وعالمياً، فضلاً عن انغماس بعض موظفيها بشبهات فساد وتواطؤ ولا سيما في المجتمعات المنقسمة على نفسها.

وفي العموم، لا تراعي الأطر النموذجية للتمويل الدولي أحوال الدول النامية وتأخّر منظوماتها ومشكلاتها السياسيّة وصعوبة اتخاذ القرار فيها. فالدول التي تحتاج إلى الدعم المالي غالباً ما تكون في ذروة الأزمة، ليس فقط اقتصاديّاً وإنما سياسيّاً أيضاً، بل قد تكون أو غالباً ما تكون أزماتها السياسية سبباً في أزماتها الاقتصادية. وتتركّز صعوبة اتخاذ القرار في الدول النامية في المشاريع الإنمائية الكبرى ما يؤدّي إلى المماطلة فيها، فيما تجري الأمور بسهولة أكبر في التسهيلات المالية الجارية التي يكون غرضها تأمين تمويل قصير الأمد لتحاشي الإفلاس والفشل الماليين. ولبنان مثال بارز على ذلك، إذ إن حصّة مشاريع البنى التحتية الموّلة من المؤسّسات الدولية ومن الخارج عموماً لا تكاد تُذكر مقارنة بالسيولة التي حصل عليها لمعالجة تراجع الاحتياطيات الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة. وهو ضحيّة أيضاً للشروط المعيارية التي تفرضها المؤسّسات الدوليّة على نحو لا يتناسب مع أوضاعه المتدهورة، وهذا يبرز بالخصوص في تمويل البنك الدولي لبرنامج مساعدة الأسر الأكثر فقراً من خلال قرض ميسّر وليس هبة، وبناء على بروتوكول موحّد لا يميّز بين بلد وآخر.

ولا يقف الأمر عند المزايا التي يتّصف بها النموذج الشرقي للتمويل على نظيره الغربي، بل يتعداه إلى التقدم الذي تحرزه دول الشرق في مضمار التمويل العالمي لتكون في الصدارة بين الدول المصدّرة للاستثمارات. وهذا ما لا يمكن تجاهله عند البحث في الخيارات المتاحة أمام البلدان المتعثرة أو التي تعاني من جفاف مصادر التمويل كلبنان. ففيما تواجه الدول الغربيّة صعوبات مالية وتجارية وتنظيمية تقلل قدرتها على التمويل، تُسجّل زيادة مطّردة في الاستثمارات الأجنبيّة ذات المصدر الشرقي والآسيوي على مستوى العالم وفي المنطقة العربيّة وجوارها على وجه الخصوص. وبحسب تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الأونكتاد، كانت دول الشرق الآسيوي في 2018 (على رأسها الصين وروسيا وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا) مصدراً لنحو 40% من مجموع الاستثمارات المباشرة الآتية من الاقتصادات العشرين الأكثر تصديراً للاستثمارات، من أصل 884 مليار دولار هي مجموع تدفق الاستثمارات الآتية من الاقتصادات العشرين الكبرى المذكورة. وبالمقارنة بلغت الاستثمارات الخارجة من بلدان آسيا والشرق 11% فقط من المجموع المذكور عام 2009، وبالكاد تصل إلى 20% مع اليابان، فيما لم يكن لبلدان الشرق مساهمات تذكر في تمويل الاستثمارات المباشرة خارج حدودها في أواخر التسعينيات، إذ كانت الدول الصناعيّة الكبرى مصدراً لأكثر من 9% من الاستثمارات المباشرة في العالم.

وتعتمد البلدان العربية وجوارها أكثر فأكثر على الاستثمارات الآتية من الشرق، ومنها ما يساوي 70 مليار دولار من روسيا. وتقدر الاستثمارات الصينية في دول غرب آسيا بنحو 100 مليار دولار، وتستثمر كل من ايران وتركيا في دول المنطقة بمشاريع تقدر بمليارات الدولارات في مجالات الطاقة والاتصالات والتعدين والطرق والسدود والبناء والتشييد والتصنيع ومجالات البنى التحتية المختلفة.

وهكذا تتحول دول الشرق إلى مصدر لا غنى عنه في تمويل الاستثمار العالمي وفق نماذج تمويل أكثر فعاليّة ومرونة وأقل تطلباً، مستفيدة من معدلات الإدخار التي ما زالت مرتفعة فيها مقابل انخفاضها إلى أدنى المستويات في الدول الصناعيّة وبالخصوص في الولايات المتحدة الأميركيّة.

ريادة في التكنولوجيا؟

أدّت الثورات الصناعيّة كما هو معروف إلى زيادة اللامساواة بين الناس، وكانت الابتكارات العلميّة والتكنولوجية المتطورة من أسباب تكتّل الثروة وثمار النمو في الشطر الغربي من العالم، علماً بأنّ نصيب الفرد من الدخل كان متقارباً بين دول المركز والأطراف، بل حتى متطابقاً حتى نهاية القرن الثامن عشر. ووصل التفاوت بين الشرق والغرب إلى ذروته مع الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلومات)، لكن الأمور ربما تأخذ منحى مختلفاً مع الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي) نظراً للمنافسة القويّة التي بدأ يلقاها الغرب من آخرين. والتفاوت لا يعود إلى الريادة الغربيّة في مجال التكنولوجيا، بقدر ما يُعزى إلى القيود والشروط المشدّدة المفروضة على نقلها، أي إن المشكلة تكمن في اكتساب ونشر المعرفة. وبحسب تقرير الأونكتاد عن الابتكار للعام 2021، فإنّ التغيّر التكنولوجي في بيئة معولمة هو من محرّكات تفاوت الدخل داخل البلدان وفي ما بينها. ومع ذلك فإنّه يقدّم نوعين من الفرص للدول النامية؛ أوّلاً، يفتح الباب أمام الفئات المهمّشة داخلها للاستفادة من الوفورات الخارجية للتكنولوجيا الرخيصة الثمن كالتي يؤمّنها الذكاء الاصطناعي والطابعات ثلاثيّة الأبعاد مثلاً. وثانياً يتيح إمكانيّة الاستفادة من صفة الأثيريّة التي تتّصف بها العولمة لكسر احتكار بعض الدول والشركات أنواعاً عديدة من التكنولوجيا والتي كان الوصول إليها من دون الانفتاح المعولم صعباً أو باهظ الكلفة. والصين هي مثال بارز على ذلك، وهي التي تبوأت موقع الصدارة في تقنيات فائقة التطور كالجيل الخامس من تكنولوجيا الاتصال G5 والطائرات بلا طيار والطاقة الشمسيّة وصارت شريكاً للولايات المتحدة في تقاسم الحصة الأكبر من براءات الاختراع في العالم.

ويزيد من أهميّة ذلك التعاظم المتوقع لأسواق التقنيات العالية. فمثلاً يتوقع أن يتوسّع سوق الطائرات بلا طيار من 69 مليار دولار إلى 141 مليار دولار عام 2025، وإنترنت الأشياء من 130 ملياراً إلى 1500 مليار، وتقنية الجيل الخامس من 0,6 مليار إلى 277 ملياراً، والتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي من 32 ملياراً إلى 690 ملياراً، والطاقة الشمسيّة من 54 ملياراً إلى 344 ملياراً. ويتوقع أن تكون للدول الآسيوية حصّة الأسد من هذه الأسواق. ولا يقتصر الأمر على الصين التي ستظلّ بيدها الريادة، بل يشمل دولاً أخرى صاعدة في غرب آسيا كإيران.

وفي حين يعود التفاوت التكنولوجي إلى أسباب بنيوية مثل انخفاض الأجور المرتبط بعوامل ديموغرافية وتنظيميّة تؤثّر على عرض العمل، وتدنّي الإنتاجية العامة للاقتصاد، وضعف الجاهزيّة لاستيعاب التكنولوجيا، يُعزى جزءٌ آخر من الأسباب إلى السياسات، مثل ضعف آليات التمويل الخاضع بدوره للاحتكار، والقيود المتمثّلة في توسيع النطاق المشمول بحماية حقوق الملكيّة وتسخير التكنولوجيا الشبكية لهذا الغرض، والقواعد الصارمة التي تعرقل نقل الأجيال الأحدث من التكنولوجيا، وإخضاع حاجات عامة ومستحقّة لمصالح الشركات متعددة الجنسيّات. لكن الغرب لم يعد قادراً على الانفراد والاحتكار بالطريقة التقليديّة نفسها مع صعود منافسين جديّين وطموحين ومتوثبين، ولذا يعوض بالعقوبات تارة، وبالدخول تارة أخرى في مساومات غرضها إبطاء نمو المعرفة عند مناوئيه ومنافسيه مقابل مكاسب مؤقتة وعابرة يقدمها لهم.

لكن ما زال أمام الدول الناشئة شوط طويل قبل أن تكرّس دورها الريادي على صعيد التكنولوجيا، فالصين التي تعطيها الإحصاءات الصدارة في مجال براءات الاختراع والبحث العلمي، تواجه مشكلة ضعف القيمة التجارية لهذه البراءات وتواجه اتهامات بسرقة الإنجازات العلمية لآخرين. ولا يمكن تجاهل حقيقة أن هذه الدولة لم تستطع تحقيق خرق اقتصادي لولا كسر احتكار التكنولوجيا وتجاوز الملكيّة الفكريّة. وتقع التكنولوجيا في صلب خطط الصين المستقبليّة، وهي تطوّر إطاراً قانونيّاً مركّباً لحماية حقوق الملكيّة الفكريّة بما يتلاءم مع أولويّات خطّة «صنع في الصين 2025».

إنّ ميزة التكنولوجيا الآتية من الشرق، هي أنها مندمجة برؤية دولها للتنمية وأكثر ارتباطاً بالسلع العامة منها بحاجات الاستهلاك الفردي، وهي تنتقل بسهولة عبر قنوات التجارة والاستثمار، ولا تكون مصحوبة بقيود تقف عثرة أمام انسيابها عبر البلدان.

انجل بوليغان ـ المكسيك